

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية
قسم التنمية الثقافية
سلسلة إصدرات منتدى حوار الثقافات (37)

ثقافة التعايش المشترك

الحاضر و المستقبل

أ. د. حازم حسني
أ. سمير مرقص
أ. حلمي النمنم
ا. د. عاصم الدسوقي
د. رؤوف حامد
أ. د. عبده الراجحي
ش. د. سالم عبد الجليل
د. ق. فايز فارس

تحرير: هانى عياد



الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية
قسم التنمية الثقافية
منتدى حوار الثقافات

ثقافة التعايش المشترك ... الحاضر والمستقبل

أ. د. حازم حسني
أ. حلمي النمنم
د. رووف حامد
الشيخ الدكتور سالم عبد الجليل
أ. سمير مرقص
أ. د. عاصم الدسوقي
أ. د. عبده الراجحي
الدكتور القس فايز فارس

المحرر
هاني عباد

الكتـــاب : ثقافة التعايش المشترك، الحاضر والمستقبل
المحرر : هاني عياد
صدر عن : منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية
رقـــم الإيـــداع : ١٦٥٢٨ / ٢٠٠٨
الترقيم الدولـــي : 2- 818 - 213 - 977
الطبعــــــــة : الأولى ٢٠٠٨
جمع وطبع : مطبعة سيوبرس ت: ٢٦٢٢١٤٢٥/٦
تصميم الغـــــلاف : شيرين نبيل

ثقافة التعايش المشترك: الحاضر والمستقبل/ حازم حسنى وآخرون ؛ تحريرهاني عياد.- القاهرة: الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، قسم التنمية الثقافية، منتدى حوار الثقافات ٢٠٠٨.
١٧٠ ص؛ ١٨ سم. تدمك ٢ ٨١٨ ٢١٣ ٩٧٧
١- الصراع الثقافي
أ- حسنى، حازم (مؤلف مشارك) ب- عياد، هاني
٣٠٦,٤

رقم الإيداع/ ٢٠٠٨/١٦٥٢٨

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعكس رؤى أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها المنتدى.

المحتويات

- هذا الكتـــاب ٥
الفصل الأول: التعايش المشترك: رؤية تاريخية ٧
١- التعايش الفكري بين المصريين على مدار التاريخ ٩
٢- الاندماج الوطني: الواقع والمعوقات ٢٥
٣- رؤى وآراء ٣٣
الفصل الثاني: التعايش المشترك: خبرات وتجارب ٤٥
١- قراءة في تجارب عالمية ٤٧
٢- وطن واحد وانتماءات متعددة ٦١
٣- رؤى وآراء ٦٩
الفصل الثالث: الفكر الديني وخبرة التعايش ٨٣
١- الحرية الدينية والتعايش بين المسلمين والمسيحيين في مصر ٨٥
٢- التعايش المشترك بين الديني والاجتماعي ٩٥
٣- رؤى وآراء ١٠٥
الفصل الرابع: مستقبل التعايش المشترك ١٢٩
١- التعايش المشترك ... نحو مستقبل أفضل ١٣١
٢- مستقبل التعايش بين السلطة والسيادة ١٣٧
٣- رؤى وآراء ١٤٩

هذا الكتاب

عرف المجتمع المصرى منذ عشرات السنين، وكما كل المجتمعات الحية الفتية، الاختلاف والخلاف بين فئاته واتجاهاته، وتعددت وتنوعت فيه العقائد والرؤى والأفكار والاجتهادات، لكنها كانت دائما اختلافا فى إطار الوحدة وتنوعا داخل الجسد الواحد، حتى عندما كان الاختلاف يصل فى أحيان ليست قليلة إلى مرحلة المعارك الفكرية والثقافية، لم يؤثر ذلك أبدا فى وحدة المجتمع المصرى الذى بقى متماسكا رغم الاختلاف موحدا رغم التنوع، ولعلى لا أتجاوز الحقيقة كثيرا لو قلت إن هذه الاختلافات قد طالت أحيانا بعض الجوانب الدينية، أو حاول البعض أن يصورها على أنها كذلك، مثلما بدا فى بعض شظايا المعارك الثقافية التى شهدها المجتمع حول كتاب الدكتور طه حسين (مقدمة فى الشعر الجاهلى) أو كتاب الشيخ على عبد الرازق (الإسلام وأصول الحكم)، وفى المقالات التى نشرها سلامة موسى فى مجلته (المجلة الجديدة) حول الاشتراكية ونظرية داروين ... الخ، أقول إنه حتى فى مثل هذه الحالات بقى المجتمع متماسكا موحدا، لا يعرف التقليل من شأن الأخر أو تكفيره أو عزله وإخراجه من دائرة المواطنة، كان المجتمع يتصارع فى ساحات الثقافة والفكر والسياسة، ثم سرعان ما يلتف حول ثورة ١٩١٩ وزعيمها سعد زغلول، تحتدم فيه المعارك الثقافية لكنه يبقى موحدا فى مواجهة الاستعمار.

وربما تبدو المفارقة أن المجتمع المصرى، مثلما هو حال كل المجتمعات الحية النامية الناهضة، كان نموذجا حقيقيا للتعايش المشترك، بينما مصطلح التعايش المشترك ذاته لم يكن مطروحا للتداول أو حتى معروف فى أوساط النخب الثقافية،

وفى ظنى أن تفسير هذه المفارقة يعود إلى أنه عندما يكون التعايش حقيقة قائمة بالفعل لا يعود ثمة مبرر لابتكار مصطلحات حولها.

فإذا كان هذا هو واقع المجتمع المصرى إلى ما قبل عقود قليلة، فما الذى حدث؟ وهل صحيح تراجعت ثقافة التعايش المشترك، لتحل محلها ثقافة نفى واستبعاد الأخر؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد أحداث وظواهر عارضة لا ترقى إلى درجة ثقافة؟ هل حقاً هناك أزمة تعايش؟ أم أن ما نراه ليس أكثر من مشاكل طبيعية تحدث فى كل المجتمعات؟ ثم ماذا عندما يمتد خط الحاضر على استقامته إلى المستقبل؟ كيف نرى مستقبل مصر فى ضوء تشخيصنا للواقع، أياً كان هذا التشخيص؟ وما هو دورنا وإسهاماتنا فى صياغة المستقل ورسم معالمه؟.

هذه التساؤلات وغيرها كانت هى محور أعمال مؤتمر (ثقافة التعايش المشترك.. الحاضر والمستقبل) الذى عقده منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، ضمن برنامج الحوار الإقليمى (لجنة الإسكندرية الإقليمية)، نقدمها فى هذا الكتاب للقارئ وللمكتبة العربية، إسهاماً منا فى تعميق وترسيخ قيمة الحوار فى المجتمع.

د. نبيل صموئيل أبادير

مدير عام الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية



التعايش المشترك: رؤية تاريخية

١ - التعايش الفكرى بين المصريين على مدار التاريخ: فى تراث مخالفة الرأى دون تحريم أو تجريم

أ. د. عاصم الدسوقي

أستاذ التاريخ الحديث - جامعة حلوان

٢- الاندماج الوطني: الواقع والمعوقات

أ. سمير مرقص

باحث وكاتب

٣- رؤى وآراء

التعايش الفكري بين المصريين على مدار التاريخ:
في تراث مخالفة الرزي دون تحريم أو تجريم

د. عاصم الدسوقي

لعل من نافلة القول أن نؤكد على ما سبق التأكيد عليه مرارا وتكرارا بشأن قيمة الحرية الفكرية وقيمة التسامح الثقافى بين المصريين على مدار التاريخ، وهو التأكيد الذى اضطر جمهرة المثقفين المستنيرين إلى إعادة إشهاره والتذكير به فى ضوء ما أصاب المناخ الثقافى فى مصر من محاولة البعض محاولات مستميتة ودائمة منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين وما يزالون، لوضع المصريين فى قالب ثقافى واحد وفى إطار إسلامى فقط وليس فى إطار دينى، ذلك أن الإطار الدينى يستوعب كل الأديان السماوية وليس دينا بعينه، وهو إطار اشتهر به المصريون منذ فجر الضمير حين خلع دارسو التاريخ والحضارة عليهم صفة «الشعب المتدين» الذى تحكمه فى علاقاته قيم المحبة والتسامح والحرية والاعتدال والمرح.

وعلى هذا فلا بأس من إعادة التذكير فى هذه المقدمة بأصول ذلك المناخ الثقافى الذى تبلور عبر مسيرة الزمن ابتداء من تعرض مصر لحكم قوى وافدة لها ثقافتها المغايرة بطبيعة الحال، وكل قوة من تلك القوى الوافدة التى حكمت المصريين تركت أمور السيطرة عليهم لقوة أخرى وافدة، وهكذا فى سلسلة طويلة ومتكررة ابتداء من مجيء الفرس فى عام ٣٤٠ قبل الميلاد وانتهاء بالاحتلال البريطانى ١٨٨٢.

ولقد أوجدت هذه المسيرة الطويلة عدة ثقافات فرعية sub cultures لكل مجموعة من المجموعات الوافدة سرعان ما اندمج أصحابها فى الخط العام للثقافة المصرية الأصيلة والمتوارثة، وأصبحت مصر بؤرة تجمعت فيها أشعة ثقافات إنسانية تعانقت بحكم المعايشة مع أشعة الحضارة المصرية ليبزغ منها شعاع للثقافة المصرية يمكن تمييزه وتحديده. ولعل هذا ما كان يعنيه الشيخ محمد عبده بقوله فى عام ١٨٧٦ «إن الشعب المصرى لا يفنى ولا يندغم فى غيره من الشعوب التى تغلبت على حكومته وقد يندغم الشعب المتغلب عليه فيه، بل يعيش ويحفظ مشخصاته القومية، والحكومات أعراض تزول وهو لا يزول» (جريدة الأهرام).

ولا يعنينا من هذا التطور إلا التأكيد على قيمة التسامح الفكرى والعزوف عن الجدل وعدم استحسان كثرة اختلاف الآراء وخاصة فى أمور الدين. ومن دلائل ذلك أن اعتناق بعض الأقباط الأرثوذكس المذهب الكاثوليكى أو أحد المذاهب البروتستانتية لم ينشأ عنه صراع وقتال بين الأطراف الثلاثة مثلما حدث فى أوربا مثلا فى مطلع القرن السادس عشر بين الكاثوليك والبروتستانت فيما عرف بالحروب الدينية ومحاكم التفتيش. وكذلك لم يحدث صراع بين الأقباط الذين أسلموا وبين الكنيسة المصرية بل تركوا الأمور تجرى لحال سبيلها. وكانت هذه الطبيعة مسئولة أيضا عن أن المصريين الذين أسلموا لم ينساقوا إلى الخلافات المذهبية الخارجة على أهل السنة. كما لم يتقبلوا النزعة الفلسفية التى وردت من بلاد فارس عبر العراق، أو روح التجمد التى جاءت مع فقهاء المغرب (سيادة المذهب المالكي)، بل على العكس تغلبت الروح الفنية مما أتاح الفرصة للإبداع فى ميادين الفن والأدب دون قيود تاركين تدبير الأمور للقدرة الإلهية (العبد فى التفكير والرب فى التدبير).

وأكثر من هذا أن يهود مصر انقسموا بين طائفتين وهما: طائفة الربانيين أتباع التلمود، وطائفة القرائيين أتباع التوراة، والخلاف بين الاثنين كما لو كنا نقول إن بعض المسلمين يحتكمون إلى القرآن فقط (أى أتباع التوراة فى حالة اليهود) وإن بعضهم يحتكم إلى الحديث النبوى فقط (أى أتباع التلمود فى حالة اليهود). وما خلا هذا فالطائفتان يعيشون فى إطار الثقافة المصرية العامة كما هو معروف.

وثمة قيمة مهمة متولدة من تلك المسيرة الحضارية بالنسبة لموضوعنا وهى التى يمكن تلخيصها فى الاعتدال والتسامح والوسطية التى لا تقبل التغيير إلا بقدر يسير يأتى مع الثورات الكبرى والاضطرابات الاجتماعية، وهذه الوسطية مسئولة إلى حد كبير عن تعثر شيوع أفكار التطرف يمينا أو يسارا، وشيوع حرية الاختيار الثقافى.

وبعد هذه المقدمة الضرورية والمقصودة والتى أرجو ألا تكون غامضة، ننتقل إلى الموضوع حيث نعرض لنماذج من الآراء التى كانت وما تزال تتصادم مع الموروث الثقافى وبعض الثوابت الدينية والاجتماعية أرسلها أصحابها منذ منتصف القرن التاسع عشر دون خوف من عقاب أو اتهام بالمروق والعصيان، ودون تجريح من الذين يعارضونهم من أصحاب النفوذ والسلطة. وكانت حالة أشبه بالمعارك الفكرية التى لم تتجاوز هذا المعنى حتى إلى مجرد تبادل ألفاظ السباب والعدوان والتهديد، حيث اقتصر الأمر على مقارعة الحجة بالحجة والرأى بالرأى تاركين للقارئ مهمة التحكيم والتفضيل والاختيار، مما يؤكد ما سبق أن ذهبنا إليه فى المقدمة من حيث خصوصية ثقافة المصريين حتى لقد ندهش ونستغرب من سيادة روح التسامح والاعتدال وتقدير الاختلاف فى الرأى، ويجعلنا بالضرورة نتساءل عما أصاب

المصريين من انحراف عن تلك الروح إلى تكفير بعضنا بعضا.

وقد يكون من المناسب أن نبدأ بموقف رفاعة الطهطاوى الجد الأكبر لتيار الاستنارة فى مصر الذى لم يجد غضاضة وهو المثقف الأزهرى فى القول بسيادة القانون الوضعى خلافا للحكومة الدينية وذلك تأثرا بما شاهده فى الغرب الأوربى، ونراه يترجم القانون المدنى الفرنسى بالاشتراك مع تلميذه عبد الله بك السيد (١٨٦٦)، ويقدم مفهوما للعلم يختلف عن التصور الدينى الذى يقتصر على المتون والشروح والحواشى موضحا أن العلم الصحيح يتناول كل القضايا الخاصة بالكون والإنسان قديما وحديثا (راجع مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية). وينظم قصيدة بعنوان «منظومة مصرية وطنية» فى ١٨٥٥ تأييدا لوالى مصر سعيد باشا فى مناصرة العثمانيين فى حرب القرم ضد روسيا، ويصف مصر بالوطن «الذى تولى إمرتها الغربا، أعجاما كانوا أم عربا». وفى كل هذا لم يتهمه أحد بالانحراف عن جادة الصواب أو بالتجديف فى الدين وأصوله، أو بوصفه العرب بالأغراب الذين جاءوا إلى مصر.

ويأتى على مبارك بعد الطهطاوى ولا يجد حرجا فى انتقاد حكم الولاة المسلمين لمصر منذ عام ٦٤٢ لأنهم لم يتبعوا قواعد الشريعة فى إقرار العدل والإنصاف والرفق بالرعية. وأكثر من هذا أنه لم يتردد فى تعظيم بطلميوس الأول «الذى أحبه الناس ولاذ بساحته أهل الفضائل حيث لم تر مصر بعد الفراعنة أحسن من أيامه،». (كتاب نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر ١٨٨١).

وفى أثناء الثورة العرابية التى كانت ذروتها المظاهرة الكبرى أمام قصر عابدين (٩ سبتمبر ١٨٨١) لا يخشى ميخائيل عبد السيد رئيس تحرير صحيفة «الوطن»

من إبداء خوفه من نجاح العرابيين وخشيته «من أن ما بنته أسرة محمد على ينهدم فى يوم واحد ونتقهقر إلى حضيض الذل بعد العز» (الوطن ١٨٨١/٩/١٧)، وهى إشارة إلى النزعة الإسلامية فى الخطاب السياسى لعرابى الذى كان يصف نفسه بأنه أحمد عرابى الحجازى.وفى علاقة الدين بالسياسة أشار على مبارك فى كتابه «علم الدين» (١٨٨٢) إلى تضافرهما معا وليس تناقضهما لأن وجودهما معا يؤدى إلى الاعتدال والوقوف مع خط الوسط ومن ثم السعادة. ونراه يقترب دون خشية من نقطة أصل الإنسان وتطوره وهى مسائل شائكة وجدلية وتخرج عن نطاق المسلمات الدينية. وفى تعليقه على حركة النبات من المشرق يقول دون خوف «وإنا وإن كنا نجزم بأن النبات نزل من الجنة، لكنا لا ندرى متى نزل ولا فى أى بقعة نزل.»

وعندما قرأ الشيخ محمد عبده رأى أوجيست كونت عالم الاجتماع الفرنسى فى القرن التاسع عشر من أن الدين عنصر جوهرى فى قيام المجتمع الإنسانى وأن كثيرا من الحروب قد قامت بسببه فى الماضى وسوف تشن باسمه فى المستقبل فيكون من الأفضل أن تدين البشرية بدين واحد وضعى ينهض على عبادة الكائن الأعظم وهو الإنسانية، إلخ لم ينبرى الشيخ مهاجما ومسفها هذا الرأى وواصفا صاحبه بالهرطقة والزندقة، بل وجدناه يقول: إن الإسلام ينطوى على بذور الدين العقلى والعلم الاجتماعى والقانون الخلقى مما يجعله صالحا ليكون أساسا للحياة الحديثة.

ولم يصادر أحد ترجمة فرح أنطون لكتاب أرنست رينان «مستقبل العلم» (١٨٤٩) الذى قال فيه «إن الأديان المعروفة قد أصابها الضعف وهى تخلى مكانها لديانة العلم التى تمدنا بالكثير مما عجزت عنه المعتقدات القديمة، وإن المفكرين

المحدثين لن يتموا عملهم إلا إذا قضوا على الاعتقاد بما وراء الطبيعة كما قضوا على السحر والعرافة والكهانة، بل ورفض فكرة التوفيق بين العلم وما وراء الطبيعة. وكذلك الحال عندما ترجم شبلى شميل فى عام ١٩١٠ كتاب داروين «فلسفة التقدم والتطور»، وكتب كثيرا من المقالات فى مجلتى المقتطف والهلال عن أفكار داروين دون أن يتعقبه أحد ويرميه بالكفر والعصيان.

وفى أواخر عام ١٨٨٨ ومصر تحت الاحتلال البريطانى يكتب ميخائيل عبد السيد مهاجما التعصب ويقول «إن البلاد المرتاحة من آفة التعصب هى المرتقية إلى نرارى المجد والسعد وبالعكس من ذلك فإن البلاد المتمكن منها هذا الداء هى المنحطة إلى حضيض التأخر والنذالة.» (جريدة الوطن فى ١٤ /١٨٨٨/١١). وهنا يكتب الشيخ على يوسف مشيرا إلى حرية الفكر باعتبارها من أهم المميزات التى «ميز الله بها الإنسان عن باقى الحيوانات، وهى التى تجعل الإنسان مستقلا أى ليس منقادا لعامل آخر.». (جريدة المؤيد ١٨٨٩/١٢/٢٥)

وفى هذا المنعطف من الحديث عن التعصب تبرز على الساحة قضية الدين والقومية وعلى أى منهما يتأسس الوطن، فيعلن أحمد لطفى السيد «أن الدين ليس بكاف وحده ليجمع بين الأمم، إذ لا يجمع بين الناس سوى المنافع، فإذا تناقضت المنافع بين قبيلتين استحال عليهما أن يجتمعا لمجرد قرابة فى الجنسية أو وحدة فى الدين» (المؤيد ١٨٩٢/٢/١). ويؤكد فكرته مرة أخرى فى جريدة مصر (١٨٩٦/٢/٢٢) مؤكدا أن «دار الإسلام ليست للمسلم بوطن فوحدة الاعتقاد الدينى ليست كافية لإقامة وحدة التضامن الوطني». ويلتقط الشيخ على يوسف الخيط ويرفض اعتبار الدين من مقومات القومية وانتقد كل من «يعتبر أن الرابطة الحقيقية

بين الشعوب هي الوحدة في الدين فقط». وأشار إلى خطورة هذا على وحدة الوطن واستقراره إذ أن أفراد الأمة في هذه الحالة «ينقسمون أحزابا كما ينقسمون اعتقادا كل حزب بما لديهم فرحون لا يعتبرون للوطن جامعة أخرى ولا للجنسية رابطة مختلفة فيذهب بهم ذلك التعصب إلى استباحة كل دم الآخر وماله وعرضه فتتولد الفتن وتتفاقم المشاكل ويزهقون أنفسهم فدية لتلك الدعوة والدين الحق بريء منها» (المؤيد ٥ /١/١٨٩٣). ويؤكد ذلك أيضا كل من تادرس المنقبادى في صحيفة «مصر»، وأخنوخ فانوس في ذات الصحيفة (١٨٩٦/٢/٢٢).

ويتقدم الشيخ على يوسف خطوة أكثر جرأة في ذلك الزمان عندما يؤكد على الروابط المشتركة بين المسلمين والأقباط ويقول «إن المصريين المسلمين الذين يراهم الإنسان في المدن وفي الأرياف غالبا ليسوا من نسل العرب على الإطلاق ولا يصح إطلاق هذا اللفظ عليهم إلا من حيث اللسان والدين، ومجرد النظر إليهم يكفي للاقتناع بأن شكلهم الخلقي وشكل الأقباط متطابقان في المميزات الجنسية تمام المطابقة، وبناء على ذلك فإن المسلمين المصريين ليسوا في الحقيقة إلا أقباطا اتخذوا الإسلام دينا لهم» (المؤيد ١٣/٣/١٨٩٤). وقد أكد مصطفى كامل على هذه الفكرة بقوله في خطبة له بالإسكندرية «إن هناك ألف دليل تاريخي على أن القسم الأكبر من مسلمي مصر مصريون من نسل الفراعنة الأولين، فهل يغير اعتناق الدين الإسلامي الدم المصري والجنسية المصرية» (المؤيد ١٨٩٧/٦/٩)، ولم يرجمه السامعون أو ينفض الناس عن دعوته في الكفاح ضد الإنجليز.

وعندما تساءل أحد قراء مجلة الهلال (١٨٩٤/٩/١٥) عن كيف أن الكتب السماوية تقول بثبوت الأرض وتحرك الكواكب على حين يقول علماء الطبيعة

بالعكس، وجدنا أن محرر المجلة ينشر السؤال دون أن يوبخ صاحبه أو يحرض عليه السلطات ولكن يرد على السؤال فى هدوء بالقول إن دوران الأرض ثابت بالأدلة الطبيعية والبراهين القياسية ولا سبيل إلى نقض ذلك، أما الكتب المنزلة فإذا جاء بها ما يؤخذ منه القول بثبوتها فلا بد من تأويله لأن العلم الحقيقى يجب أن يطابق الدين الحقيقى والكتب المقدسة إنما شأنها هداية الناس إلى الطريق الحق، فإذا ذكرت شيئا عن الأرض وحركتها إنما يكون ذلك عرضا فتورده على ما يوافق أفكار العامة ويطابق ما يقع تحت حواسهم،» إلى آخر تلك العبارات اللطيفة التى تخاطب العقل والقلب معا.

ومن الطريف أن نذكر أن حمد بك محمود الباسل من الفيوم وأحد زعماء ثورة ١٩١٩ فيما بعد أرسل إلى مجلة المقتطف (نوفمبر ١٨٩٧) سؤالا عن سبب تقدم اليابان مع أنها بعيدة عن أوربا ومراكز الحضارة الأوربية، والأكثر طرافة ودهشة أن يرد المحرر فى شجاعة ودون حذر وبلغة مباشرة فيقول: «يظهر لنا أن السبب الأكبر هو أن ديانة اليابانيين لا تفصل بينهم وبين الأوربيين ولا تمنعهم من اقتباس التمدن الأوربى والعوائد الأوربية، ولو كانت ديانة اليابانيين تمنعهم من مخالطة الأوربيين ودرس علومهم والجرى على خطتهم وتقنعهم بأنهم أفضل خلق الله وأعلم بنى البشر وأن اتصالهم بالأوربيين يدنسهم ويفسدهم لبقوا مبتعدين عن كل تمدن أوروبى ولو كانت بلادهم ملاصقة لأوربا.».

وفى مقال لفؤاد فلتاؤوس عن الوطنية والدين ووجوب الفصل بينهما قال "إن الدين هو علاقتى بالله جل ثناه والذى يعلم ما ظهر منى وما بطن، والسياسة إن كنت سياسيا هى علاقتى بالناس فيما يسعد البلاد ويخلصها من أمراضها وعللها،

ومصر لا تستقل إلا إذا اتحد كذلك المسلمون والأقباط والإسرائيليون والأجانب والمستوطنون فيها، والعقلاء الذين يقولون مصريون قبل كل شيء لا يدعون الناس إلى هجرة الدين معاذ الله لكن يحظرون مزجه بالسياسة ومزج السياسة بالدين" (جريدة مصر ١/١٠/١٩٠٨). والملاحظة السابقة يمكن أن نلاحظها هنا أيضا، كلام جرئ عن الفصل بين السياسة والدين يقوله مسيحى دون أن يخشى شيئا ولم نجد ردا عدوانيا عليه فى الجريدة فى الأيام التالية. والأكثر جرأة أن يكتب جرجس بياض بصفته أستاذا للتاريخ كتابا عن تاريخ مصر منذ عصر الفراعنة حتى الفتح العربى وطبعه تقريبا عام ١٩١٥ (المطبعة المصرية الأهلية بالقاهرة) ويقول فيه «وأخيرا استسلم سكان مصر الذين كانوا فى حالة اليأس والفقر والانحطاط فى عهد الرومان فى ٦٤١ لبطش عدد من العرب لا يتجاوز الأربعة آلاف حملوا على مصر حملة عنيفة مدفوعين بحماسة الدين الإسلامي الجديد وكان الحكم الرومانى قاسيا جدا على الوطنيين إلى حد أنهم رحبوا بالعرب وهم على غير دينهم وجل مدنيتهم الإسلام ص ٨٢ (أى لا يملكون من المدنية والحضارة إلا الدين)، ولم يصادر الكتاب، ولم يقدم مؤلفه للمحاكمة بتهمة إهانة الإسلام!!.

وعندما تم اغتيال بطرس غالى رئيس وزراء مصر (١٩١٠) كتب مراد فرج وهو يهودى مصرى من طائفة القرائيين (ولد فى مصر ١٨٦٦ وتوفى فيها ١٩٥٦وكان محاميا وأحد المستشارين القانونيين للقصر الملكي) ناعيا إياه فى مقالة بصحيفة الجريدة تحت عنوان «حرب الوطن» وصف فيها بطرس غالى بأنه بطل الوحدة الوطنية، وطالب فيها المسلمين بوجوب المساواة بين جميع الأديان رافضا المبدأ القائل بأن رحمة الله لا تجوز على غير المسلم، ولم يهاجمه أحد بل لقد نشر لطفى السيد المقالة دون خوف من اتهامه بالتعاطف مع بطرس غالى.

وعندما أقدمت إيطاليا على احتلال طرابلس الغرب (ليبيا) فى أكتوبر ١٩١١ بدأت دعوة فى مصر لمساندة الدولة العثمانية صاحبة الولاية على طرابلس فى حربها ضد إيطاليا على أساس فكرة الجهاد الديني، وجدنا أن لطفى السيد يهاجم هذا التوجه ويكتب ثلاث مقالات تحت عنوان «سياسة المنافع لا سياسة العواطف» منتقدا فكرة الجهاد الديني، وتساءل قائلا: كيف يفهم الاستقلال إذا باتت مصر أرضا لكل مسلم يحل فى أرضها عثمانيا أو غير عثماني». وأكثر من هذا يهاجم الجامعة الإسلامية ومن جعلوا أنفسهم وبلادهم «على المشاع وسط ما يسمى خطأً بالجامعة الإسلامية تلك الجامعة التى يوسع بعضهم فى معناها فيدخل فيه أن مصر وطن كل مسلم». (الجريدة سبتمبر ١٩١٢)

على ذلك النحو وكما رأينا كانت حرية الخلاف فى الرأى مكفولة دون حذر ودون توقع الشر من جانب المخالفين فى الرأى، ولعل هذا كان وراء تشجع كل كاتب على إبداء رأيه فيما يعتقد الآخرون حتى ولو كان ذلك يتناقض مع المسلمات الدينية.

فما الذى أدى إلى تغير الأحوال من حيث تقييد حرية الرأى، وتغير نبرة المناقشة بين المختلفين من الاحترام المتبادل إلى التسفيه والسباب؟!.

من الملاحظ أن هذا التغير لم يحدث بين ليلة وضحاها، وإنما حدث بالتدريج وعلى مراحل وحسب مقتضى المناخ السياسى القائم، وربما بدأ استنادا إلى دستور عام ١٩٢٣ الذى نص على تقييد كل حرية كفلها وذلك فيما يتعلق بحماية حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية (مادة ١٣)، وحرية الرأى بالقول أو الكتابة أو التصوير فى حدود القانون (مادة ١٤)، وحظر إلغاء الصحف إلا إذا كان ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى (مادة ١٥)، فضلا عن النص على أن «الإسلام دين الدولة» (مادة ١٤٩ – الباب السادس – لأحكام عامة).

وعلى هذا أصبحت هناك مرجعية قانونية لمراجعة ما يتعلق بحرية الرأى وما يتعلق بالشأن الدينى. ولعل أول تطبيق للمرجعية الدينية ما حدث فى ١٩٢٦ حين أصدر طه حسين كتابه «فى الشعر الجاهلي» واعتبرته المؤسسة الدينية الإسلامية تجديفا فى الدين حتى لقد اضطر إلى إعادة طبعه تحت عنوان «فى الأدب الجاهلي» بعد أن حذف منه ما أساء إليه، وكتب إهداء له مغزاه يقول «إلى الذين لا يعملون ويسوؤهم أن يعمل الآخرون». وكذلك حين أصدر الشيخ على عبد الرازق كتابه «الإسلام وأصول الحكم» وأعلن فيه «أن الإسلام رسالة لا حكم، ودين لا دولة» (ص ٨٢). وقد تعرض الاثنان لموقف رسمى عنيف ومتشدد، طه حسين ربما لقوله «وإننا لمضطرون لتصديق موضوع الكعبة،»، وأما الشيخ على عبد الرازق فلأنه نشر كتابه فى توقيت غير مناسب حيث كان الملك فؤاد يسعى ليكون خليفة المسلمين بعد قيام كمال أتاتورك بإلغاء الخلافة العثمانية فى ١٩٢٤،

وفيما عدا ما يعتبر إهانة لشخص الملك حيث صدر قانون العيب فى الذات الملكية وما قد ينال من سلطته المطلقة، ظلت حرية الخلاف قائمة فى كافة الأمور دون خوف من تحريض رغبة فى منافقة الرأى العام وابتزاز لمشاعر الجماهير حتى أن مثقفا مثل إسماعيل أدهم يكتب كتابا عنوانه «لماذا أنا ملحد» (١٩٣٧) دون أن يرسل إلى المقصلة، ويرد عليه أحمد زكى أبو شادى وهو كاتب إسلامى فى مقالة بعنوان «لماذا أنا مؤمن»، وكتب محمد فريد وجدى وهو كاتب إسلامى أيضا مقالا بعنوان «لماذا هو ملحد»، وأصل الموضوع بدأ من مقالة كتبها أحمد زكى أبو شادى فى مجلة «الإمام» عنوانها «عقيدة الألوهية» فرد عليه إسماعيل أدهم بمقالة تحولت إلى كتاب.

ويستثنى من هذا التسامح أسلوب الخطاب السياسى عند الأحزاب فيما يتعلق بالخصومة التى تنشأ بين حزب وآخر وتكون لغة التشهير والتخوين هى السائدة، أو حين ينشق عضو عن حزبه ويكون حزبا جديدا حيث يستخدم عبارات التجريح والتشهير لتبرير انشقاقه.

وفيما عدا لغة الخطاب السياسى بين الفرقاء والخصوم الحزبيين كما لاحظنا كانت خلافات الرأى تدور فى هدوء وتجرى المناظرات بين شخص وآخر حول أحد القضايا الخلافية فى بعض المنتديات وتنشرها الصحف بل كان تلاميذ المدارس يدربون على تلك المناظرات بمعرفة مدرس اللغة العربية حيث تصطنع مناظرة خلافية ويطلب من أحد التلاميذ أن يتولى الدفاع عن قضية معينة ويطلب من الآخر أن يقوم بدور المعارض، ويتعلم التلميذان من المدرس أصول اللغة التى تستخدم فى الحوار (لقد تعلمت هذا فى المدرسة حتى التحاقى بالجامعة ١٩٥٧).

وربما كانت ظروف خضوع مصر للاحتلال الأجنبى وراء تلك الروح السمحة فى الحوار بين المصريين عند الاختلاف فى الرأى إذا ما وضعنا فى الاعتبار أن الجميع مشغولون بقضية الاحتلال ويجمعون على ضرورة التخلص من الغاصب الأجنبى. وحتى عندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ وتحقق الجلاء انشغل المصريون بمشروع الثورة فى بناء القوة ومواجهة الاستعمار والصهيونية وتجميع العالم العربى فى وطن العروبة الواحد، وأصبح المصريون فى ضوء هذا المشروع عربا فى المقام الأول (لاحظ اسم الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨-١٩٧١)، ومصريون ثانيا، ثم كل حسب دينه ثالثا.

فلما وقعت هزيمة يونيه ١٩٦٧ وبدأ تفسيرها دينيا عند البعض بالبعد عن الله

بدأ تيار الإسلام السياسى ينمو على استحياء، حتى إذا ما تولى السادات الحكم فى أعقاب وفاة عبد الناصر، ثم انفراده بالسلطة فى مايو ١٩٧١ بالتخلص من خصومه، وبادر بتغيير اسم الجمهورية إلى «جمهورية مصر العربية»، ورفع شعار العلم والإيمان، ثم مقولته الشهيرة «إنه حاكم مسلم لدولة مسلمة»، انطلقت كل الذوات الدينية من عقالها، كل منها يدافع عن وجوده بالعمل على تنحية الآخر أو تهميشه أو إبادته. وبصرف النظر عن أن الشعارات التى أطلقها السادات لم تكن أكثر من مجرد ألفاظ لمواجهة خصومه من القوميين والناصريين والشيوعيين على الجملة، ولم يكن صادق النية فى العمل على تنفيذها، إلا أن أصحاب تيار الإسلام السياسى تعاملوا معها على أنها حقيقة يجب العمل من أجلها، وتقبلها المسيحيون بشكل مريب سرعان ما تأكد لهم مراميها عندما بدأت مظاهر التوتر الطائفى،

وفى هذا المنعطف من التحولات سادت النظرة الأحادية فى تكييف أمور الحياة والحكم عليها وانتقلت من السياسة إلى شؤون الحياة والعلاقات بين الناس، فالسادات بدأ بتسفيه فترة حكم عبد الناصر باللمز والغمز حتى يتخلص من ميراثه وفق ما صرح به لهنرى كيسنجر (نوفمبر ١٩٧٣) ولم يعد فى مقدور أحد الدفاع عن فترة عبد الناصر، ومن يجرؤ على القيام بهذا يوصف بالانغلاقى والسلطوى والشمولى والحاقد، هكذا دون مناقشة عقلية أو علمية للتجربة. وكان من الطبيعى أن ينتقل هذا المناخ الأخلاقى فى سيطرة أحادية الفكرة إلى المستويات الأخرى وعند طرح قضايا حياتية للمناقشة.

ثم طرأ متغير آخر على بنية الثقافة المصرية بذهاب أعداد كبيرة من المصريين إلى دول الخليج العربية بما فيها السعودية وكانت المصادفة الغريبة أن دول الخليج

كانت قد حصلت على استقلالها عن بريطانيا (١٩٧١) ماعدا الكويت (١٩٦١) وأصبحت فى حاجة إلى تنمية مجتمعاتها، ولم يكن هناك أفضل من المصريين للقيام بهذه المهمة لأسباب كثيرة. وتصادف فى الوقت نفسه أن السادات بدأ يأخذ بسياسة الانفتاح التى أصبحت مقدمة للخصخصة والتحول لصالح أصحاب رأس المال الجدد تلبية لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية زمن الحرب الباردة، ومن ثم بدأت هجرة المصريين حتى من أوساط لم تكن تفكر فى هجرة البلد من العمال والفلاحين والموظفين. والمشكلة أن هؤلاء فى مجتمعهم الجديد خلطوا بين البيئة والدين فاعتقدوا أن المسلم الصحيح يجب أن يكون شأن المسلم الخليجي-السعودى حتى فى ملبسه ومشربه. وعادوا إلى بلدهم مصر ويحملون معهم هذه الثقافة، وتمركزت أكثر وأكثر الثقافة الأحادية على حساب قيم الثقافة المصرية العامة، وفرض الأزهر (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية) وصايته على ما ينشر من كتب تتعلق بالدين أو حتى على ما يقال فى الندوات وأجهزة الإعلام. وبدأت الكراهية واختفى التسامح ولم يعد هناك إلا الإهانة والسباب والطعن المتبادل فى العقائد طالما أن القانون فى يد الغالبية.

وانتقل هذا المناخ إلى عالم السياسة وأصبح الحزب الوطنى الديمقراطى هو الحزب الصحيح الذى يجب أن ينتمى إليه كل المصريين، والذين لا يقبلون بهذه الأحادية فإنهم خارجون على الشرعية!!، مع أن هذه الأحادية تتناقض مع صفة الديمقراطية فى اسم الحزب، ولكن من يسمع ومن يعقل، وأصبحت لغة التشهير هى اللغة المستخدمة بين القوى السياسية المختلفة. وفى تبرير صحة خطاب سياسى على خطاب أخر لم يجد هؤلاء وأولئك من سبيل إلا كشف الفضائح، وتخصصت صحف ومجلات بعينها فى التشهير ونشر الفضائح ومن ثم انتقل الجميع أمام ساحات

القضاء لمواجهة تهم القذف التى يعاقب بعض المتهمين فيها بالحبس ويعاقب آخرون بالغرامة،

ويغلب على الظن أن قوى العالمية الجديدة استثمرت جيدا هذه الخلافات الجديدة ودخلت إلى معارك الداخل تحت شعار حرية المعتقد وحرية الكلمة، والهدف البعيد لهذه السياسة العمل على تفتيت المصريين إلى طوائف وشيع وفرق حتى يضعف المجتمع وينشغل كل طرف فيهم بأمور ذاته الدينية على وجه الخصوص ويبتعدون عن تقوية مجتمعهم الذى يعيشون فيه ويعملون على تطويره ويمدون أبصارهم إلى الخارج للاستقواء والانتصار وهم لا يدرون الثمن المطلوب للحصول على هذا الدعم. ولا سبيل لمواجهة سيادة أحادية النظرة إلا بديمقراطية الحكم والمشاركة السياسية الحقيقية لكل الأطراف دون تمييز من أى نوع أو درجة حتى يشعر الجميع أن مصر وطنهم الوحيد وأنها خير وأبقى، وأن عليهم أن يصونوه ويحفظوه من خطر التشتت والانقسام وذلك بالعودة إلى التماسك باحترام الخلاف فى الرأى وأن نجعل الاختبار الحقيقى لصحة فكرة دون أخرى بمدى قبول الآخرين لها من غير إكراه.

الاندماج الوطني: الواقع والمعوقات

أ. سمير مرقص

عندما تلقيت الدعوة لهذا المؤتمر تأملت مصطلح (التعايش المشترك) المأخوذ عنواناً للمؤتمر، تأملته في بعديه الثقافي والاجتماعي، وشعرت أن هذا المفهوم قد لا ينطبق على الحالة المصرية، وأن تعبير أو مصطلح (الاندماج الوطني) ربما يكون أقرب إلينا من (التعايش).

والمسألة ليست مجرد تعبير محل تعبير أو مصطلح بدلا من أخر، بل هي مرتبطة بواقع ينطبق عليه مضمون ومعنى المصطلح أو لا ينطبق، ولعلي أضيف أن مضمون ومعنى (التعايش) قد يقترب وربما ينطبق أيضا على مجتمعات أخرى، من بينها المجتمع اللبناني مثلا، وقد أتيح لى أن اطلع على الحالة اللبنانية عن كثب بحكم ظروف عمل فرضت على التردد على لبنان لأكثر من سبع سنوات متواصلة.

الحالة اللبنانية يصدق عليها تعبير (التعايش المشترك) الذى أراه لا ينطبق على الحالة المصرية ولا حتى يقترب منها.

المجتمع اللبناني يضم بين جنباته ١٨ طائفة، ويتسم بحالة فريدة من التقاطعات بين المذهب والطائفة والعائلة والثروة.. الخ،، بمعنى أن هناك – مثلا- عائلات سنية طرابلسية تنتمى إلى طرابلس، وأخرى سنية بيروتية تنتمى إلى العاصمة بيروت،

والشيعة يقطنون الجنوب، والدروز مع الموارنة فى الجبل، والروم الأرثوذكس فى حالة وسط بين بيروت الغربية والشرقية، ثم العائلات الشهيرة فى كل طائفة، مثل عائلات الجميل وشمعون بين الموارنة، والحريرى والحص بين السنة. وهكذا نجد أنفسنا فى الحالة اللبنانية أمام تركيبة شديدة التعقيد، رغم ما هو ظاهر من تقسيم يبدو بسيطاً.

الحالة العراقية أيضاً تشابه الحالة اللبنانية إلى حد ما، وتقترب أكثر من مفهوم التعايش المشترك، فالعراق مقسم الآن فعلا إلى مناطق رئيسية، أكراد وسنة وشيعة، وكل منطقة تضم ثروات تكاد تكون خاصة بها، وهناك تقاطعات مذهبية عرقية، سنة أكراد وسنة عرب وسنة تركمان.

الحالة المصرية تختلف جذريا عن هذا الواقع اللبنانى، والواقع العراقى، فنحن ليس لدينا أية اختلافات إلا اختلاف واحد فقط هو الاختلاف الدينى، وبالتالى لا يصح أن نتحدث هنا عن تعايش بل اندماج، فالجماعة الوطنية تتكون عندنا من مصريين وحسب، وكما أشار الدكتور عاصم قبل قليل فإن معظم المسلمين المصريين الآن كانوا مسيحيين وتحولوا إلى الإسلام، ويما يعنى ويؤكد أننا، مسلمون ومسيحيون، ورغم الاختلاف الدينى، ننتمى جميعا إلى أصل عرقى واحد، وبالتالى يكون علينا أن نتوقف قليلا ونسأل أنفسنا: عيش مشترك أم اندماج وطنى بين هذه الجماعة ذات الأصل العرقى الواحد؟

عندما جاء العثمانيون إلى مصر، وهى أيضا مسألة تتطرق إليها الدكتور عاصم لكننى سأتناولها من زاوية أخرى، هناك جدل حول ما إذا كانوا قد جاؤوا غزاة أم فاتحين، لكن الواقع أن جميع المصريين كان مفروضا عليهم أن يدفعوا أمولا

للإمبراطورية العثمانية، أسموه فى حالة المسلمين (خراج) وفى حالة المسيحيين (جزية) لكن الكل يدفع، بمعنى أن التوافق الدينى بين المسلمين المصريين ودولة الخلافة الإسلامية لم يسفر عن حصول المسلمين المصريين على أية امتيازات، وحتى فى الجانب المعنوى كان العثمانيون يتعاملون مع المصريين، كل المصريين بتعالٍ شديد، دون تفرقة بين مسلم مصرى ومسيحى مصرى، المعاناة المشتركة التى تعرض لها المصريون جميعاً، وحدت بينهم، جعلتهم فى حالة اندماج.

مصر نشأت دولة نهرية، دولة ذات تداخل جغرافى، دولة ذات ثقافة عامة مشتركة،الخ..وهذه سمات تعطى الملامح الأساسية لمصر، الدولة والمجتمع.

ماذا يعنى أن نمصر دولة نهرية؟ يعنى أن النهر (نهر النيل) هو المصدر الرئيسى للحياة، والنهر يحتاج إلى ضبط مركزى، الدولة يجب أن تكون هى الضابط الوحيد للنهر، ولذلك ربما يكون نهر النيل والسد العالى، الشيء الوحيد الذى لا يمكن خصخصته، لأنه يستحيل ضبطه إلا مركزيا.

ماذا يعنى التداخل الجغرافى؟ يعنى أنه لم يحدث إطلاقا وعلى مدار التاريخ أن مصر كان بها مناطق ذات طبيعة عرقية أو أثنية مختلفة، ليس فى مصر منطقة سكانها لهم لون مختلف أو طبيعة مختلفة أو ينتمون لعرق مختلف عن منطقة أخرى.

ثم هناك الثقافة المجتمعية المشتركة، التى تتجاوز حدود المسيحى والمسلم باعتبار أن هذا هو الشيء الوحيد المختلف فى مصر، المسلمون والمسيحيون يطبقون نفس النظام الاجتماعى العام، وأظن أننا نعرف جمعياً شعار (أرضنا متروحش لغريب). كل العائلات المصرية مسلمة أو مسيحية يمكن أن تعطى للفتاة أو المرأة فيها فلوس

أو ذهب، أو خلاف ذلك إلا الأرض، المرأة لا تمنح أرضاً حتى إذا تزوجت من غريب عن العائلة لا يأخذ هو هذه الأرض (وتروح لغريب). هذا فى الواقع تعبير مهم جدا عن نظام ثقافى مجتمعى واحد يشمل المجتمع كله، مسلمون ومسيحيون. هذا النظام الثقافى الواحد يمكن أن تجده أيضا فى فكرة العصبيات والتكتلات الحقوقية، والتى ظهرت خاصة فى الدولة الحديثة، ويمكن تلمسها بجلاء فى فترات النهضة الوطنية، مع محمد على وثورة ١٩١٩ وثورة يوليو، حيث تجد أن المصريين جميعاً يتكافلون مع بعضهم البعض أفقيا، بمعنى الفقراء معاً، والطبقة الوسطى معاً، بغض النظر عن الدين. نظام الجمعية بين العاملين فى مؤسسة أو شركة هو التجلى الحقيقى الدائم لفكرة التكافل الأفقى هذه، حيث تجد الموظفين (عملوا جمعية مع بعض ويقبضها الأول) من هو أكثر احتياجا فيهم، أيضاً دون النظر لاختلاف الدين. هذا نظام ثقافى مجتمعى عام يربط جميع المصريين فى الدولة المركزية الواحدة ذات التداخل الجغرافى.

أعجبنى جدا تعبير قاله عبد الله النديم، عندما أسس الجمعية الخيرية الإسلامية عام ١٨٧٩، فى أخر أيام الخديوى إسماعيل، سأله البعض لماذا تؤسس جمعية؟ فقال لهم (من أجل عصبية الفقراء)، وأنا كما تعلمون مهتم جداً بموضوع المواطنة، وأرى فى رد عبد الله النديم هذا واحداً من الأفكار المتقدمة جدا فى موضوع المواطنة، فالعصبية عند ابن خلدون هى التجمع، تجمع الناس، بحكم قرابة الدم، وبحكم قرابة العشيرة، وبحكم قرابة القبيلة، الخ.. وهذه كلها من أشكال الانتماء التى تسمى انتماءات أولية أو بدائية، والتى يفترض أن تتجمع لتصب فى عصبية أكبر وأوسع كلما تقدم المجتمع، وذلك عبر تشكل عصبيات أفقية تجمع العشائر والقبائل تحت مظلة الفقر حيث لا مجال لتنافس عائلى على أى شيء، بل تكافل

وتلاقى فى مواجهة الظلم الذى يشمل الجميع، وهذه مسألة مهمة جداً، وأظن أن جزء مهم جدا من استعارتنا اليوم لمصطلح الاندماج الوطنى أو التعايش المشترك، هو عودتنا إلى الوراء وظهور عصبيات ذات طابع فرعى، بينما الدولة قائمة والوطن موجود لكن أى منهما بدا عاجزاً عن استيعاب هذه العصبيات الفرعية، لا أقول إلغاء هذه العصبيات، لأنه يستحيل إلغاؤها، فضلا عن أنه غير مطلوب بالمرة، إنما فقط الوطن يجب أن يستوعب ويغب كل الانتماءات الفرعية، باعتباره الوعاء الأوسع والانتماء الأشمل. وعاء الوطن هو الوحيد الذى يجب أن يستوعب الجميع لأنه الوحيد الذى يتسع للجميع. وعندما يكون لكل هذه الانتماءات الفرعية مصلحة واحدة فى مواجهة الظلم، هنا يحدث التكافل والتضامن الأفقى، وليس الرأسى الذى يقسم مصر إلى مسيحيين ومسلمين، إلى عشائر وعائلات وقبائل.

نعود ثانية إلى السؤال: كيف يمكن أن نستعيد حالة التعايش المشترك كما يقول عنوان المؤتمر أو الاندماج الوطنى كما أفضل أنا، كيف نستعيد التكتلات والعصبيات الأفقية كما كانت تتجلى عبر تاريخ مصر؟ هنا يكون علينا أن نتذكر ملامح الحالة المصرية، الدولة المركزية، الدولة النهرية، الدولة ذات التداخل الجغرافى والثقافة المجتمعية المشتركة، علينا أن نتذكر كيف أن العمل المدنى العام كان يجمع كل المصريين دون توقف أو حتى تذكر الاختلاف الدينى.

كتبت منذ فترة قريبة مقالا عن كيفية تجديد المدنية المصرية، فقد لاحظت، وربما لاحظتم معى أيضاً، أننا نحتفل خلال هذه السنوات بأكثر من مئوية، ١٠٠ سنة النادى الأهلى، ١٠٠ سنة الجامعة المصرية، صناعة السينما، إنشاء المتحف القبطى، ظهور الأحزاب فى مصر، وبعد فترة وجيزة مئوية ثورة ١٩١٩ وصياغة أول دستور مصرى.. الخ. والمؤكد أنها ليست مصادفة أن هذه الكيانات المدنية

المصرية تأسست فى وقت واحد تقريباً منذ قرن من الزمان، بل كان ذلك تعبيراً عن حالة وطنية مدنية عامة، مدنية بمعنى أن هناك دائرة أكبر تجمع كل المصرين، بغض النظر عن الاختلافات بينهم. وهذا هو أحد أبرز وأهم تجليات المواطنة، ذلك أن المواطنة هى الإطار الحيوى الجامع، هى حركة الناس على أرض الواقع، عندما نتحرك جميعاً فى إطار الجماعة الوطنية، وكل منا فى مجاله وفى دائرته، فإن هذا يؤدى إلى حالة الاندماج الوطنى، أو التعايش المشترك، والذى لا يمكن أن يتحقق لو أننا تحرك كل منا بمعزل، حركة فى جزر منعزلة عن بعضها، فالاندماج أو التعايش يتحقق فقط فى الإطار الحيوى الجامع الذى يجمع كل المصريين فى لحظة تاريخية من أجل تقدم مصر فى المجالات المختلفة. لذلك أرى أنه من المهم جدا التمييز بين المجال الشخصى والخاص من جانب والمجال العام السياسى من جانب أخر، الأول (الشخصى) هو حركة الشخص فى إطار دائرته الشخصية، ثم المجال الخاص وهو أن هذا الشخص مسيحى مثلا، فتكون الكنيسة هى دائرة حركته، أو مسلم فالمسجد هو دائرة حركته، والاقتصار على الحركة ضمن هذا المجال الخاص أدى إلى ظهور مفاهيم ومصطلحات لم نعرفها من قبل (أنا يا عم مع نفسى) و(ماليش دعوة بحد) وغير ذلك من مصطلحات هذه الأيام، أما الثانى (المجال العام أو السياسى) فهو الدائرة التى يلتقى فيها المصريون جميعاً. ومن الطبيعى أنه ليس مطلوباً ولا صحيحاً إلغاء الدائرة الخاصة، لكن علينا أن نتحرك معا من الإطار أو المجال الخاص إلى المجال العام، وما نحن فيه الآن، أعنى هذا المؤتمر، هو نموذج لهذه الحركة من الإطار الخاص إلى العام.

لكن علينا أيضا أن نعترف أن ثمة عقبات ومعوقات تحول دون تحقيق الاندماج الوطنى، أو التعايش المشترك، من بينها ما يمكن تسميته حالة التجاوز، وهى الحالة

التى تبدأ بانكفاء كل منا داخل دائرته الفرعية الصغيرة، مستبعداً ونافياً الأخر، نعيش حالة من التجاور، كل منا بجوار الأخر لكن دون اندماج أو حتى تفاعل، بل العكس ندخل فى سجال، حيث يحمل كل منا فى يده (أفعل التفضيل) فى علاقته بالأخر «أنا الأحسن»، «أنا الأفضل». نغرق فى هوياتنا الخصوصية وندخل فى خصومة مع الأخر. هنا تبدأ كل جماعة، وهذا هو المعوق الأخر أو العقبة الأخرى فى طريق تحقيق حالة الاندماج الوطنى، تبدأ كل جماعة فى تشكيل وكتابة تاريخها المستقل المختلف عن تاريخ الأخر، وعندما يكون هناك لأى أمة أكثر من تاريخ فإنها تكون فى طريقها إلى الهاوية. فى فرنسا مثلا، وحتى أوضح الفكرة أكثر، لا أحد من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار يختلف على أن الثورة الفرنسية كانت نقطة تحول مهمة ليس فقط على مستوى فرنسا، بل على مستوى العالم، نعم ينتقدونها أو ينتقدون بعض جوانبها، لكن لا أحد يختلف على أهميتها، مقابل ذلك ماذا يحدث هنا فى مصر؟ كل جماعة عندنا لها تاريخها الخاص وترفض وتنفى أى تاريخ أخر، يعنى لدينا أكثر من ذاكرة وبالتالى أكثر من هوية. هذا لأمر يسميه بعض الباحثين «التاريخ المونتاج» بلغة أهل السينما، يعنى كل جماعة تلتقط من التاريخ ما يتفق وأهوائها وتوجهاتها، وتعتبر أن هذا هو تاريخ مصر.

من المعوقات أيضاً الواقع الاقتصادى للاقتصاد الريعى الذى نعيش الآن مرحلته. والتاريخ يقول لنا إن هناك علاقة شرطية وجدلية بين حالات الاندماج التى شهدتها مصر مهما كانت طبيعتها أو مدتها، وبين لحظات النهوض الوطنى، يعنى عندما تكون مصر (واقفة على رجليها)، لا نعود نرى هذا التشظى والتشرذم الذى نراه الآن.

ومن هذه المعوقات أيضاً التصور الخارجى لشكل المنطقة فى المرحلة المقبلة، وفى

موضوع التصور الخارجي أو المخططات الخارجية هناك مدرستان، واحدة تلقي اللوم كل اللوم على المخططات والمؤامرات الخارجية، والأخرى تقف عند العوامل الداخلية، وتقول إن الداخل هو الأساس، لكن هناك مدرسة أخرى أؤمن بها أو انتمى إليها، وهي التي تقول بحالة من التفاعل بين الداخل والخارج، لذلك يجب أن نعترف أولا أن لدينا هنا في مصر عوامل ومقومات استغلها الخارج وبنى عليها مخططاته وتصوراته للمنطقة. أخطر ما في هذه التصورات والمخططات هو أن الدولة الوطنية القومية ذات الحدود الواضحة انتهى دورها، وعندما يكون هناك حديث عن دولة وطنية، نكون مصر في القلب منه، الدكتور عاصم يتحدث الآن عن الخليج الذي استقل عام ١٩٧١، بينما مصر دولة مركزية قومية من أيام الفراعنة، اللعب الآن كما هو واضح على الانقسامات العرقية والمذهبية، وهذا هو ما يجري في العراق وفي لبنان وفي السودان وفي فلسطين، وأتصور أن ما تشهده مصر بين فترة وأخرى من توترات دينية ومذهبية ليس بعيدا عن هذه التصورات والمخططات، والمطلوب ليس فقط تقسيمات دينية، مسلمين ومسيحيين، لكن مطلوب تفتيت هذه الديانات من داخلها، بين طوائف كل منها.

أخيراً توجد مجموعة قصصية جميلة للأديب نجيب محفوظ اسمها صباح الورد، تضم مجموعة قصص قصيرة، بينها قصة عن الشارع الذي انتقل إليه نجيب محفوظ في العباسية، وقد كان يضم ١٥ عائلة متنوعة، من علماني إلى وفدي، ومن ملكي إلى تركي الأصل إلى ريفي، لكن هذا الشارع كان قادرا على استيعاب كل هذا التنوع، وأظن أن هذه هي مصر بوكيه ورد جميل متنوع، قادرة على استيعاب كل مكوناته كلما كانت معافاة (وواقفة على رجليها) اقتصاديا وثقافيا واجتماعياً.. وصباح الورد.

رؤى وآراء

الشيخ محمد أبو زيد: لى تعليق بسيط، أولاً الدكتور عاصم، بيّن لنا فى عجالة أنه كان هناك دائماً الرأى والرأى الآخر، دون أى تعصب أو سب أو قذف أو تجريح، وأنا أعتقد أننا لم نصل إلى ما وصلنا إليه الآن إلا عندما غُيبت الأخلاقيات والمثل والقيم، فكان هناك أداة للحوار وإخلاص فى الرأى، حتى إذا تمسك الإنسان برأيه فهو مخلص له للنهاية ويدافع عنه للنهاية، وكان للرأى الآخر نفس المكانة، ولكن حينما ضاعت الأخلاقيات والمثل، ورأينا الأقلام التى تشترى، والمبادئ التى تباع من أجل حفنة دولارات، كما يقولون، رأينا من يجرح ومن،. ومن،.، لأنها ليست هناك آداب معينة. أما بالنسبة للنقطة الثانية وهي: لماذا ثقافة التعايش؟ إذا كنا نتكلم عن التعايش، فنحن متعايشون مع بعضنا البعض، والتاريخ يقول هذا، ولكن حصل الخلاف فى الثقافات حينما سمحنا للغرب واستوردنا منه ثقافتنا، ووجدنا لهجة أقباط المهجر على سبيل المثال، ووجدنا أن هناك من يسمع لهؤلاء، تأثرت الثقافة الداخلية، ومن هنا كانت الاختلاف فى الثقافات. بعض المتحدثين تحدث عن الإعلام بأنه يصور كذا أو يصور كذا، لكن هناك فى الناحية الأخرى، إعلام يصور المسلم على أنه خائن للنظام أو للحكم أو للثورة، ورأينا أيضاً أن هناك مسيحى مثلاً يساند مناضلة لتدخل الكنيسة وتجد الحماية، فهذه كلها أمور إعلام ولكن فى النهاية لابد أن نرجع للأخلاقيات والقيم والمثل.

أيضا هناك بعض المتشددين الذين يصفون الأقباط بأنهم كذا وكذا، وبالمقابل

هناك أيضاً قناة فى لبنان اسمها «قناة الحياة» تقدم قساً (يتكلم براحته) ويقول ما يريد.. فالمشكلة مشكلة أخلاقيات وقيم ومبادئ وحوار وقبول الآخر وهذا يؤكد دور المسجد ودور الكنيسة ودور الجامعة ولأصحاب الفكر دور كبير جداً.

د. بهية شاهين: أشكر الأستاذ الدكتور عاصم على هذه الرؤية التاريخية المهمة. وأريد أن ألقى الضوء على تجربة تاريخية لثقافة التعايش المشترك قبل أن يكون هناك مسيحى ومسلم على الإطلاق فيما قبل التاريخ على أرض إسكندرية، المدينة اللى أسستها الحضارة اليونانية والتى حصل على أرضها تعايشاً مشتركاً بين المصريين الفراعنة، وأجانب قادمين إليهم هم اليونانيون، كان ذلك قبل المسيحية وقبل الإسلام بالطبع. واستمر هذا التعايش المشترك بين المصريين واليونانيين لمدة ثلاثة قرون من الزمان بمفتاح واحد فقط تمثل فى إعلان الإسكندر احترامه الشديد جداً لديانة المصريين القدماء. وقد كانت آلهة المصرين مختلفة عن آلهة اليونانيين، فاخترع الإسكندر (أله) مشترك يجمع بينهما، وأشرك المصريين فى المناصب القيادية، وانخرطوا فى الجيش، وحققوا مع الجيش الرومانى انتصارات عززت موقفهم، بعدها انصهر الجميع معاً فى المجتمع الواحد على الرغم من تعدد الجنسيات، حتى إن أشهر ملكاتهم وهى «كليوباترا» لازال الغرب يعتقد حتى الآن أنها فرعونية، وهى فى الحقيقة ليست بفرعونية، ولكن هذا الخطأ الذ يقع فيه الغرب يشير إلى كم كان الاندماج الوطنى عميقاً، هذا الاندماج الذى تحدث عنه الأستاذ سمير مرقس حصل على أرض الإسكندرية فى تجربة تاريخية مهمة قبل أن يكون هناك مسلم ومسيحى. وأنا أتصور أننا فعلا نحتاج إلى ثقافة اندماج وليس فقط تعايش، ونحتاج أولاً إلى إعادة الاعتبار لقيمة الانتماء لكى يتحقق الاندماج.

القس رأفت رؤوف: أنا بالفعل سعيد جدا بهذا الحديث الراقى والرائع للمهندس سمير مرقس ود. عاصم الدسوقى. وأعتقد كما قال المهندس سمير أن الحالة المصرية متميزة بدليل أنه رغم كل ما واجهته مصر فى تاريخها من معوقات خطيرة للتعايش، إلا أنها بقيت ثابتة، وعوامل الثبات كانت دائماً أقوى من عوامل التفكك، على عكس دول أخرى كثيرة.

قرأت للدكتور جابر عصفور مقالا فى الأهرام بعنوان ثقافة التخلف، قال فيه إن مرجعية الماضى عندنا هى مرجعية أصيلة فى حياتنا، نقيس عليها كل أمور حياتنا، ما يتفق منها مع هذه المرجعية الماضوية يكون صحيحا وما لا يتفق معها نعتبره خطأ. وأنا أرى أنه يجب علينا أن نتحرر من هذه المرجعية وننظر إلى الأمام بدلا من العودة إلى الماضى.

المهندس سمير مرقس تحدث عن (عصبيات وتكافلات أفقية)، وأيضاً عن (هويات فى حالة خصومة مع الاندماج)، أتمنى لو أنه وضح لنا أكثر معنى هذه التعبيرات الرائعة والمهمة. أيضاً الدكتور عاصم تحدث عن "ظاهرة الحزبنة" وكيف أن الأحزاب لدينا مجرد كومبارس فى المشهد بينما حزب واحد هو الذى يعمل كل شيء، وكنت أريد أن أسمع منه كيف يمكن أن يكون هناك دور حقيقى للأحزاب، وكيف يمكن أن نخلق حالة من الوعى فى الشارع المصرى تتجاوز حالة الاستماع أو التلقين التى نعانى منها.

د. مراد لطفى ثابت: مازلنا نبحث عن المواطنة، ونتجاهل أو لا نعطى اهتماما كافياً بمشكلتين أساسيتين، هما مفتاح حل كل مشاكلنا بما فيها المواطنة. أعنى مشكلة الفقر ومشكلة التعليم، وفق الإحصائيات الرسمية هناك ٤٥ مليون مصرى

تحت خط الفقر، و٣٥٪ من المصريين يعانون الأمية. كيف نخاطب هؤلاء عن المواطنة وهم إما أنهم لا يجدون قوت يومهم أو أميون؟. من الطبيعى أن هؤلاء سينجرون وراء كل من (يرش عليهم شوية فلوس)، فى الصعيد يمكن أن تؤجر قاتلاً محترفاً بخمسين جنيه، يقتل ويعرض نفسه للشنق من أجل خمسين جنيه!!. علينا أولاً أن نتصدى لحل هاتين المشكلتين ثم نفكر بعد ذلك فى التعايش المشترك والمواطنة.

أ. حلمى النمنم: أنا متفق تماماً مع كلام د. عاصم، فيما يتعلق بوصفه دخول سليم الأول مصر، لقد كان غازياً ومحتلاً ولم يكن فاتحاً، كما أن الاحتلال العثمانى كان من أبشع الاحتلالات التى تعرضت لها مصر عبر التاريخ. وأشارك صديقى العزيز سمير فى تخوفه من الدولة المذهبية، وأعتقد أننا فعلاً مقدمون على دولة مذهبية ودولة طائفية. واسمحوا لى أن أعلق على كلمتين: الأولى تعليق رئيس الجلسة د. فتحى على كلام الأستاذ سمير عن الحالة العراقية والحالة اللبنانية،، حيث ذهب د. فتحى إلى أن الحالة المصرية متميزة ومتفردة، وأنا فى الواقع أشعر بقلق عميق من هذا الكلام، مصر سيحدث فيها توريث مثلما جرى فى سوريا، يرد عليك من يرد بأن مصر (حاجة تانية)، مصر ستشهد فتنة مثلما هو حادث فى لبنان، تسمع من يقول لأ مصر (حاجة تانية)، لا يا سيدى الفاضل نحن لسنا (حاجة تانية)، التاريخ المصرى يقول إن المصريين حين ينفجرون يكونون أبشع مليون مرة فى العنف والقتل، مصر شهدت فى تاريخها مذابح طائفية كثيرة، ولنرجع للجبرتى وابن إياس لنتأكد من هذا. الكلمة الثانية هى ما قيل من القاعة بشأن دور المسجد والكنيسة وكذلك التعليم فى التعايش المشترك. أنا متأكد أن المسجد ليس عنصر تعايش مشترك، خطبة الجمعة كما اسمعها هى عنصر تنفير مشترك، وأشك أن الكنيسة يمكن أن تكون عنصر تعايش مشترك، المؤسسة الدينية المصرية تلعب دورا منفرا.

أما التعليم فهناك أزمة أن الطلبة المسيحيين فى رابعة وخامسة ابتدائى يفرض عليهم أن يحفظوا آيات من القرآن، وعندما تدخل الوزير اكتفى بالقول للمدرسين (خفوا عليهم شوية)، ولم يصدر أى قرار، ومع ذلك واجه استجواباً فى مجلس الشعب من عضو أخوانى يقول له لأ لازم يحفظوا القرآن لتقوية اللغة العربية!!، ماذا نسمى هذا؟؟. أنا أتصور أن الأزمة الحقيقية ليست فى التعليم ولا فى دور العبادة، إنما هى أساساً أزمة الدولة المصرية، تاريخياً الدولة المصرية حين تفقد مشروعها الوطنى تتحول إلى دولة استبداد وتسلط فساد ولصوصية، وفى هذه الحالة تصبح الدولة عنصر تنفير. فى انتخابات مجلس الشورى الأخيرة لم يرشح الحزب الوطنى ولا مسيحيى، ورشح امرأة واحدة فى الوادى الجديد، وعندما طرح السؤال عن أسباب هذا التمييز رد أمين عام الحزب الوطني: لست مستعداً أن أخسر كرسيين وثلاثة!!. وهو كلام يؤكد أنه طالما بقى أمامنا الحزب الوطنى وورانا الإخوان المسلمين (يبقى صلوا على النبي) ولا تتحدثوا عن تعايش مشترك لأنه ليس هناك بلد من الأساس.

أ. نبيل خليل: أعتقد أن المشكلة هى أن الطبقة المتوسطة اختفت، وحل محلها أصحاب الفلوس القادمين بأموالهم من الخليج ليسيطروا على الفكر، وأظن أن الحكومة سعيدة بذلك وتساعد عليه. الأمر الثانى هو نقص الانتماء لمصر، والإعلام يلعب دوراً سلبياً فى تغييب الناس وتمييع الانتماء، وهو يهتم بكل شيء بما فى ذلك تفسير الأحلام، إلا ما يتعلق بحب هذا الوطن والدفاع عنه والانتماء إليه.

رد وتعقيب

أ. د. عاصم الدسوقي:

سعدت جداً بالمناقشات التي دارت ولا أجد خلافاً كثيراً بيني وبين من تحدثوا، لكن أريد أن أوضح بعض الأمور.

زمان كنا نردد في المدرسة: «مصر العزيزة لى وطن وهى الحما وهى السكن»، وعندما تعلمنا اللغة العربية لم نتعلمها من خلال القرآن، القرآن له حصة خاصة هى حصة الدين، أما اللغة العربية فقد تعلمناها من لأدب العربى والبلاغة العربية والنصوص والمقامات العربية، الخ.. ودون إكراه أى أحد على حفظ آيات قرآنية، بل أنا أعتقد أن هذا الإكراه هو ضد الدين نفسه، أن تكره طالباً أو تلميذاً فى المدرسة إن يحفظ القرآن بدعوى تعلم البلاغة. هذه مشكلة حقيقية.

أعتقد أن المأزق الذى نواجهه يكمن جزء منه فى التربية والجزء الآخر فى القانون، في التربية هناك فكرة الضمير أو الوازع الدينى، وهو أن يعرف الشخص فى داخله ما هو حلال وما هو حرام، ما يصح وما لا يصح، الخ.. وهو فى الحقيقة وازع معنوى لأنه من الممكن أن ترتكب ما تعرف أنه حرام ولا يصح، الجزء الأخر فى القانون، وهو الوازع الحقيقى لأن القانون يتضمن عقوبات لكل مخالفة، أو كل ما يعتبره الضمير حرام. وأحد أسباب تقدم المجتمعات الأوربية هى فكرة القانون، وإعماله وتطبيقه على الجميع، لا يستثنى منه أحد. نحن فى مصر، لدينا قانون نعم،

لكنه يبدأ «بممنوع» وينتهى «ويجوز»، و«فى حالات» ،الخ، وبما يعنى أن القانون عندنا يعرف الاستثناءات ويميز بين واحد وأخر حسب تقدير من خوله القانون بالاستثناء.

مشكلة التعليم، أنا لا أظن أن المشكلة فى الكتاب فقط، لا يوجد فى المقررات الدراسية كتب تدعو إلى التمييز، أو تناقض الوحدة الوطنية أو أشياء من هذا القبيل وحتى لو كانت هناك مشاكل فى بعض الكتب فإن أمر علاجها سهل، يتمثل فى حذف بعض الفقرات أو حتى فصل كامل. إنما المشكلة الأصعب والأخطر فى تصورى هى فى من يقوم بعملية التدريس، سواء فى المدرسة أو فى الجامعة، عندما يدخل إلى الفصل أو المدرج ويغلق الباب وراءه ماذا يقول؟ هنا تولد وتنمو وتترعرع مشكلات كثيرة جداً، لأنه غالباً يفرض على التلاميذ والطلاب ما يعتقده هو وليس ما يفرضه العلم. هذا الأمر شديد الخطورة، ويصبح الأمر أقرب إلى الكارثة عندما لا نتنبه له أو لا نعطيه ما يستحقه من اهتمام. نحتاج بشدة إلى ما يمكن تسميته «جرس الوحدة الوطنية» أو «جرس الوطن» والذى يجب أن يدق بعنف فى مواجهة هذه الحالات، التى يجب التعامل معها بإجراءات حاسمة وعقوبات رادعة. العقوبة الرادعة لن تكون فقط رادعة لمن ارتكب هذا الفعل، لكن أيضاً لمن يفكر فى ذلك، وحتى من لم يفتضح أمره بعد.

أوربا كانت منقسمة دينياً، ليس بين مسيحيين ومسلمين، لكن بين المسيحيين أنفسهم، يشهد على ذلك الصراع الكاثوليكى البروتستانتى، لكنها الآن قادرة أن تستوعب كل الأديان، كيف حدث ذلك؟. حتى القرن السادس عشر كانت أوربا تعيش حالة من التداخل بين السياسى والدينى، الروحى والمادى، وكانت سلطة

الكنيسة روحية ومادية فى الوقت نفسه، لذلك كان طبيعياً أن يحدث هذا الانقسام والصراع الدينى والمذهبى، لكن مع نمو البرجوازيات الأوربية، وفتح الأبواب أمام العلمانية وتحييد الدين، أصبحت أوربا قادرة على استيعاب الكل، وتحييد الدين مسألة مختلفة تماماً عن إلغاء الدين، العلمانية لا تلغى الدين يخطئ من يعتقد ذلك، لأن أحدا لا يستطيع إلغاء الدين، لكن فقط تحييده بمعنى أن التشريعات التى تحكم الناس فى المجتمع تكون مستمدة من أعراف وضعية وليس من نصوص دينية. فى فرنسا على سبيل المثال، كانت المواطنة قبل الثورة الفرنسية متداخلة أو مربوطة بالدين والمذهب، حيث كان الكاثوليك فقط هم المواطنون، لا اليهود ولا حتى المسيحى الأخر، البروتستانتي، كان يتمتع بالمواطنة، لكن بعد الثورة الفرنسية، وفى ظل شعار (الإخاء الحرية المساواة) أخذ مبدأ المواطنة بُعداً رأسياً فى المجتمع، فأصبح المواطنون هم فقط الأثرياء، أى البرجوازيون فقط، بصرف النظر عن الدين، هم المواطنون. وكان ذلك طبيعيا فى مجتمع برجوازى، لا مكان فيه لمشاركة الفقراء. كان هذا التطور فى مشكلة المواطنة طبيعياً فى مجتمع برجوازى، بينما فى الاشتراكية لا توجد مشكلة مواطنة، لأن الكل يعمل ولا أحد يملك، فكرة المشاعية الأولى أو المشاعية البدائية التى أقام عليها كارل ماركس نظريته، حيث لا توجد ملكية خاصة فيصبح الجميع متساوين فعلا، تجمعهم معاً قيمة العمل. وهنا لا تعود هناك أى مشكلة فى أن يبنى أحد كنيسة ويبنى أخر مسجداً. وما حدث من تطور لاحق فى مفهوم المواطنة فى أوربا البرجوازية كان محاولة لمحاكاة النموذج الاشتراكى، ليس أكثر، ودون الدخول فى تفاصيل كثيرة، أظن أنكم تعرفون أن المرأة، مثلا، فى كثير من بلدان أوربا، لم تحصل على حقها فى الانتخاب والترشيح إلا فى بدايات القرن العشرين.

الوطن المصرى يواجه خطر التفكيك، هذه حقيقة قائمة لا يجوز أن نغض البصر عنها، دعونا من الكلام الجميل عن مصر الوطن الواحد والمركزى..الخ،، كل هذا موجود فعلا، ولكن لا تغفلوا حقيقة أن النظام العولى الجديد قائم على نظرية تفكيك الوطن القومى، على أسس عرقية، أو لغوية، أو دينية..الخ،، والمستجد الآن فى مصر أننا انتقلنا من حكاية مسيحى ومسلم، إلى مشكلة الشيعة المصريين وحقوقهم، البهائيين المصريين وحقوقهم، وموضوع النوبة وموضوع البدو..الخ، والنظام العولى يتدخل بحجة حماية حقوق كل هؤلاء، وحماية الحقوق وفق الفهم الجديد لا تتحقق إلى بالانفصال والتشرذم وتفكيك الوطن القومى الواحد.

التراث الثقافى المصرى يمتد فى التاريخ إلى ما قبل الأديان، وهو تراث ثرى وعميق، ومطلوب الآن تفكيكه وبعثرته. بهذا التراث كانت مصر دائماً قادرة، على استقبال واحتضان وتمصير الأديان التى وفدت إليها. عقيدة التثليث فى المسيحية معروفة فى التراث الفرعونى، آمون رب الأرباب، ونوب إله الأرض، وخلسو إله الهواء، ثلاثية إيزيس وأوزوريس وحورس أيضاً معروفة، وفى أدبياتنا الشعبية وتعاملاتنا اليومية يقسم المصريون (تلاتة بالله العظيم)، و(عليا الطلاق بالتلاتة)، هذا بعض تراثنا المشترك الواحد، ليس هناك أى مشكلة فى هذا، لكن المشكلة الآن فى محاولات تفتيت هذا التراث.

أ. سمير مرقس:

سأتوقف أمام بعض الملاحظات فى صورة تلغرافية. الملاحظة الأولى خاصة بما جرى فى العياط (المقصود أحداث العنف الطائفى التى وقعت فى إحدى قرى العياط عشية انعقاد هذا المؤتمر - المحرر)، وأنا واحد من المهتمين جدا بملف العلاقات

المسيحية الإسلامية، وفى تقديرى أن هذا الذى جرى يعد نقطة تحول مهمة جداً فى تاريخ هذا الملف لأمرين، الأول: إنه جرى العرف فى أحداث التوتر الدينى السابقة إن يعتدى شخص أو حتى مجموعة، على المكان ويختفى وخلصنا، لكن فى حالة العياط، كان هناك تحرك جماهيرى من ناس عاديين، وهذا أمر خطير فى مصر، ،الأخطر أن يتكرر المشهد خلال الفترة القليلة الماضية فى أكثر من موقع وأكثر من مكان. أنا هنا لا أتحدث عن القضية فى ذاتها، إنما أرصد موضوع التحرك الجماهيرى القاعدى، ناس بطولها أفندية بسطاء عاديين يتحركون فى هجوم تجاوز الموقع إلى بيوت المسيحيين. هذه واحدة الأمر الثانى هو تخلى الدولة المدنية الحديثة فى مصر عن كل ما عرفته من إنجازات فى هذا السياق، الدولة المدنية الحديثة تقوم على فكرة أساسية وهى إعمال القانون، نحتكم إلى القانون وهو الذى يحدد من الجانى ومن المجنى عليه، لكن ما جرى فى العياط هو جلسة عرفية أعادتنا كثيرا إلى الوراء (قعدة عرب) نسفت كل ما حققته الدولة الحديثة من تقدم على طريق إعمال القانون. هذه قضية خطيرة أرجو أن نتوقف عندها، خطورتها تتجاوز كل المشاعر الإنسانية النبيلة والمحبة والمودة وما إلى ذلك من مشاعر حقيقية تربط بين أبناء الوطن، فأنا لا أنظر إليها باعتبارها قضية مسيحى ومسلم، بل باعتبارها قضية هذا الوطن إلى أين يسير ويتجه؟ أنا لا يعنينى أن يبنى المسلم كنيسة أو أن يبنى المسيحى جامع، بل يعنينى ويهمنى أولاً وأخيراً أن يتعاون المسلم والمسيحى معاً لمواجهة الفقر، البطالة، إلى غير ذلك من مشاكل وأزمات الوطن التى نعانى منها جميعاً، مسيحيون ومسلمون، هل هذا ممكن؟ هذا هو الهم الأساسى والمقياس الحقيقى للتعايش المشترك أو الاندماج الوطنى، لأننا يجب أن نخرج خارج دوائر الانتماء الفرعية إلى دائرة الانتماء الأوسع والأشمل.

حادثة العياط تتضمن أيضاً دلالة أخرى بالغة الأهمية والخطورة، الناس العاديين، أولاد وبنات، الذين اعتدوا على بيوت وممتلكات المسيحيين، قالوا إن مرجعهم فى ذلك هو كتاب الفقيه ابن القيم الجوزى «أحكام أهل الذمة»، ومع احترامى الشديد لهذا الفقيه وهذا الكتاب، وقد قرأته جيداً، لا أعرف لماذا نتنازل عن فقه مصرى أكثر تقدماً وأنا شخصياً فخور به، قدمه لنا الفقيه ابن سعد الليث تلميذ الإمام الشافعى أحد الأئمة الأربعة الكبار، وقد قلت هذا الكلام فى حوارات مع الأخوان وفى منتديات عامة، لن أتنازل عن فقه إسلامى مصرى راقى لصالح فقه أدنى، بل يجب أن نعيد الاعتبار لابن سعد وما قدمه من فقه. ابن سعد قال عن الكنائس «عمارة الأرض وزينتها»، كيف تتنازل مصر عن هذا الفقه، وتأخذ بالأدنى؟.

هل كان العثمانيون فاتحين أو غزاة؟ أنا شخصياً لست مهتماً بما إذا كانوا غزاة أم فاتحين، لكن الخطير فى الأمر أن هذا الاختلاف يؤدى إلى خلق تواريخ متناقضة، مجموعة من المتشددين الأقباط يكتبون أنه كان غزواً، بينما هناك تاريخ أخر يقول إنه كان فتحاً، وإذا استمر الحال على هذا المنوال واتسع ليتناول قضايا أخرى، فأنا أبشركم من الآن أنه خلال حقبتين أو ثلاث من الزمان سوف نجد مصر وقد انقسمت على نفسها. القسمة لا يجب بالضرورة أن تأخذ نفس سيناريو لبنان أو العراق، لكن ما أسميه أنا (التوتر الناعم) يمكن أن يؤدى أيضا إلى التقسيم والتفتت، وهذا ما قصدته بالكلام مركزية الدولة المصرية وأن لبنان مثلا ليست دولة نهرية مثلما هو حال مصر. التوتر الناعم يمكن أن يتسرب من جيل إلى جيل، لنجد أنفسنا منقسمين فعلاً. إذن فلنتجاوز ما إذا كان العثمانيون جاءوا إلينا فاتحين أم غزاة، لننظر فيما هو أهم وهو كيف تعايش المصريون عبر خمسة عشر قرنا من الزمان، وكيف واجهوا معاً الوافد، هذه هى القضية الأهم. كيف تعايشوا دينياً،

والدين كما تعرفون مطلق، وفى الفلسفة المطلق ينفى المطلق، لكن فى مصر وعلى مدى خمسة عشر قرنا تعايش المطلقان دون أن ينفى أحدهما الآخر، بل اتحدا معاً لمواجهة الوافد والمحتل. هذا هو التاريخ الواحد الذى يجب أن نكتبه معاً، ونستعيده معاً فى الإعلام والتعليم، الخ.

هناك أيضا موضوع الروابط العابرة للحدود، مولانا أتكلم عن أقباط المهجر، وأنا موافق تماما، لكن أيضاً يجب أن نوجه نقداً للمرشد العام للإخوان المسلمين عندما قال إن المسلم الماليزى أقرب للمسلم المصر من المسيحى المصرى. أليست هذه روابط عابرة للحدود؟ وهو شيء فعلا غريب ومضحك، هل من المعقول أن المسلم الماليزى أقرب إليك من المسيحى المصرى الذى يعانى معك فى المواصلات وفى مواجهة الغلاء وفى البطالة،الخ،.؟ وبعدين من قال إن المسلم الماليزى يقبل بك أصلاً؟ الذى زار منكم هذه المنطقة من العالم يعرف تماماً أن الإسلام الماليزى والإندونيسى لا علاقة له بالمنطقة العربية بالمرة. أرجو أن ننتبه جيداً لخطورة الروابط العابرة للحدود وما تؤدى إليه من تفتيت اللحمة الداخلية وتفكيكها.

النقطة الأخيرة، وبأمانة شديدة جداً، هناك علاقة وثيقة بين استعادة مشروع الدولة الحديثة، ووقوف مصر (على رجليها) من جانب، وتماسك العلاقات الاجتماعية وقوتها وبما يتجاوز التعايش المشترك والاندماج الوطنى. لنعود إلى تاريخ مصر، منذ ما قبل الدولة الأخشيدية والدولة الفاطمية، وحتى ما بعد ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢. يجب ألا نتوقف أمام الجزئيات والتفاصيل ونتركها تحكمنا وتتحكم فى حركتنا، فالوصول إلى نهوض حقيقى يتطلب مشروع وطنى نتحرك فيه ومعه جميعاً.



التعايش المشترك: خبرات وتجارب

١- قراءة في تجارب عالمية

د. رؤوف حامد
أستاذ علم الأدوية- المركز القومي للبحوث الدوائية

٢- وطن واحد وانتماءات متعددة

أ. حلمي النمنم
كاتب وصحفي

٣- رؤى وآراء

قراءة في تجارب عالمية

د. رؤوف حامد

أبدأ حديثى بثلاث قصص قصيرة جداً لها علاقة مباشرة بالتعايش المشترك، وأظن أنكم سمعتم عنها. حيث أنها نشرت فى الصحف اليومية خلال الأيام القليلة الماضية.

القصة الأولى نشرتها (المصرى اليوم) فى عددها الصادر أول أمس (٦/١٨/ ٢٠٠٧)- وجاء فيها أن «أنصار مرشح الحزب الوطنى لعضوية مجلس الشورى استولوا على سيارة دعاية لمرشح مستقل واستخدموها ضده!»، وفى التفاصيل أن ثلاثة أشخاص من أنصار مرشح الحزب الوطنى تعرضوا لسيارة النقل التى كان يستخدمها المرشح المستقل فى دعايته الانتخابية، وانزلوا من فيها وضربوهم واستولوا على فلوسهم واستخدموا السيارة فى الدعاية ضد المرشح المستقل. هذا الخبر يكشف المدى الذى انحدرت إليه الأمور فى ممارسة العيش والتواجد، وصلنا إلى عنف وإقصاء، الممارسة هنا فيها إقصاء رغم تعلقها بالديمقراطية.

القصة الثانية، نشرتها جريدة الأهرام يوم ٢٠٠٧/٦/١ تحت عنوان «رجل يقتل طفلته خوفاً عليها من حياة الفقر». إذا كانت القصة الأولى كشفت لنا عن عنف يؤدى إلى إقصاء الآخر، فالقصة الثانية أو الحدث الثانى أفظع خطورة فى الدلالة لأن المسألة هنا ليست غياب التعايش المشترك؟! وإنما أيضاً غياب التعايش مع الذات،

فلذة كبده، فالرجل كما كتبت الجريدة- قتلها بسبب عدم قدرته على الإنفاق عليها وخوفاً عليها من حياة الفقر، وكفنها بشكل جيد، وطلب من زوجته أن تلقى عليها نظرة الوداع قبل دفنها!.

أما القصة الثالثة فقد وقعت أحداثها من أيام قليلة وجاءت تفاصيلها فى تحقيق منشور على صفحة كاملة تقريبا فى جريدة المصرى اليوم الصادرة أمس ١٨/٦/٢٠٠٧، وهى قصة عشرات من شباب مصر (حوالى ٩٠ شاب) تم شراءهم وبيعهم وهم يهربون من العوز فى مصر فوقعوا فى يد «مافياً» أخرى خارج مصر. هذا الخبر من وجهة نظرى يكشف ويوضح ويعطى دلالة قاطعة على عوز مجتمعى عام ومركب وطويل المدى.

عن ماذا سأحدثكم اليوم؟

أنا أتعامل مع خبرة التعايش المشترك فى العالم من زاوية المنظومية أو المؤسسية، من هذا المنظور سوف نصنف الخبرات والتجارب المتعلقة بالتعايش الإنسانى المشترك إلى مستويات، مستوى منظمات أهلية، ثم مستوى الأدوات والمؤسسات التى تنشأ وتعمل أساساً تحت رعاية الحكومات، وبعد ذلك مستوى الدولة ككل، ثم المستوى الإقليمى. وفى النهاية نصل إلى استنتاجات عامة.

لكننى أود إن أبدأ بشيء قد يكون مزعجاً إلى حد ما، سأبدأ بإطلالة على الاستنتاجات العامة قبل أن أدخل فى تفاصيل الحديث، لأنكم فى الحقيقة تعايشون الموضوع يومياً، وأنا فقط سألفت انتباهكم لأشياء سواء من داخل مصر أو من خارجها، تعالوا نطل معاً عليه من خلال الاستنتاجات.

معرفياً فيه هرم لعلاقات وحركيات «الارتقاء المجتمعى»، هذا الهرم يتضمن

مستوى اسمه «التعايش المشترك»، بمعنى أنا أعيش وأنت تعيش دون أن نعطل بعض أو يؤذى أحدنا الأخر، فقط ليس أكثر من هذا. يعنى أن ننتقل من مجرد العيش فقط إلى التعايش المشترك، (العيش) فقط معناه أن أعيش وأمارس عيشتى بأى طريقة، أكون متسلط أو أبقى فتوة أو أضحك على الناس أو، الخ.. المهم أن أمارس العيش بأى طريقة ممكنة، وهذا ما يولد العنف، وهذا المستوى هو الذى استدعى منا أن نتطلع إلى التعايش المشترك، فنحن الآن نقاسى ونعانى من مجرد ممارسة العيش بأى شكل، العيش وخلاص، كل بطريقته.

المشكلة فى اللحظة التاريخية الراهنة أنه إذا كان المجتمع (المصرى هنا أو أى مجتمع أخر) به من المشكلات ما يؤدى إلى توليد عنف، مثل مشكلات العرقية، أو تعدد وتنوع الأعراق والأجناس، أو مشكلات دينية نتيجة اختلاف الدين بين أبناء المجتمع الواحد، أو مشكلات ثقافية،الخ.،. هذه المشكلات داخلية، أضيفت إليها فى اللحظة التاريخية الراهنة عوامل أخرى أدت إلى توسيع وتعميق المشكلات الداخلية. نتأمل أحد هذه العوامل وهو العولمة الاقتصادية، باختصار شديد الديون كبلت الحكومات، والتوجهات الدولية المحافظة التى جاءت مع العولمة الاقتصادية فرضت على هذه الحكومات توجهات اقتصادية وإدارية نسميها أحياناً «إجراءات التثبيت الهيكلى وإعادة الهيكلة»، والتى أسفرت عند تنفيذها عن زيادة قوة ونفوذ رأس المال والرأسماليين على حساب قوة المجتمع ككل، ثم ازدادت واتسعت المسافات بين الغنى والفقير، ثم خلقت وعمقت مشكلات خاصة بالإقصاء، الإقصاء من التعليم، الإقصاء من الرعاية الصحية، من السكن كحاجة أساسية، وهكذا.

هنا المشكلة أو المشكلات الداخلية الناتجة عن ممارسة العيش بأى طريقة،

جاءت عليها حكاية العولمة الاقتصادية فأدت إلى زيادتها وتفاقمها. طبعاً العولمة الاقتصادية لها إيجابيات، وممكن نستخدمها فى العلاج. لكن تولد العنف نتيجة المشكلات الداخلية وتفاقم العولمة الاقتصادية، أضيف إليه أيضاً عامل جديد أخر توازى مع العوامل الاقتصادية ونتج عنها، وهو انفرادية التحكم فى السياسة الدولية، والتى من جراءها نشهد الآن محاولات لتفتيت مناطق فى العالم من أبرزها منطقة الشرق الأوسط- المنطقة العربية. هذا كله جعل إشكالية العنف لم تعد ظاهرة عربية. وبالمناسبة علماء السلوكيات والأكاديميون المختصون فى موضوع الصراعات وكيفية حلها يقولون دائماً إن العنف ظاهرة عارضة وليست من خصائص الإنسان، الظروف هى التى تجعل منه إنساناً عنيفاً.

لكن هنا الإشكالية الثانية أن هذه المحاور الثلاثة (المشكلات الداخلية والعولمة الاقتصادية والانفرادية فى السياسة الدولية) حولت العنف فى منطقتنا بالذات إلى أصل من أصول الأشياء والممارسات.

الصورة من ناحية ثانية، ما دام العنف أصبح هو أصل الأشياء معنى هذا تهديد وتقلص الأمن الإنسانى بكل أنواعه، سواء ثقافى، اجتماعى، صحى، غذائى، بيئى، سياسى، اقتصادى،الخ.. وأصبح الإنسان فى المنطقة أكثر عرضة للانتهاك، بمعنى سقوط لجوهر الأمن الإنسانى.

الحقيقة يجب أن أربط هذا بالعيش والتعايش المشترك، أنا الآن لا أقول «مانشيت»، التعرض للانتهاك زادت فرصه وإمكانياته واحتمالاته فى ظروف (أو فى إطار) هذه المداخل الثلاثة (المشكلات الداخلية، العولمة الاقتصادية، انفرادية التحكم فى السياسة الدولية).

أحد الأكاديميين المهمين فى جامعة هارفارد، يقول رأى علمى مهم جداً فى توضيح العلاقة بين الأشياء وبعضها، العنف واقتصاد السوق والسياسة، يجب أن نربط الأشياء حتى نصل إلى الرؤيا الكلية التى تساعدنا على الدقة والموضوعية فى رؤية الجزئيات، هذا الرجل دانيل رودريك يقول: "كلما تأرجح نظام السوق أوسع، (أى كلما فقد السوق انضباطه، وفيه غنى وفقير وعوامل جعلت نظام السوق غير منضبط) كلما تأرجح نظام السوق أوسع كلما ضاق مجال الحكم الديمقراطى»، وطبعاً كلما ضاق مجال الحكم الديمقراطى كلما زاد العنف.

أود أن نتأمل معاً عنوان هذا المؤتمر: (التعايش المشترك)، لقد فكرت أننا عندما نجعل التعايش المشترك هو الغاية فى التفاعل المجتمعى بين أفراد وجماعات وشرائح المجتمع، فإن هذا يعد فى الحقيقة خطراً كبيراً، لأنه يجعل رؤيتنا محدودة بمستويين فى التعامل المجتمعى، مستويين متماسين مع بعضهما، أحدهما سلبى تماماً وهو مستوى أن نعيش فقط، والمستوى الأخر الذى هو التعايش المشترك لا يمثل عملياً أكثر من الخروج من المستوى السلبى. والخلاصة هنا أننا بقبولنا أن تكون منتهى غايتنا هى بلوغ العيش المشترك، سنكون دائما - عملياً - فى حالة تردد بين مستويين أحدهما سلبى والأخر ملاصق له تماماً، هنا أركز فى جذب الانتباه إلى أن هناك مستويات فى التعايش أعلى وأرقى. وسوف نرى الآن خلال هذا العرض مجتمعات وبلدان أخرى نظرت للمستويات الأعلى، وخططت بجدية لبلوغها، هذه المجتمعات كان خطابها فى التعايش خاص بمدى طويل فى الفعل والزمن، فاستطاعت أن تصل لإنجازات حقيقية فى أرض الواقع.

ما هو الأرقى من التعايش المشترك؟، نحن نطمح إلى التعايش المشترك، لكن

هذا ليس كافياً، خطر أن يكون سقف تحركنا وأملنا مجرد التعايش المشترك، فوق التعايش المشترك فيه التعاون، فى إطار التعاون أنا والأستاذة ليلى مثلاً (إشارة إلى الأستاذة ليلى حافظ رئيس الجلسة – المحرر) لو تعاونا معاً، سوف نستطيع الوصول إلى شيء لا يقدر على تحقيقه أى منا بمفرده. وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للجماعات والمؤسسات، فالتعاون يؤهل لتحقيق إنجازات لا يستطيع أى من العناصر الداخلة فيه (فى التعاون) أن يحققها بمفرده، والتعاون أيضاً ليس نهاية المطاف أبداً، إنما مجرد درجة، لارتقاء حقيقى أعلى وهو التشارك، بحيث إن العائد دائماً يفيد كل المشاركين فى التشاركية، وأى تقدم لجزء منها هو فائدة للكل، وأى تقدم للكل هو فائدة لجميع الأجزاء. لكن هذا أيضاً ليس نهاية المطاف.

الغرض الأسمى هو أن يكون هناك رخاء للجميع وهذا هو ما ينبغى أن نسعى إليه، ولو حدث رخاء لجزء فقط سوف تتهدم التشاركية ويتهدم التعاون ونعود ثانية للعنف، لهذا يجب أن ننظر ونخطط ونعمل من أجل مستويات أعلى من مجرد التعايش المشترك.

ويجب أن نعرف ونلاحظ أن بلدان الدول النامية التى حققت إنجازات حقيقية نظرت للهرم كله، ولم تقف بمستوى نظرها عند حدود التعايش وحسب.

تعالوا ننتقل الآن سريعاً إلى مستوى المنظمات الأهلية الاجتماعية الوطنية وعبر الوطنية. فيه منظمات ينصب عملها وتمحور حول موضوع التعايش المشترك. وسوف أعرض لكم من أهم ست أو سبع منظمات المنظور الدولى، لكن بأمانة قبل الإشارة إلى هذه المنظمات أريد أن أقول بصدق وبأمانة إن الهيئة الإنجيلية فى مصر خلال أكثر من خمسين سنة وبمبادرة من المرحوم القس الدكتور صموئيل حبيب كانت

رائدة فى هذا المجال، صحيح أنها لم تذكر أمامى بين هذه المنظمات الست، لكن أكيد جاء ذكرها فى دراسات أخرى.

أشير بسرعة لأهم هذه المنظمات وربما أنكم تعرفون أو سمعتم عنه بعضها. فيه منظمة فى بنجلاديش اسمها «لجنة تطوير الريف البنجلاديشي» أسسها رجل أعمال سنة ١٩٧٢. غرضها علاج الفقر بشكل منهجي، مساعدة الناس على التعلم وتنمية قدراتهم ورعاية التعليم والصحة. وتعمل فى ٦٠ ألف قرية من مجموع ٨٦ ألف قرية في بنجلاديش!!، وأيضاً فى بنجلاديش «بنك الفقراء» الذى أسسه محمد يونس سنة ١٩٧٦، وأهميته تكمن في إنه يعطى القروض لفقراء، نساء أساساً، لكنه يعطيها لهم في مجموعات، كل مجموعة من خمس سيدات، وهذه بالطبع قروض يستعيدها البنك لكن بشروط فى متناول الفقراء. هناك أيضاً حركة اسمها «حركة الحزام الأخضر»، في كينيا، تعتمد على تأنيب ضمير الناس لكى ترعى البيئة، هذه الحركة فى حقيقة الأمر هى حركة مهتمة بتعبئة الجماهير لكى تهتم بشئونها وتحاول أن تحقق عدل من خلال جهد تنظيمى تقوم به، كيف تتعلم الجماهير أن تطلب المساواة فى الاقتصاد والمساواة الاجتماعية والمساواة السياسية وفى تحقيق الذات.. وكل هذا بالتوازى مع حكاية زرع الشجر والمحافظة على البيئة. هناك أيضاً حركة أخرى نشأت فى أمريكا سنة ١٩٣٢ فى الولايات الجنوبية واسمها «المركز الأعلى للبحث والتعليم»، غرضها تعليم الجماهير، خصوصاً الكبار، كيف يعملون فى إطار منظم لتحقيق أهداف مجتمعية سياسية واجتماعية واقتصادية. وهذه الحركة بدأت مع حركة الحقوق المدنية وحركة العمال فى أمريكا ومازالت مستمرة، وامتد نشاطها الآن خارج أمريكا، وهى حالياً تركز على التخلص من عدم المساواة السياسية، وعلى زيادة

التشارك الديمقراطى. هناك أيضاً حركة فى المكسيك اسمها plan pebble وهو اسم مكان هناك، وهو عبارة عن مجموعة من الباحثين المتخصصين فى الزراعة يركزون جهودهم على معاونة الفلاحين الصغار لكى يتعلموا كيف يأخذوا فى الاعتبار تطبيق المعايير المعرفية المضبوطة فى الزراعة ويزيدون محاصيلهم، وقد كانت هذه أيضاً مدخلاً لإثارة قضايا اجتماعية وسياسية على مستوى الفلاحين. الحركة السادسة اسمها Sewa وهى اختصار لـ Self Employed Woman association وهى حركة فى الهند تأسست عام ١٩٧٢، خاصة بالشغالات اللواتى يعملن فى القطاع غير الرسمى، سواء كن ينتجن فى البيوت ويبعن إنتاجهن أو خادمات أو شغالات، البرنامج المبدئى لهذه الحركة يركز على ظروف العمل، وذلك من خلال التأثير على تصرفات البوليس وعلى صناع السياسة. بعد ذلك مارست الحركة -أيضاً- عملية الإمداد بالخادمات، هذه الحركة كبيرة جداً وتعتبر أكبر حركة خاصة بالقطاع غير الرسمى فى العالم، وهى تضم حوالى ٣١٥ ألف عضو، وأنشأت بجوارها مؤسسات أخوات لها لكى تساعد الناس فى تحقيق أهدافها، مثل بنك للتمويل وأكاديمية للتعليم والتدريب. الحركة السابعة فى أفريقيا اسمها «6S» وهو مختصر لاسمها الذى يتكرر فيه حرف «S» ست مرات، وهذه المنظمة خاصة بتنمية المجتمع من منظور الفلاحين وهى تعمل شبكات داخل القرى وتشبكهم مع بعض وأصبحت الآن حركة مهمة فى بلدان غرب أفريقيا.

هذه الحركات كلها لها أهميتها، وهى تؤدى فى نفس الوقت ثلاث مهام: تبنى حركة مجتمعية، قادرة على تتحدى، ومجابهة مشكلات اجتماعية اقتصادية، وذلك بواسطة الناس العاديين أو الناس الغلابة والناس الفقراء. المهمة الثانية أنها تزيد

القدرات المحلية فى المجتمعات المحلية الصغيرة، أما المهمة الثالثة فهى تعليم الناس كيف يبنون أنفسهم. هذه هى المهام الرئيسية لهذه الحركات والتى توضح البعد الابتكارى الاجتماعى السياسى فيها. من الممكن أن نضيف إلى هذه الحركات الأهلية أيضاً مؤسسات مثل لجان الزكاة فى البلاد العربية.

تعالوا ننتقل الآن إلى مستوى أخر، مستوى الأدوات والمؤسسات التى تنشأ وتعمل أساساً تحت رعاية حكومة أو بواسطتها، سنجد الصناديق الاجتماعية، وقد نشأت فى أواخر الثمانينات، نشأت فى بوليفيا وغانا على وجه الخصوص، وإشكاليتها أن الناس القائمين عليها بيروقراطيون، وتمويلها معظمه أجنبى، من صندوق النقد الدولى والبنوك الإقليمية للتنمية. فيه حركات أخرى فى البرازيل والمكسيك على سبيل المثال، فى المكسيك، مثلا، حركة التنمية بالمشاركة، ومن خلالها تساعد الحكومة جماعات العمل المدنى على إن تصبح مؤثرة فى اتخاذ القرار بخصوص إشكاليات التنمية. وفى البرازيل مع تولى «لولا» رئاسة البلاد زادت الاستثمارات فى مجالات التعليم والإسكان والصحة بحيث جعلت نصف استثمارات الدولة خاصة بهذه المجالات الثلاث، وأيضاً عملت مشروع اسمه Zero hunger Project يستهدف القضاء على الفقر، ومشروع First job program أو «برنامج التوظيف لأول مرة».

تعالوا لمستوى الدولة أو الأمة، أنا هنا سأعطى مثالين فى إيجاز سريع. النموذج الصينى، ونموذج ماليزيا. نموذج الصين، أهميته تكمن فى إن الصين مع تعداد سكانها الكبير والتى يفترض أن تكون مشكلاتها كبيرة، استطاعت أن ترتقى اقتصادياً بشكل مفزع، وقد قفزت بالدخل القومى من ٤٥ بليون دولار سنة ١٩٧٨،

إلى واحد تريليون دولار سنة ٢٠٠٢، أى أنها استطاعت خلال ربع قرن فقط أن تضاعف دخلها القومى أكثر من ٢١ مرة. وقد حققت الصين هذا التطور الاقتصادى المعجزة تحت قيادة الدولة، الحزب السياسى الحاكم هو الذى يفتح السوق. يجب أن نلاحظ هنا أن الاقتصاد مركزى والتوجيه السياسى مركزى، وهذه القيادة المركزية هى التى تقود الإنتاج وتفتح الأسواق. وربما كانت هذه هى جوهر الخصوصية فى التجربة الصينية أو المعجزة الصينية.

الرخاء Prosperity

التشارك Partnership

التعاون Co- operation

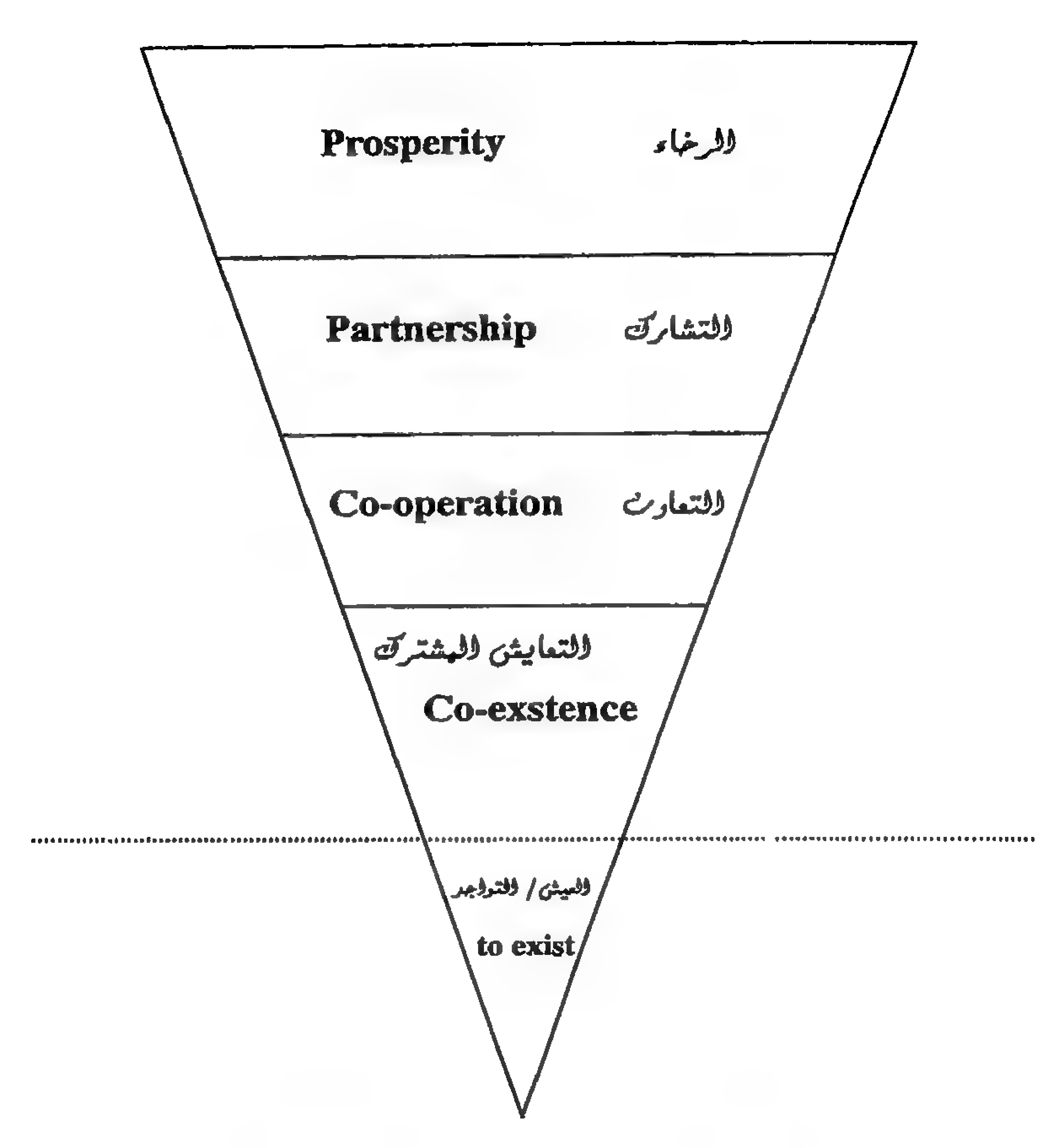
التعايش المشترك Co- existence

الجانب الإيجابي

الجانب السلبي العيش / التواجد to exist

(انظر الشكل المرفق في الصفحة التالية)

الحقيقة أن تجربة الصين لها خصوصيات مهمة على المستويات الكلية والجزئية فى حاجة للدراسة، ويجرى بالفعل متابعتها بالدراسة تحليلاً ونقداً واستيعاباً بواسطة مدارس عديدة فى الإدارة والاقتصاد، خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية. من الخصوصيات الجديرة بالإشارة المعايير المتبعة فى درجة فصل الشركات عن الحكومة، حيث لم تحدث أبداً نقلة نوعية كبيرة كالتى اتبعت فى الاتحاد السوفيتى



شكل «أ» – تمثيل لمستويات الارتقاء المجتمعي

وأوربا الشرقية، وإنما جرى تقوية السلطات المحلية فى الإدارة والرقابة لمعظم الشركات المحلية. من جانب آخر نجد أن القرارات الاستراتيجية تكون محكومة

بخليط من التوجهات السياسية والاقتصادية فى آن واحد، وليس مجرد توجهات اقتصادية صرفة. فى الوقت ذاته فإن المؤسسات الحكومية تستمر فى الحصول على قروض من البنوك الحكومية بشروط طيبة، وتكون لها حماية تشريعية قوية، الأمر الذى لا يمنع فتح الاقتصاد لتأسيس شركات جديدة خاصة والتى نمت بالفعل بشكل متسارع. مما يذكر أيضاً بخصوص التجربة الصينية انفتاحها المتزايد على بحوث العلوم الاجتماعية، وانتقالها مؤخراً للاهتمام المركز على المناطق الريفية.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام الشديد للدولة الصينية بالتعليم والصحة فى العقود التى سبقت الانفتاح كان له آثار إيجابياً مهمة على التجربة الصينية، وهو رأى معروف للاقتصادى الهندى الأصل أماريتا صن.

أما بخصوص التجربة الماليزية، فإن لها خصوصيات مهمة، يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

١- إن السياسات الاجتماعية جزأ أصيل من سياسات الحكومة، وإنها لم تأتى في مصاحبة أو كرد فعل لسياسات اقتصادية مفروضة من خارج البلاد.

٢- إن السياسات الاجتماعية تأتى ممثلة (بل ومندمجة) مع بقية السياسات فى الرؤية الاستراتيجية المسماة «ماليزيا ٢٠٢٠» والتى وضعت عام ١٩٩٠، والتى تشير تحديداً إلى إقامة مجتمع عادل اقتصادياً، وإلى إقامة نظام مجتمعى يعنى بأن يأتى المجتمع قبل الذات الفردية (الأنا).

٣- إن السياسات الاجتماعية موجودة (ومندمجة مع بقية السياسات) فى إطار الخطط الخمسية للدولة، بحيث تشارك فيها كافة القطاعات والآليات من حكومية وخاصة ومجتمع مدنى.. الخ، كل ذلك من خلال ترشيد ومتابعة حكومة شفافة.

٤- إن السياسات الاجتماعية، مندمجة مع بقية السياسات، تقوم على أسس تقليل الفجوات والاتجاه للتكامل داخل وبين كافة شرائح السكان (على المستوى العرقى وعلى مستوى التفاوت فى الدخول، وعلى مستوى الريف والحضر، وعلى مستوى الموقع الجغرافى، الخ .. الخ).

إن الخصوصيات المشار إليها تتضح أهميتها من خلال متابعة الإنجازات الماليزية. فى هذا الخصوص نتذكر أن ماليزيا كانت قد رفضت تدخل صندوق النقد الدولى لمساعدتها فى مواجهة الأزمة المالية المعروفة فى دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧، وأنها (أى ماليزيا) كانت أولى الدول التى تخطت هذه الأزمة بنجاح. أيضاً نشير فى هذا الخصوص أن ماليزيا الدولة النامية حديثة الاستنهاض قد تعدت صادراتها من التكنولوجيات الراقية (طبقاً لمعدل نصيب الفرد) صادرات معظم الدول الغربية المتقدمة.

ومن الضرورى هنا جذب الانتباه إلى أن السياسات الاجتماعية فى ماليزيا تقوم على معايير براجماتية وليس على خطاب إنشائى سياسى، حيث تجد معايير الخطط الخمسية تركز من خلال مناهج عملية حسابية على:

أ- القضاء على الفقر (طبقاً لمعايير تختص بالحد الأدنى للمتطلبات الأساسية).

ب- الاتجاه للعدالة فى توزيع الدخل (زيادة حجم الطبقة المتوسطة- رفع معدل الزيادة فى الدخول عند الشرائح الأُفقر أعلى من نظيره فى الشرائح الأغنى).

جـ- إعادة هيكلة الملكية (زيادة ملكية الفقراء فى قطاع الشركات وزيادة رقابتهم على الأمور).

د- إعادة هيكلة التوظيف (تحويل الفقراء من أنشطة البناء والزراعة إلى أنشطة لها قيمة مضافة أعلى- إرسال الطلاب الممتازين من أبناء الفقراء إلى معاهد متميزة فى الخارج، الخ).

وهكذا، تجدر الإشارة إلى أن التحدى رقم (١) فى الاستراتيجية الماليزية هو "تحقيق الرفاهية لأمة ماليزيا المتحدة"، كما أن التحديين رقمي٣ و ٤ على الترتيب هما التوصل إلى مجتمع «ناضج ديمقراطياً، وأخلاقى تماماً».

هذا، ونود فى النهاية أن نستنتج الضرورات التالية:

١- الاجتهاد فى التخطيط والبناء لما هو أبعد (و/أو أعلى) من مجرد التعايش المشترك.

٢- الربط الإيجابى بين مراحل (وأهداف) الارتقاء المجتمعى (من تعايش مشترك إلى تعاون إلى تشارك إلى رخاء) وكل من «التنمية» و«الديمقراطية».

٣- التشبيك (والربط) بين مجابهة المشكلات الداخلية ومجابهة تحديات وسلبيات العولمة (فضلاً عن الاجتهاد فى حسن توظيف إيجابياتها).

٤- توظيف الخصوصيات الوطنية الإيجابية فى بناء ثقافة مشتركة Co - culture بخصوص التعايش المشترك كركيزة للتقدم المجتمعى.

٥- الانتباه إلى أن تحقيق الأمن الإنسانى بكافة عناصره يعد أساساً معيارياً للارتقاء المجتمعى بدءاً من التعايش المشترك.

وطن واحد وانتماءات متعددة

أ.حلمي النمنم

ابتذل الإعلام الرسمي كثيراً معنى الانتماء، فصار المصطلح مرادفاً في حالات عديدة لتأييد أو الموافقة على كل ما تقوم به الحكومة من خطوات وما تتخذه من سياسات وإجراءات، فإذا أبدت مجموعة امتعاضا أو عبرت عن رفض أو حتى عدم الترحيب بسياسة معينة، شكت السلطة ومن يدور في فلكها من ضعف أو عدم الانتماء، ولعل الحالة الدالة في هذا السياق ما جرى في أعقاب مظاهرات ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، وقتها بدا أن طلاب الجامعة غير راضين عن المجمل العام للسياسات المطروحة آنذاك، في الجانب الاجتماعي والاقتصادي تحديداً، وبدلاً من أن يتم تفهم ذلك وفتح قنوات أمام هؤلاء الشباب للتعبير عن آرائهم ومواقفهم، انطلق التفسير الرسمي بأن الشباب يعاني من ضعف بل وعدم الانتماء – كذا – أو أنهم يعانون من فراغ ديني، وبدأ رسمياً العمل على تقوية الانتماء بالهتاف الزاعق لمصر في الإعلام الرسمي، فضلاً عن محاولة ملء الفراغ الديني المتخيل، فكان ما كان إلى اليوم!

هذا الفهم للانتماء والذي يقوم على التماهي بين السلطة أو فريق منها والوطن بأكمله أو الدين بتمامه ما يزال قائماً وسائداً بيننا إلى اليوم في العديد من القطاعات بالدولة أو في بعض الجماعات ذات التركيب السلطوي والاستبدادي.

وبغض النظر عن هذا الفهم، فإنه يصعب أن يكون للإنسان – الفرد – انتماء واحداً أو أن يكون أحادى الانتماء، هناك بالتأكيد الانتماء الوطنى أو القومى العام وكذلك الانتماء الديني، ثم يأتى الانتماء الاجتماعى ولنقل الطبقى والانتماء الإقليمى الضيق بل والقبلى أحياناً والعائلى، ولا ننسى الانتماءات النوعية، فعند المهتمين وكذلك المهتمات بالجنوسة يصبح الانتماء النوعى، ذكر/ أنثى، أو رجل/ امرأة مهما، وهناك الانتماء إلي أنشطة أو فرق رياضية بعينها، تأمل مثلاً جمهور الأهلى أو الزمالك وغيرهما من الفرق ومدى الاندماج فى هذا الانتماء، حتى يغلب على ما عداه، وهكذا يمكن أن نكون بإزاء مواطناً مصرياً، وهو فى نفس الوقت قد يكون لديه انتماء عربى أو أفريقى، وهو مسلم أو مسيحى، وتحت هذا البند تأتى تنويعات عديدة وقد تكون متباينة، هو مسلم سلفى أو حداثى، من أتباع إحدى الفرق الصوفية أو هو ممن يقال عنهم جماعة أهل السنة (السنية) وقد يكون من جماعة الأخوان أو من الجماعة الإسلامية أو الجهاد وغير ذلك، أما المسيحى فقد يكون أرثوذكسيا أو كاثوليكيا أو من الإنجيلين وهكذا فإذا نحينا العنصر الدينى يظهر لنا أنه من الصعيد أو من الدلتا أو من القاهرة، ثم تتوالى الانتماءات الفرعية هل هو من المنوفية أو الغربية أو .. أو .. الخ .. وبالنسبة للصعيد هل هو من المنيا أو أسيوط أو سوهاج وحتى حدود أسوان ولا يجب أن نستهين بمثل هذه التقسيمات فلها تراث عريق فى التصنيف والتمايز وأحياناً التمييز!!

كل هذه الانتماءات يمكن أن تصبح مصدر ثراء لشخصية الفرد وتكسبه وعيا بالتعددية والتنوع، هذا إذا استطاع الفرد أن يوازن بينها جميعاً وأن يحتويها فإذا حدث صراع داخله بينها صارت مصدر تأزم نفسى له وربما تؤدى به إلى التعصب والتزمت فضلاً عن أنها قد تضعه فى مواجهة الآخرين من المحيطين به، حتى أقرب

الأقرباء، وحدث أن وجدنا فرداً يعلو لديه الإنماء لتوجه دينى بعينه فهجر أسرته أو يرفع السلاح على أفرادها، فما بالنا الآخرين من أبناء المجتمع؟!

وإذا كنا نتحدث عن العيش المشترك فإن الذهن يذهب إلى الانتماء العام فى المجتمع ولن تذهب هنا إلى مقولات أو دراسات نظرية أو حديث سابق عن دوائر ثلاث للانتماء، نحن الآن بإزاء تصورين رئيسيين للانتماءات الأول دينى مطلق والثانى ضد الأول، بمعنى أنه قد يكون انتماء وطنياً أى إلى مصر الوطن أو إلى العروبة ومفهوم القومية العربية وإلى جوار ذلك هناك الانتماء العولى بكل تجلياته التى نراها ونلمسها.

وكان هناك فى كل مرحلة انتماء جامع عام للجماعة المصرية، تنطوى فيه بقية الانتماءات، ومنذ نهاية عصر إسماعيل، كان الانتماء يتبلور فى شعار «مصر للمصريين» وكان القصد به التحرر من سيطرة الأتراك على مصر والمصريين باسم الجامعة الإسلامية والحد من التدخل الأوربى فى شئون مصر والمصريين، وكان المفهوم من ذلك الشعار أنه لا يمس الإسلام ذاته ولكن يرفض السيطرة على مصر وإقصاء المصريين باسم الرابطة الإسلامية، ولأن الأمور كانت واضحة على هذا النحو وجدنا جموع الأمة المصرية تنخرط فى الحركة العرابية، وكان شيخ الإسلام وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود من بين الموقعين على بيان الحزب الوطنى الأول أو ما عرف باسم جماعة حلوان.

تلك كانت مرحلة من الأمل والطموح سادها التفاؤل لذا وجدنا ترتيب الأولويات واضحاً ولم يقع خصام أو استقطاب بين مختلف الانتماءات وفى مقدمتها الوطنى والدينى، بعد ذلك وفى لحظة الهزيمة عقب الاحتلال البريطانى سوف تختلط

الانتماءات وتتصادم، فيأتى مصطفى كامل الذى رفع شعار «لو لم أكن مصرياً لو وددت أن أكون مصرياً وكان ذلك الشعار فى مواجهة الاحتلال البريطانى لكنه لم يتخيل مستقبلاً ولا كياناً لمصر ولا للمصريين بعيداً عن الجامعة الإسلامية ودولة السلطنة العثمانية فى استانبول، وبدأ الصراع مع الفريق الآخر الذى مثله لطفى السيد وقاسم أمين وبقية رفاقهما حيث ذهبوا إلى ضرورة ابتعاد مصر واستقلالها عن الدولة العثمانية وإن يتم أعمال شعار «مصر للمصريين» وحين وقعت أزمة طابا فى سنة ١٩٠٦ خرجت المظاهرات وبتحريض من الحزب الوطنى ومصطفى كامل تنادى بأن تكون طابا من أملاك السلطان العثمانى والسلطنة ولا تكون جزءا من مصر وانتصر الفريق الآخر، لكن على مستوى الشارع كان الانتماء إلى الجامعة الإسلامية يعلو على الانتماء المصرى، واستمر الحال على هذا النحو حتى وقعت الحرب العالمية الأولى، وخلال تلك الفترة تم اغتيال بطرس غالى رئيس الوزراء وظهرت بوادر الشقاق الطائفى، صحيح أن بطرس غالى لم يتم اغتياله لعنصر دينى أو طائفى بل لعنصر مصرى صرف، لكن استيعاب الحادث فى الشارع كان أنه قبطى واغتيل لهذا السبب، ومن المهم هنا التذكير بما جاء فى مذكرات إبراهيم الهلباوى فى هذا الصدد، كان الهلباوى هو المحامى الذى تولى الدفاع عن إبراهيم الوردانى قاتل بطرس غالى، وسأله الهلباوى ألم يجهز فى خطته وسيلة للهروب والفرار بعد تنفيذ الاغتيال؟!

وكان رد الوردانى أنه بعد أن أطلق الرصاص على الباشا لاحظ أن كل المحيطين بالباشا قد انبطحوا أرضاً بمن فيهم وزير الداخلية نفسه وحرس الباشا، وكانت سبل الهرب ميسرة تماماً أمامه، فضلاً عن أنها كانت جزءا من الخطة، لكنه حين رأى المشهد على هذا النحو خشى ألا تفهم العملية فى جانبها الوطنى، وأن ينصرف

التفكير إلى جانب آخر، لعله يقصد الديني أو الطائفي، فآثر أن يسلم نفسه، كانت الاعتراضات على رئيس الوزراء في معظمها وطنية وتتعلق بالتفاوض مع الإنجليز حول مد امتياز قناة السويس أربعين عاماً أخرى لتنتهي في ٢٠٠٨ بدلاً من ١٩٦٨. ومع ذلك فإن عملية الاغتيال فهمت في الشارع أنها عملية تمت لسبب طائفي فقط وأدت إلى ما وقع من بوادر شقاق أمكن تلافيه، تلك تجربة مرحلة الهزيمة والتراجع الوطني ولنتأمل المشهد نفسه ولكن إبان ثورة ١٩١٩ وما تلاها، أثارت الثورة القضية الوطنية وطالبت بالجلاء التام وتوحد الجميع خلف هذا الهدف، وصار هو الانتماء الأول، وهنا ظهر الشعار الخاص بوحدة الهلال والصليب ودخل الأئمة الكنائس وفعل القسس الشيء نفسه بالنسبة للمساجد، الكل يدعو للقضية الوطنية وعرفنا نماذج مثل الأب سرجيوس وغيره ولم يكن ذلك يعني بأي حال من الأحوال أن يتخلى المسلم عن إسلامه ولا المسيحي عن مسيحيته ولا اليهودي كذلك، وتحقق الاستقلال بعد الثورة وإن كان منقوصاً، وبدأت الحقبة التي عرفت في تاريخ مصر باسم الحقبة الليبرالية وفيها كان الانتماء هو «الدين لله والوطن للجميع»، ولم يكن ذلك مجرد شعار سياسي أو حزبي بل كان توجهاً عاماً، ساندته حركة فكرية، وقتئذ كان هناك معركة الشيخ على عبد الرازق وحزب الأحرار الدستوريين مع الملك فؤاد والقصر الملكي حول رغبة الملك في أن يصبح خليفة للمسلمين حين أصدر على عبد الرازق كتابة «الإسلام وأصول الحكم» وبرغم العنف والمحاكمة التي تعرض لها عبد الرازق وأضير بسببها في عمله ومستقبله العلمي، لكن كتابه أجهض مشروع وحلم الملك فؤاد وعزز بالتالي الانتماء والمشروع الوطني، فضلاً عن مجموعة من الكتب والدراسات حول تاريخ مصر.

ورغم سيادة الانتماء أو المشروع الوطني المصري فإن الجانب الديني بما

هو كذلك قد انتعش، فقد تأسست جمعية الشبان المسلمين وغيرها من الجمعيات الإسلامية وكذلك الجمعيات المسيحية، وشهدت تلك الفترة عملية إصلاح حقيقى للأزهر وأرسلت أولى البعثات من طلاب الأزهر للجامعات الأوربية. أى أن المشروع أو الانتماء الوطنى بذاته لا يمكن أن يكون تهديداً للدين ولا للانتماء الدينى فى ذاته.

وشهدت تلك المرحلة نشأة جماعة الإخوان المسلمين سنة ١٩٢٨ ثم انتشار أعضائها، ومع ذلك فإن زعيم الوفد مصطفى النحاس تمكن من منع مرشد الجماعة حسن البنا من دخول انتخابات مجلس النواب، وكان رأى النحاس أنه إما جماعة خيرية ودعوية أو حزب سياسى! كانت القضية الوطنية والانتماء إليها الجامع الأول لأفراد الأمة، وحين دخل الإصلاح الاجتماعى والقضية الوطنية إلى طريق مسدود، عاد ثانية تضارب الانتماء الوطنى والدينى، يمكن هنا أن نتوقف أمام سنة ١٩٤٧ باعتباره تاريخاً فاصلاً، ففى تلك السنة صدر قرار تقسيم فلسطين إلى دولة لليهود وأخرى للعرب، كما صدر قرار تقسيم الهند إلى دولة للهندوس ودولة باكستان للمسلمين، والمعنى فى الحالتين هو قيام دولة على أسس دينية وقد أدى ذلك فى مصر إلى بروز أفكار الإسلام السياسى فى مصر، ولكن ما لبثت هذه الأفكار إن تراجعت فى بداية الخمسينات مع الاهتمام بالقضية الوطنية وظهور عدد من الكتابات التى تؤكد هذا المعنى وتهاوت أفكار الإسلام السياسى، ويمكن أن نتذكر ظهور كتاب خالد محمد خالد (من هنا نبدأ) عام ١٩٥٢، ثم قامت حركة الضباط الأحرار بالانقلاب على الملك فاروق والتأسيس لثورة ١٩٥٢، والتى التحم بها الإخوان فى شهورها الأولى ثم وقع الانفصال بينهما وفق السيناريو الذى نعرفه فى ١٩٥٤ ونجح مشروع يوليو بأفكاره الاجتماعية والقومية أن يعلى من الانتماء القومى،

حتى جاءت نكسة يونيه ١٩٦٧ فعاد تيار الإسلام السياسى للظهور رويداً رويداً مع مطلع السبعينات، وظهر الاحتجاج القبطى على قلة بناء الكنائس، ووقعت أحداث الخانكة. وبعد حرب أكتوبر انطلق تيار الإسلام السياسى وصار معلنا وبدأ الحديث عن أسلمة العلوم وأسلمة الحياة، فى المقابل كان الغضب القبطى يعلن عن نفسه. وإذا كان تيار الإسلامى السياسى وجد مدداً من بلدان النفط والعائدين من دول الخليج وتحديدا من المملكة العربية السعودية، فإن الغاضبين الأقباط وجدوا مدداً من أقباط الهجرة وكل ذلك كان خصماً من الانتماء الوطنى. واليوم نجد أنفسنا بإزاء مشكلة تعدد الانتماء.

هناك الإسلام السياسى ممثلاً فى الأخوان المسلمين وهوامشهم وبرغم أحاديثهم الكثيرة عن إيمانهم بالديمقراطية والتعددية فإنه يبدو حديث سد الذرائع وفى مواقف عملية يثبت عدم الجدية وافتقاد الصدق. يقابل الإسلام السياسى الانتماء القبطى أولاً، بمعنى أن يلجأ المواطن إلى الكنيسة وليس إلى الدولة لتقوم بحل كل مشكلاته.

هناك أيضاً ملف النوبة والحديث أو المخاوف مما يكن أن يكون دعاوى انفصالية والمشكلة ليست جديدة، كان أول ظهور لها مع إنشاء خزان أسوان سنة ١٩٠٢ ثم ازدادت حدة مع بناء السد العالى وتهجير عدد كبير من قرى وأهالى النوبة، وكانت المشكلة تأخذ شكل الانتقاد الحاد لسياسة عبد الناصر، لكنها مؤخراً تحدثت وصارت أقرب إلى الانتماء المستقل أو قومية عربية مضطهدة.

وفى العام الأخير برزت مشكلة بدو سيناء وهى حتى الآن تأخذ شكل احتجاج أهل سيناء على بعض التصرفات الأمنية معهم ومطالب لهم فى التنمية وهى مطالب،

صحيح معظمها، لكنها أخذت مؤخراً طابع التلويح باللجوء إلى إسرائيل.

والحاصل أن هذه الانتماءات صارت عامل ضعف وتفتيت بدلاً من أن تكون عنصر إغناء وإثراء ففى ظل ضعف الدولة المدنية وتراجعها وكذلك تراجع المشروع الوطنى فمن الطبيعى أن يحدث ذلك إن التعديلات الدستورية التى أجريت هذا العام أقرت مبدأ المواطنة أساساً للتعايش والتعامل فى الدولة ولكن حتى الآن لم يتم تفعيل ذلك والحل هو أن تكون الدولة مدينة فعلاً وعملاً وأن تكون المواطنة هى أساس الحياة فى الدولة ووجود مشروع أو هدف وطنى يلتف حوله الجميع، ساعتها تكون الانتماءات المتعددة عنصر إضافة وتقوية للمجتمع.

رؤى وآراء (*)

أ. د. رفعت لقوشه: مستقبل التعايش المشترك يبقى رهناً – ضمن رهانات أخرى– بالإعلان عن الهدف وبدقة، فالإعلان المدقق كفيل برسم بوصلة الطريق، والهدف – كما يتراءى لى بأسبابه – هو بناء دولة مدنية ومعاصرة وقوية، فهى الضمانة للإجابة بالإيجاب على أحد أسئلة التعايش المشترك والذى يقول: ماذا سنربح معاً إذا تعايشنا معاً به، وبدون هذه الدولة – وكما أتصور – فإن القادم قد يأتى بالأسوأ للجميع.

الأسوأ قد تحمله موجه المد للفتنة الطائفية والتى قد تكرس فى تصاعدها نوعاً من التمركز الموضعى للمسلمين والمسيحيين وخاصة فى القرى، حيث تعاود كل قرية فرز سكانها وتغلق أبوابها على أصحاب الديانة الواحدة، لينتهى الأمر بترسيم حدود بين قرى مسلمه وقرى مسيحية، وعندئذ فإن أى اشتباكات طائفية لن تعود عملاً عضوياً بانفعالات أفراد أو عملاً مرتباً بتحريض مجاميع، ولكنها قد تصير عملاً إقصائياً بميليشيات شبه مسلحة يستهدف سكان قرية بأسرها، ليندرج تباعاً تحت بند «أعمال التطهير العرقي» والتى – بدورها – تبرر التدخل الدولى تحت مظلة مفهوم الأمن الإنسانى كمفهوم محدث فى مكون الشرعية الدولية ويحظى الآن بإقرار التوثيق.

(*) نتيجة لخلل مفاجيء في جهاز التسجيل لم يتسن لنا تسجيل الرؤى والآراء كاملة وكذلك رد وتعقيب المتحدثين – المحرر

وصحيح أن سيناريو التمركز الموضعي والتطهير العرقي والتدخل الدولي والأمن الإنساني، هو سيناريو افتراضي، ولكن صحيح أيضاً أنه- وللأسف- سيناريو تدخره احتمالات الأسوأ الذى يرسل إرهاصاته فى غياب دولة مدينة ومعاصرة وقوية، وهذه الدولة ليست مطلباً لتعايش مشترك فى مصر فقط، ولكنها تعلن عن نفسها مطلباً فى دول أخرى تستطلع مستقبل التعايش، فلقد أعلنت عن نفسها فى خطاب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزى وهو يقول «إذا أردنا مجتمعاً عادلاً فعلينا إيجاد دولة قوية قبل كل شيء».

ومن الخطأ فى مصر – وفي تقديري – أن نفترض قطيعه بين هذه الدولة وبين الدين، إسلاماً ومسيحية، فالقطيعة لا تحيل هذه الدولة إلى ولادة قيصرية متعثرة فحسب، ولكنها تتناقض مع طبيعة الأشياء أيضاً، ولكن القول بعدم القطيعة يعنى -ويتلازم التوازي- أن هناك جهداً فكرياً ينبغى بذله لإنجاز مهمة لا غنى عنها، وهى البحث عن الإمكان المدنى المدخر فى القيم الدينية والكشف عنه وتحريره، بما يؤمن جسراً للمصالحة بين المدنى والدينى.

بناء دولة مدنية ومعاصرة وقوية فى مصر، ليس مشروعاً بدون تكلفة، ولقد حان الوقت لكى يتحمل المفكرون والمثقفون والطبقة الوسطى باتساع شرائحها أعباء تكلفته وسداد فواتيرها، فلن يكون عدلاً بعد الآن أن يترددوا في دفع التكلفة، ويتركوا الفقراء، مسلمون ومسيحيون، والمهمشون، مسلمون ومسيحيون، ليدفعوا -وحدهم- تكلفة غياب الدولة كوقود لعنف طائفى، تسيل به دمائهم، وتقط فيه ضحاياهم، ويستلم -به وفيه- أبنائهم لأقدار مجهول، قد تأتى بالأسوأ.

ق. **إيهاب حلمي**: لدى أربع ملاحظات سريعة، الأولى إننا غالباً اختزلنا فكرة

التعايش فى العلاقة بين المسيحيين والمسلمين فقط، وإن كان د. رؤوف حاول اليوم تصحيح هذه النظرة، ففى رأيى الشخصى التعايش ليس فقط بين المسيحيين والمسلمين، لكن بين مختلف فئات المجتمع المصرى، بين الفقراء والأغنياء، بين الصفوة الحاكمة والشعب، بين التلميذ والمعلم فى المدرسة..الخ،، وهذا ينقلنا للفكرة التى ذكرها د. رؤوف وهى أن المطلوب ليس فقط مجرد تعايش وإنما يجب أن يكون لدينا سقف أعلى ونظرة أبعد وصولاً إلى التعاون. الملاحظة الثانية والتى تصيبنى شخصياً بدرجة من الحيرة هى ما يبدو الآن من عمليات تفريغ المجتمع المصرى من الانتماء للوطن، الانتماء لمصر، القضية صعبة وطويلة وفيها مسميات كثيرة، لكننى أرى أننا نفرغ الناس من انتمائها. الملاحظة الثالثة، إننا دائماً مستقبلون، متى يمكن أن نكون مرسلين أيضاً وليس مستقبلين فقط؟. الملاحظة الأخيرة إن التاريخ ليس للقراءة فقط، ولكن أساساً لأخذ العبر، وأنا أتكلم عن قضية الدين والدولة، وأتمنى أن ننظر لأوربا ونتعلم منها الدرس، وليس عيباً أن نتعلم ونستفيد من الآخرين، أياً كانوا. أوربا عاشت فى عصور مظلمة، عندما جعلت من الدين المسيحى حاكماً، لكن عندما جرى فصل الدين عن الدولة، باعتبار الدين شيء شخصى يخص الإنسان الفرد وعلاقته بالله، بينما الدولة شيء عام وتخص المجموع، استطاعت أن تبدأ مسيرة نهوضها وتصل إلى ما وصلت إليه.

السفير عادل العدوى: لا أحب إلقاء اللوم على الحكومة فى كل شيء وأى شيء، وخصوصاً حالة عدم التعايش التى نعانى منها حالياً. الحقيقة أنا أتصور أن المثقفين يلعبون دوراً أساسياً جداً فى هذا الموضوع، وأنا هنا أتذكر كلام وزير خارجية إيران عندما كان فى مصر قبل أسابيع قليلة، وقد نشرت الأهرام كلامه الذى وقال فيه أنه ليس لديه مشكلة مع المثقفين المصريين، فهم (الوزير الإيرانى والمثقفون المصريون)

معاً، ثم أضاف حسب نص ما نشر فى الأهرام، (إن غالبية المثقفين فى مصر تساعد على نشر أفكارى). وهنا أنا أتصور أن دور المثقفين مهم جداً، وأنا معجب حقيقة بمبادرة الهيئة لإقامة هذا اللقاء فى هذا التوقيت. نحن الآن فى مفترق طرق، وخلال شهور معدودة جداً سوف تشهد المنطقة تغييراً أساسياً. ما يجرى الآن فى العراق، فى لبنان، فى فلسطين، فى دارفور.. الخ،، فى كل المنطقة، هى وقائع وأحداث لا تجرى بالصدفة، وإنما سيتحدد بها مستقبل المنطقة. ليس هناك مجال للدخول فى التاريخ والجدل حول وقائعه وأحداثه، بل علينا أن نتفرغ لوضع خطة عمل للمستقبل، وننزل فعلا لرجل الشارع، وأنا حقيقة متفائل لأن الموضوع بايدينا. السياسة اليوم ليست كما كانت فى السابق، كل يوم هناك متغير جديد، أنا أسميها سياسة السوق مثل الاقتصاد تماماً، اليوم لكى ترسم سياسة وتتخذ قراراً صحيحاً يجب أن تتعامل مع الأوضاع القائمة فعلاً على الأرض، والتى بدورها فى حالة تغير مستمر كل يوم وكل ساعة. لدينا مثقفين يخشون العولمة ويعتبرونها كارثة، سوف تفقدنا هويتنا، بينما هى منظومة من يخرج عنها يتخلف، ولا علاقة لها بتغيير الهوية، ولنتعلم من اليابان والصين وغيرهما وكيف انخرطوا فى العولمة ولن تتأثر هوياتهم ولا ثقافتهم. دعونا نتعاون جميعاً لحل مشاكلنا، وأنا أرى أن الحكومة عندما تتعرض لضغوط فإنها تتحرك، وموضوع بناء الكنائس وما حدث فيه من حلحلة نتيجة ضغوط، مثال على ذلك.

الشيخ (الاسم غير واضح): الهزائم والانكسارات لا تأتى من تغلغل الدين فى قلب المسلم أو قلب المسيحى، الإنسان المصرى متدين من فجر التاريخ، والهزائم لا تأتى من الإيمان، فالملائكة تؤيد الإنسان طالما هو على حق، لكن يبدو أن الأستاذ حلمى يريد لنا إن نغفل عن آيات كثيرة فى القرآن، تؤكد وتؤيد قتال الملائكة بالفعل

مع الفئة المؤمنة، لكن مع الإيمان يجب أن نأخذ بالأسباب «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل»، لابد أن يحدث الإعداد أولاً ثم بعد ذلك ينتصر الإنسان بالعمل والجهد. الإسلام حث الإنسان على الاستفادة من كل مقومات الحياة علمية ثقافية سياسية اجتماعية. سيدنا عمر (رضى الله عنه) عندما كان يودع جيشاً من الجيوش كان يؤكد على العلاقة الوثيقة بين الطاعة والمعصية من جانب والهزيمة والنصر من جانب أخر، فيقول اعلموا جيداً أننا لا ننتصر على عدونا إلا بتقوانا لله وعصيانهم، لا ننتصر بعدد ولا عدة فإن استوينا معهم فى المعصية تفوقوا علينا فى العدد فانتصروا. القوة الروحية لشعب متدين كالشعب المصرى منذ فجر التاريخ لا تنفصل عن حياة الإنسان، ويجب أن ندرك جيداً استحالة فصل الدين عن الحياة، الدين ضرورى حتى فى أحرج الساعات، حتى فى القتال، يا أيها الذين أمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله، صلى الجمعة واسمع الموعظة واسمع الخطبة، فإذا قُضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض، وابتغوا من فضل الله، ابتغوا من فضل الله بتكنولوجيا، بصناعة، بعلم، بكل مجالات الحياة، واذكروا الله كثيراً، وهنا أقول إن الدعاء ضرورى ومهم، ليس فقط عندما يركب الطائرة أو ينزل منها، لكن أيضاً عندما يدخل الحمام ويخرج منه، وقد كان هذا أحد أسباب انبهار الرومان بالإسلام. فقد وقف أحدهم على سيدنا عمر (رضى الله عنه) وهو نائم وقال والله لقد علمكم دينكم كل شيء حتى الخراء!!. أرجو من الأستاذ حلمى وهو يراجع التاريخ ويعرف جيداً أن الدين كان له دور أساسى فى تحفيز قادة مثل قطز وصلاح الدين فى المعارك الفاصلة، وعندما نقول إن الملائكة تقاتل مع الإنسان فهذا لا يبخس المقاتل حقه، فالملائكة لا تضيع جهد ولا حق أحد. أما السبب الحقيقى فى الانهزام فهم الانهزاميون أنفسهم لأن الذى يبيع دينه من السهل إن يبيع وطنه،

د. عزة وهبى: بعض ما قيل غطى عدد من النقاط التى كنت أود الحديث بشأنها، لكنى أريد أن أشير بشكل خاص إلى اتفاقى مع السفير عادل العدوى فى أننا نحتاج فعلا إلى تجاوز كثير من الحوارات النظرية، لأن خطورة الواقع الذى نواجهه تفرض علينا إن نميز بين مستويين: المستوى الآنى أو الحالى فى تعاملنا مع المشاكل والأزمات التى تواجهنا، كل مشكلة فى ذاتها، والمستوى الثانى هو مستوى النظرة الاستراتيجية التى تفرض علينا أن نتعامل مع هذه المشكلة أو تلك باعتبارها جزء من واقع سياسى واقتصادى واجتماعى متخلف يجب أن نواجهه ونتعامل معه باستراتيجية بعيدة المدى، فمشاكل الفقر والبطالة مثلا لا يعانى منها المسلم فقط أو المسيحى وحده، كما أنها لا تخص الرجال دون النساء أو العكس، بل هى مشاكل وأزمات يعانى منها المجتمع بكل أبنائه. وهنا سوف نواجه مشكلة أخرى، كيف نتعامل مع هذا الواقع فى ضوء تراجع دور الدولة، حيث أنه لا يمكن أن نتعامل مع هذا المشاكل والأزمات بدون وجود قوى للدولة وبدون دعمها للعمل المدنى أو الأهلى. إذن علينا أن نتعامل مع المشكلة، أو المشاكل التى تفرض نفسها علينا باعتبارها مشاكل آنية، دون أن يعفينا ذلك من النظرة الاستراتيجية البعيدة المدى كمجتمع بالاستفادة من كل الخبرات العمالية كما قال الدكتور رءوف وبالاستفادة أيضاً من تراثنا وتاريخنا الثقافى والخصوصية الثقافية والحضارية.

د. سمير فهمي: فى الحقيقة أنا تساءل هل الإنسان يولد منتمياً أم أن الانتماء عنصر مكتسب؟. وكما أن الإنسان عليه واجبات أعتقد أيضاً إن له حقوقاً أساسية، يجب أن تضمنها له الدولة مثل المسكن والتعليم والصحة، مع توفير الحد الأدنى من الغذاء الذى يضمن الحياة. لكن الحاصل أن معظم هذه الحقوق مفتقدة، والطبقة الدنيا تعانى من إحساس هائل باليأس. عندما يصل الشاب إلى المرحلة الجامعية

يشعر أنه لن يجد عملاً بعد التخرج، ثم يواجه أزمة السكن ومشكلة نفقات الزواج والقدرة على فتح بيت، المستقبل أمامه يضيق باستمرار حتى يصل به إلى نهاية مسدودة، وهو ما يدفعه إلى التضحية حتى بحياته محاولاً الهروب من بلد لا توفر له أبسط الحقوق التى تضمن له إن يعيش بالحد الأدنى الأدمى. الحكومة عليها دور كبير يجب أن تقوم به. وأن أختلف مع من يقول بغير ذلك. الحكومة لما تحب تطلع قانون بتطلعه فى ثانية بينما بعض القوانين الأخرى تظل تراوح بين مؤسسات الدولة المختلفة دون أن تجد طريقها للصدور، مثل قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، وقانون دور العبادة الموحدة وغيرهما، رغم أن هذه القوانين لو صدرت فإنها كفيلة بإطفاء الكثير من النيران تحت الرماد. أضف إلى ذلك أن مشاكل الفساد التى نقرأ عنها كل يوم فى الجرائد، هى فى الحقيقة عامل طارد للانتماء.

ق. **رفعت فتحي**: أشعر أن الكثير من الحديث عن الانتماء يبدو وكأنه خلط بين الانتماء والاحتواء. الانتماء يعنى وضع كل شيء فى المكان الصحيح، أنا عندى انتماء لفريق كرة وعندى انتماء لمصر وعندى انتماء لدينى وعندى انتماء لطائفتى،... الخ، عندى انتماءات متعددة، لكن كيف أضع كل هذه الانتماءات فى مكانها الصحيح؟ الانتماء لا يعنى أن الطائفة الأكبر تحتوى طائفة أقل، وليس هو مجرد حسن المعاملة، الانتماء هو شعور بالمسئولية تجاه هذا الوطن الذى أعيش فيه ويعيش فيَّ. كان «ظافر الحداد» شاعراً سكندرياً، انتقل إلى القاهرة فى قصر الخليفة، وعندما اشتاق إلى الإسكندرية عبر عن شوقه أو انتمائه قائلاً: «وأعاف مصر وعيشها رغد، ويشوقنى وطنى ولو عجفاً». يعنى حتى لو وطنى به الكثير من العيوب والمساوئ سأبقى أحبه وأسعى لخدمته. أما الدين فلا يمكن أن يقلل أحد على الإطلاق من دوره، ونحن معظمنا رجال دين، الدين هو الذى يحكم المبادئ

الأساسية للشخص، وهو الذى يمثل المصدر الأساسى لكل القيم والأخلاقيات والمثل العليا، ويقود الشخص إلى الفضيلة وإلى الصلاح من خلال علاقة صحيحة مع الله. لكن نحن فى مجتمع لا يجمعنا فيه دين واحد، إنما يجمعنا الوطن الواحد، كيف نستطيع أن نتعايش؟ هذا هو السؤال. لفت نظرى أيضاً ما قاله المحاضران عن ضعف دور الدولة، والحقيقة أن دور الدولة بالفعل انحسر إلى حد كبير جداً، وقد تمثل غياب دور الدولة فى أشياء كثيرة مثل سياسة رد الفعل، غياب سيادة القانون، غياب المحاسبة، أصبحت إمكانيات الدولة مسخرة لحماية النظام وإرخاء النظام، ليس أكثر ولا أقل، أما المهمشون والمظلومون والفقراء ..الخ، فلا ينظر إليهم أحد. ما قاله د. رؤوف حامد عن الديمقراطية فى الهند، التى تمثل تعددية هائلة جداً، وعن خطة التنمية الاقتصادية لماليزيا، تعتبر تجارب مهمة يجب أن نأخذ ونتعلم منها.

الشيخ أحمد: حديثنا هنا عن الانتماء، ولكن أى انتماء؟ هل أصبح التيار الإسلامى وأصبح الدين هو المعوق الأكبر للانتماء؟ والعقبة فى طريق تقدم الأمة؟ نعم هناك مشكلة حقيقية، لكن إذا كنتم غير قادرين على مواجهتها أو الخروج منها، فلا تعلقوا عجزكم هذا على شماعة الدين، فقد أصبح الحديث عن الدين مكرراً ومعاداً، بينما الدولة تتحول رغم أنفنا من النظام الاشتراكى إلى النظام الرأسمالى، ونفقد هويتنا وشخصيتنا ولا نعود نعرف من نحن، وأنت تطالبنى اليوم أن يكون عندى انتماء، قبل أن أعرف (أنا مين؟ وواقف فين؟). الدكتور رءوف حامد يحدثنا اليوم عن تجربة من ماليزيا؟ بينما نحن أقدم منها حضارة، واستقلالاً، ومع ذلك مازلنا نعانى من انتخابات مزورة، وديكتاتورية وفساد، وندفن رؤوسنا فى الرمال ونعلق كل هذا على شماعة الدين والتيارات الإسلامية وكأنها هى سبب الجهل والفقر والفساد. أرجو إن نصحح الأمور حتى نحس بانتعاش.

م. جورج عجايبي: لدى اقتراحان وتعليق. الاقتراح الأول أن نشكل معاً مجموعات لزيارة المناطق «الملتهبة»، وأنا اذكر تجربة مشابهة قامت بها الهيئة من فترة طويلة عندما انتشرت شائعة تقول إن المسيحيين يرشون على حجاب المسلمات مادة ملتهبة، فى بعض الإشاعات، وترسم الصليب فى إشاعات أخرى على حجاب المسلمات، وقد كنت واحداً من المشاركين في هذه المجموعات مع عدد كبير من المسلمين والمسحيين، وزرنا المناطق التى قيل إنها شهدت هذه الوقائع، وقد تركت هذه المجموعات أثاراً إيجابية وحققت نتائج مهمة. الاقتراح الثانى تشكيل مجموعات (لوبى) من منظمات المجتمع المدنى، للضغط على الحكومة فى بعض القضايا، ليس فقط تلك الخاصة ببناء كنائس أو جوامع، لكن أيضاً فيما يتعلق بالمشكلات العامة التى يعانى منها المصريون جميعاً. أصل الآن إلى التعليق.. قيل كلام كثير عن أقباط المهجر، الذين يبيعون مصر فى الخارج، وكلام من هذا النوع. هذا الكلام على عمومياته غير صحيح فضلا عن أنه يلقى بكثير من الشكوك حول وطنية ومصرية الأقباط. ليس كل مسيحيى هاجر خائن، وليس كل مسلم هاجر خائن. أيضاً الكلام حول (أبونا زكريا) و(قناة الحياة)، غير معقول أو مقبول، فضلاً عن أنه ليس عدلاً، أن أبونا زكريا يعمل برنامج من بيروت أو لندن أو قبرص يهاجم فيه الإسلام وأنا هنا أدفع الثمن، رغم أننا هنا – مسلمون ومسيحيون – نواجه ونعانى معاً كل الأزمات والمشاكل والهموم، وهو هناك (قاعد فى التكييف يتكلم براحته).

الشيخ خالد حسن: أولاً أوجه الشكر المنصة على هذا العرض الهائل. ذكر الأستاذ حلمى أنه بعد حرب أكتوبر تم تصدير الفكر الوهابى لمصر، وأنا أرى هذا نذير خطر كبير جداً، ويعود لعدة أسباب، أهمها غياب دور الأزهر، الذى ظل يقدم منذ إنشائه قبل أكثر من ألف عام، مساهمات فعلية ومهمة فى زرع الانتماء ونشر

ثقافة التعايش بين المسلمين والمسيحيين، وكانت كل الثورات التى تنطلق منه ترفع شعار (عاش الهلال مع الصليب)، وكان المجتمع يعيش فعلاً فى سلام وأمان. لكن عندما اتخذ جمال عبد الناصر قراراً يجعل الأزهر مؤسسة تابعة للدولة، أفقده ميزة كبيرة جداً من مميزاته، وأصبح مؤسسة مسيسة، وبالتبعية جرى تسييس الدين وهذا أخطر كثيرا من الإسلام السياسى، أن أجعل الدين فى خدمة السياسة. وهذا الوضع أدى إلى خلق حالة من الفراغ الدينى فى المجتمع، كان بمثابة البساط السحرى الذى انتقل عليه الفكر الوهابى إلى مصر. الخطوة التالية بعد أن أخذوا المجتمع المصرى بالفكر المتشدد والمتطرف هى تغيير المرجعيات، نحن الآن بصدد تغيير المرجعيات، الأزهر الآن يفقد دوره كمرجعية أساسية فى العالم الإسلامى، لصالح فتاوى الفضائيات، فإذا تغيرت المرجعيات وتخلى الأزهر عن دوره، أعتقد أنه لن يكون هناك لا تعايش ولا انتماء. وأنا لذلك أنادى من هذا المكان بضرورة دعم الأزهر دعماً كبيراً لأنه المؤسسة الوحيدة والكبيرة فى العالم الإسلامى التى تملك المنهج الوسطى، المؤسسة التى تستطيع أن تنشر ثقافة التعايش والانتماء.

د. أحمد فاضل: أريد أن ألمس الواقع الراهن الذى نعيشه. الانتماء ليس هو الرقم القومى، ولا شهادة الميلاد، إنما هو حالة يعيشها الإنسان تعكس تعبيره عن الامتنان لمجتمع وفر، ويوفر له احتياجاته الأساسية، وبالتالى عندما نقول إن الشباب منتمى، والشباب بخير..الخ، نكون قد تجاوزنا الواقع وقفزنا فوقه. الشباب الذى لا يجد عملاً ولا سكناً ولا علاجاً ولا يقدر على الزواج... (بأمارة أيه) ينتمى؟. أعتقد أنكم تعرفون أن إقبال على العمل فى الجمعيات الأهلية يكاد يكون معدوماً، وأنا أفسر هذا أنه يعود إلى افتقاد قيمة ومعنى الانتماء، فالعمل فى الجمعيات الأهلية هو فى الحقيقة عطاء، ومن لا يعرف الانتماء لا يقدر على العطاء، ولذلك يفضل الشباب

قضاء وقته فى المقاهى بدلا من العمل فى إطار جمعية أهلية.

الاحتقان الدينى الذى نعانى منه الآن، والذى تتصاعد وتيرته وتتقلص الفترات الزمنية الفاصلة بين حادثة وأخرى، أنا أظن أنه ليس مشكلة الكنيسة أو المسجد، إنما لأن الشباب يحاول أن يثبت أو يحقق ذاته، فلا يجد أمامه فى مناخ الإحباط السائد، سوى الانكفاء داخل مجموعته الصغيرة، والتى غالباً ما توفر له بعض احتياجاته، لتدفعه بعد ذلك إلى التطرف والتعصب، لذلك مشكلة الاحتقان الدينى ليست مشكلة دينية على الإطلاق إنما هى أحد أعراض المشاكل المجتمعية.

وبالنسبة للخطاب الدينى، أنا لا أعلم ما يجرى فى الكنيسة، لكن أنا أعلم ما يجرى فى المساجد، أحياناً اسمع خطبة من الإمام تجعلنى أشعر أننى بالفعل أمام شيء جيد، مرة سمعت خطبة تحدث فيها الخطيب عن صيغة الأفضل والأحسن التى ازداد وانتشر استعمالها، وقال إن هذه الصيغة هى أس الداء والبلاء، وضرب مثلا على ذلك بالشيطان، الذى لم يكفر إنما فقط استعمل هذه الصيغة فى كلامه مع الله سبحانه وتعالى، لقد بدأ الشيطان خطابه مع الله بالقول «ربى..» معترفاً بإلوهية الإله، لكنه أكمل «خلقتنى من نار وخلقته..» هنا لجأ إلى صيغة الأفضل والأحسن من الإنسان الذى خلقه الله من طين، فحق عليه غضب الله. أنا فعلا أعجبتنى جداً الفكرة، لكنى متأكد أن خطيباً أخر فى مسجد أخر يمكن أن يبنى خطبته على فكرة أخرى، يخرج بعدها المصلون (يعملوا بلاوى مسيحة). الخطاب الدينى يجب أن يكون له أيضاً دور مهم ومؤثر فى معالجة المشاكل والأزمات التى نواجهها، لكن ليس (احتواء) على طريقة الدولة، التى تتجاهل الأسباب الحقيقية وتعتمد سياسية (تبويس اللحى) وبما يجعل الانفجار التالى أكثر عنفاً وأشد حدة. وبمناسبة الكلام عن الخطاب الدينى، وأرجو ألا يغضب منى أحد، أنا فعلا مندهش أن أجد المساجد

والكنائس مكتظة بالمصلين، ومع ذلك ينتشر الفساد فى البلد كما لم يحدث من قبل فى تاريخنا.

أ. شريف حليم: اتفق المتحدثان الدكتور عاصم والأستاذ حلمى على إن الذين تركوا بصماتهم الوطنية فى التاريخ المصرى مثل لطفى السيد، حسن الزيات، السنهورى، مكرم عبيد، قاسم أمين، طه حسين، وسلامة موسى، كانت مرجعياتهم مصرية مائة فى المائة، لا إسلامية ولا مسيحية، بمعنى إنهم فصلوا الدين عن السياسة تماماً، وانتقلوا من الانتماء الدينى الضيق إلى الانتماء الأوسع لمصر كلها، ولهذا استطاعوا أن يحققوا نقلة مهمة فى نشر التنوير فى المجتمع. ومن هذا الدرس المهم فى تاريخ مصر الحديث أعتقد أنه لا حل لمشاكل مصر وأزماتها إلا بالعلمانية، العلمانية بمعناها العلمى الصحيح وهو وضع العلم فى خدمة إصلاح وتطوير المجتمع وليس كما قال عنها الدكتور محمد عمارة إنها كفر وإن العلمانى كافر. ويجب أن تتضافر جهود كل المثقفين والوطنيين، فى العمل على هذا الأساس، ويجب أن نفرق بين مصر واحتياجها لدور وطنى حقيقى لكى تنمو وتتقدم من جانب، وأن بعض أبنائها مسيحيون والبعض الأخر مسلمون من جانب أخر.

د. شبل بدران: أعتقد أن سؤال الهوية مهم جداً، لكن هل نجيب عليه إجابة دينية، تعكس الانتماء لدين معين؟ أم أن الإجابة هى تجسيد الانتماء لأرض وعلاقة بالزمان والتاريخ والأرض؟. السائد الآن هو الإجابة الدينية، والتفسير الدينى، مع تجاهل كامل للجوانب الاجتماعية والسياسية، والارتباط بالمكان والزمان والصيرورة التاريخية...الخ.. أما عن الانتماء فأنا متفق مع الأستاذ حلمى النمنم فى إن فكرة الانتماء هى فى ذاتها فكرة سانجة. ما هو معنى شخص منتمى؟ الشخص لا ينتمى لواقع لا يحقق له احتياجاته، وأعتقد إن المنظومة الأشمل تتمثل فى فكرة المواطنة،

لأنه إذا كان السائد الآن هو الجواب الدينى على سؤال الهوية، فإن هذا بالضرورة سوف يعيدنا للانتماءات الدينية أو العرقية أو القبلية، بينما فكرة المواطنة أعم وأوسع، هى علاقة بين الفرد والدولة، تقوم وتستند على التكافؤ والمساواة والعدالة، وتتحدد هذه العلاقة ارتباطاً بطبيعة الدولة، إذا كانت دولة ديمقراطية تبقى العلاقة هكذا، وإذا كانت دولة استبدادية أو دولة دينية تأخذ العلاقة شكلاً آخر، فى فكرة المواطنة تذوب الهويات الدينية، ولا تعود أساساً للانتماء. الانتماء فى هذه المرحلة جرى اختزله وتسطيحه فى أغانى «بحبك يا مصر وياعشقك يا مصر...» الأمر الذى جعله موضوعاً كوميدياً.

الفكرة الأخرى هى فكرة غياب الدولة، وهذا موضوع مهم جداً، يرتبط بالتوجه الاقتصادى، والغريب أيضاً أنه رغم الظاهرة الدينية والصحوة الدينية انتشرت بصورة سرطانية مظاهر الفساد والخلل الأخلاقى، الحجاب انتشر لكن، ومع كامل الاحترام والتقدير لسيدات فضليات يرين أن الحجاب هو الزى الأفضل، أقول لكن جرائم الاغتصاب والسرقة والنهب... الخ.. انتشرت أيضاً ارتباطاً بهذا النمو وتلك الصحوة، والتى هى بدورها مرتبطة أساساً بغياب دور الدولة، وهو ما يجب أن نعرفه ونعيه جيداً.

أنا أعتقد أن ما قصده أ. حلمى هو الاتجاه نحو تفسير الظواهر الاجتماعية تفسيراً دينياً، أنا لا أستطيع أن أفسر الفقر والبطالة وغيرها من الأمراض والظواهر الاجتماعية تفسيراً دينياً، لأننا لا نصلى مثلاً أصبحنا فقراء، فهل لو أقمنا فى المساجد ٢٤ ساعة سوف نحل مشكلاتنا الاجتماعية؟ وبالمثل أيضاً لا يمكننى القول إن الدروس الخصوصية انتشرت لأن المدرسين لا يصلون. يجب أن

نعترف بأن هذه المشاكل والأمراض الاجتماعية ى تجيد تفسيرها إلا فى النظريات الاجتماعية والاقتصادية. هذا ما أتصور أن أ. حلمى قصده عندما قال إننا عندما انتصرنا أخذنا شجاعتنا وبطولتنا والأدوات المدنية التى استخدمناها فى تحقيق النصر، وأحلنا كل هذا إلى ظاهرة دينية وتفسير دينى. الأسباب الاقتصادية أيضاً كانت وراء غزو وانتشار الفكر الوهابى فى مصر، أنا أعتقد الفكرة الوهابية جاءت لأسباب اقتصادية، ذلك أنه بعد ١٩٧٣ شهدت مصر ظاهرة هجرة واسعة النطاق إلى دول الخليج كان سببها الأول والأساسى هو الفقر والبؤس، وهناك فى الخليج اكتسب هؤلاء ثقافة الجلابية أو التوب الصينى و(الشبشب الزنوبة)... الخ .. وأصبح هذا هو الدين الذى لم تعرفه مصر من قبل. رغم أن الإسلام فى مصر موجود من ١٤ قرن، فهل كنا طوال هذه القرون جهلة؟ لا علاقة لنا بالإسلام؟. هذا الفكر بظواهره تلك دخل مصر وانتشر فيها لأسباب اقتصادية، وهو فى حقيقة الأمر ليس أكثر من (تمسح) بالدين.



الفكر الديني وخبرة التعايش

١- الحرية الدينية والتعايش بين المسلمين والمسيحيين في مصر - دراسة تأصيلية

الشيخ الدكتور سالم عبد الجليل
مدير عام الإرشاد الديني والدعوة - وزارة الأوقاف

٢- التعايش المشترك بين الديني والاجتماعي

الدكتور القس فايز فارس
راعي الكنيسة الإنجيلية الثانية بالمنيا

٣- رؤى وآراء

الحرية الدينية والتعايش بين المسلمين والمسيحيين في مصر - دراسة تأصيلية

د.ش. سالم عبد الجليل

قال الله تعالى:

(وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ)

سورة الكهف: ٢٨.

قال صلى الله عليه وسلم:

(استوصوا بأهل مصر خيرًا فإن لهم نسبا وصهرًا)

النجوم الزاهرة، ج١/ ص٣٣

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه،،،

وبعد،،،

فلقد كفل الإسلام للإنسان حرية الاعتقاد، وجاء ذلك في وضوح تام في القرآن الكريم، قال تعالى: (لا إكراه في الدين) سورة البقرة، الآية: ٢٥٦.

فلا يجوز إرغام أحد على ترك دينه واعتناق دين آخر، وحرية الإنسان فى اختيار دينه هى أساس الاعتقاد. ومن هنا كان تأكيد القرآن على ذلك تأكيداً لا يقبل التأويل فى قول الله تعالى: (وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن ومَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ) سورة الكهف، الآية: ٢٨.

وقد أقر النبى صلى الله عليه وسلم الحرية الدينية فى أول دستور للمدينة حينما اعترف لليهود بأنهم يشكلون مع المسلمين أمة واحدة- كما سيأتى ذكره بعد.

وعندما نتكلم عن الحرية الدينية فى مصر فإننا ننطلق من الواقع المستند على نصوص صريحة من كتاب الله تعالى وأفعال ثابتة من سنة نبينا صلى الله عليه وسلم .

ولا يخفى على أحد ما يعيشه المجتمع المصرى بكل أطيافه الدينية فى تواد وتلاحم لا فرق فيه بين مسلم وغيره، منذ عهود طويلة ولا يعكر صفو هذه الحقيقة بعض الحوادث الفردية النادرة الحدوث بين بعض أبناء الوطن، التى هى فى أصلها تعد من مقتضيات ولوازم التجمع المدنى، ولا تنطلق من الاختلاف العقائدى أو المذهبى بدليل أنها تحصل بين أبناء الملة الوحدة وبين أتباع المذهب الواحد، فلا يمكن أن نعتبر الشجار الحاصل بين فردين أو عائلتين دليلاً على اضطهاد دينى لطائفة أو انتصار لأصحاب دين على آخرين، بل يجب أن توضع الأمور ى نصابها الصحيح وأن نسمى الأشياء بمسمياتها الطبيعية.

إننا لسنا بحاجة إلى أن نبرهن على الوحدة التى تعيشها مصر فى أبهى صورها فالواقع خير دليل وشاهد على ذلك.

١- الإسلام والحرية:

لكل نفس فى نظر الإسلام- بغض النظر عن دينها ومعتقداتها- الحق فى الحياة والحق فى التملك والحق فى التصرف، بل وعلى رأس هذه الحقوق الحق فى اختيار دينها دون إكراه من أحد، ولقد نظم العلماء هذه الحقوق فيما يسمى بمقاصد الشريعة.

١- الحفاظ على الدين.

٢- الحفاظ على النفس.

٣- الحفاظ على العقل.

٤- الحفاظ على النسل والعرض.

٥- الحفاظ على المال.

والذى يعنينا هو الحفاظ على الدين، فلا يكره أحد على ترك دينه أو اعتناق دين من غير إرادته إذ الدين علاقة بين الإنسان وخالقه، ولن يقبل الله تديناً بسبب الإكراه، قال تعالى: (لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغي). قال الإمام ابن كثير- رحمه الله تعالى: لا تكرهوا أحدا على الدخول فى دين الإسلام، فإنه بين واضح جلي دلائله وبراهينه، لا يحتاج إلى أن يكره أحد على الدخول فيه (١).

ولقد نزلت هذه الآية فى رجل من الأنصار، كان له ابنان نصرانيان، وكان هو رجلاً مسلماً، فقال للنبى صلى الله عليه وسلم: ألا أستكرههما فإنهما قد أبيا إلا النصرانية، فأنزل الله تعالى: (لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغي).

ولقد كان لعمر بن الخطاب مملوكاً نصرانياً فكان يعرض عليه الإسلام فيأبى ويرفض فيقول عمر: (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي). فلنتأمل هذا، عمر بن الخطاب يعرض الإسلام ولا يفرضه ولو كان من أمامه عبد مملوك.

وانطلاقاً من هذا الفهم لا يجوز لأحد أن يكره أحداً ولو كان خادمًا أو حتى مملوكًا إذ التدين الذى يكون نتيجة القهر يتحول صاحبه إلى منافق يعلن التدين ظاهرًا ويخفى فى باطنه العداوة والبغضاء ويكيد لمن أكرهه على اعتناق دين ما قسرًا وجبرًا.

٢- حرية الحوار الديني:

لقد كفل الإسلام أيضًا حرية المناقشات الدينية على أساس موضوعي بعيد عن المهاترات أو السخرية من الآخرين.

وفى ذلك يقول القرآن: (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن) سورة النحل، الآية: ١٢٥. وعلى أساس من هذه المبادئ السمحة ينبغى أن يكون الحوار بين المسلمين وغير المسلمين.

وقد وجه القرآن هذه الدعوة إلى الحوار إلى أهل الكتاب فقال: (قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئًا ولا يتخذ بعضنا بعضاً أربابًا من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون) سورة آل عمران، الآية: ٦٤ ومعنى هذا أن الحوار إذا لم يصل إلى نتيجة فلكل دينه الذى يقتنع به، دون إكراه. وهذا ما عبرت عنه أيضًا الآية الأخيرة من سورة (الكافرون) التى ختمت بقوله تعالى للمشركين على لسان محمد صلى الله عليه وسلم: (لكم دينكم ولى دين) سورة الكافرون، الآية: ٦.

٣- تطبيقات على الحرية الدينية:

جاء التطبيق العملى فى أبهى صوره وأتم أشكاله فى علاقة النبى صلى الله عليه وسلم بيهود المدينة.

قام رسول صلى الله عليه وسلم بكتابة صحفية تكون بمثابة دستور بين هذه الطوائف يحكمها ويحفظ حق كل طائفة منها، فى أداء شعائرها بحرية تامة، على أن تؤدى كل طائفة واجبات التعايش السلمى مع جيرانها فى البلد الواحد، فلا تساعد الأعداء عليها ولا تحالفهم ولا تجيرهم، واعترفت هذه الصحيفة بأن المدينة المنورة قد أصبحت دولة صغرى لها كيانها وقوانينها، وأن النبى صلى الله عليه وسلم رئيس تلك الدولة وهو يجمع فى يديه السلطتين الروحية والسياسية.

وقد أورد ابن هشام (٢) نصوص هذه الصحيفة فعدد أسماء القبائل التى التزمت بها، ومنه نقتبس بعض السطور: إن يهود بنى عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم وإن ليهود بنى النجار مثل ما ليهود بنى عوف (وعد على هذا لأنماط قبائل اليهود) ثم استمرت الصحيفة تقول: وإن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وإن بينهم النصح والنصيحة، والبر دون الإثم، وإنه لم يأثم امرؤ بحليفه، وإن النصر للمظلوم وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربين، وإن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة، وإن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم.

ومفاد هذه الصحيفة:

١- إن للجماعة شخصية دينية وسياسية ومن حقها أن تعاقب المفسد وتؤمن المطيع.

٢- إن الحرية الدينية مكفولة للجميع.

٣- على سكان المدينة من مسلمين وغير مسلمين أن يتعاونوا مادياً وأدبياً وعسكرياً، وعليهم أن يردوا متساندين أى اعتداء قد يوجه لمدينتهم.

إذن أقر النبى صلى الله عليه وسلم مبدأ الحرية الدينية، وعلمنا ضرورة التعايش السلمى مع غير المسلمين باعتبارنا أبناء وطن واحد.

ومن منطلق الحرية الدينية التى يضمنها الإسلام كان إعطاء الفاتحين المسلمين لمصر للمسيحيين الأمان على حياتهم وكنائسهم وصلبانهم، لا يضار أحد منهم ولا يرغم بسبب دينه، لقد أعطوا العهود على أن:

١- يخلى بينهم وبين كنائسهم، يقولون فيها ما بدا لهم.

٢- لا يحملون ما لا يطيقون.

٣- وإن أرادهم عدو قاتلنا دونهم (دافعنا عنهم ووقفنا بجوارهم).

٤- يخلى بينهم وبين أحكامهم، إلا أن يأتونا راضين بأحكامنا فنحكم فيهم بحكم الله عز وجل، وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم.

لقد أعطاهم عمرو بن العاص الأمان فى أموالهم وكنائسهم وصلبهم وبرهم وبحرهم لا يدخل عليهم شيء من ذلك ولا ينتقص.

ومما يؤكد مسألة الحرية الدينية المطلقة ما جاء فى نص عهد عمرو بن العاص لأهل مصر أيضاً: بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أعطى عمرو بن العاص أهل مصر من الأمان على أنفسهم وملتهم (٣).

٤- القرآن الكريم يأذن بالقتال:

- بعد أن كان ممنوعاً - لأجل حماية دور العبادة ومن بينها الكنائس والأديرة!!!: قال تعالى: (أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ. الَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلاَّ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ) سورة الحج، الآيتان: ٣٩: ٤٠. أي: لولا أنه يدفع بقوم عن قوم، ويكف شرور أناس عن غيرهم بما يخلقه ويقدره من الأسباب، لفسدت الأرض، ولأهلك القوى الضعيف، ولهدمت صوامع- أى المعابد الصغار للرهبان ومعابد الصابئين وصوامع المجوس، والبيع أوسع منها وأكثر عابدين فيها وهى للنصارى أيضاً واليهود، وصلوات أي: الكنائس ومعابد الصابئين.

قال ابن كثير: لهدمت صوامع الرهبان، وبيع النصارى، وصلوات اليهود وهى كنائسهم، ومساجد المسلمين التى يذكر فيها اسم الله كثيراً(٤).

وأخيراً أقول: لم لا يحسن المسلمون إلى مسيحى مصر وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم (استوصوا بأهل مصر خيراً فإن لهم نسباً وصهراً) (٥)، أراد بالنسب هاجر زوجة إبراهيم الخليل عليه السلام وأم ولده إسماعيل وأراد بالصهر مارية القبطية أم ولد النبى صلى الله عليه وسلم التى أهداها له المقوقس.

٥ - فتح مصر والحرية الدينية:

من الأمور المتعارف عليها بداهة أن الفاتح الغالب يفرض على المغلوب دينه وثقافته وربما يستعمل لذلك الحديد والنار، لحمل المغلوبين على اعتناق معتقداته.

لكن خرقاً لهذه الظاهرة قد حصل، ولأول مرة فى التاريخ البشرى، وذلك عندما فتح المسلمون مصر والإسكندرية. ليذكر المؤرخون أن عمرو بن العاص جاء لفتح مصر قال لأهلها: إن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب قد أوصانا بكم حفاظاً لرحمنا منكم، وإن لكم إن أجبتمونا بذلك ذمة إلى ذمة، ومما عهد إلينا أميرنا: استوصوا بالقبطيين خيراً فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصانا بالقبطيين خيراً، لأن لهم رحماً وذمة.

ومما سجله المؤرخون: إن صاحب الإسكندرية أرسل إلى عمرو بن العاص، يقول له: إني قد كنت أخرج الجزية -عن مصر والإسكندرية- إلى من هو أبغض إلى منكم معشر العرب، لفارس والروم، فإن أحببت أن أعطيك الجزية على أن ترد على ما أصبتم من سبايا، فعلتُ. وكتب لهم عمرو كتاب أمان، جاء فيه: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أعطى عمرو بن العاص أهل مصر من الأمان على أنفسهم وملتهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم وبرهم وبحرهم، لا يدخل عليهم شيء من ذلك، ولا ينتقص.

فإذا تأملنا ما سبق خرجنا بالحقائق التالية:

١- أهل مصر يفضلون الفاتح العربى (المسلم) على المستعمر الرومى والفارسى، ويعرف بذلك رئيسهم.

٢- يفضلون دفع الجزية للعرب المسلمين بدلاً من دفعها للروم والفرس.

٣- الفاتح العربى المسلم يدعو الناس إلى الإسلام بالعقل ويترك لهم حرية الاختيار - مع أنه الغالب - ولا يكره أحداً على ترك دينه و الدخول فى الدين الجديد.

٤- الفاتح المسلم لا يعجل بالقتال، بل يفضل الصلح ويدعو إليه حقناً للدماء.

٥- الفاتح المسلم عندما فرض الجزية لم يكن مبتدعاً لها بل كانت موجودة من قبل، والجديد فى الفاتح المسلم أنهى أدى فى مقابلها حقاً مهماً، وهو الحماية والمنعة لكل من دخل فى الصلح معه، يحميه من الاعتداء الداخلى والاعتداء الخارجى، فى حين لم يكن غيره يؤدى أية حقوق على الإطلاق.

٦- كتاب عمر بن عبد العزيز لأهل مصر سيظل حجة للمسلمين، وحجة على غير المسلمين بأن غير المسلمين تحت سلطان المسلمين لهم الأمان على: أنفسهم، وملتهم، وأموالهم، وكنائسهم، وصلبهم، وبرهم، وبحرهم. حتى الكنائس والصلب - جمع صليب - يحميها الفاتح المسلم.

وبعد، فهل يوجد دليل أقوى من هذا على أن لكل إنسان حريته الدينية؟

فهؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم أفهم الناس لهذا الدين، وأكثرهم غيرة عليه، عرضوا الدين ولم يفرضوه، وشعارهم: فليعتقد من شاء ما يشاء وحسابه على الله. ونحن نؤكد هذا المعنى ونقول للمخالف: تبقى لك أخوتك الإنسانية، ونكفل لك حريتك الدينية، على أن يحترم بعضنا بعضاً.

على هذا الأساس يتعايش المسلمون مع غيرهم خاصة النصارى الذين قال الله تعالى فيهم: (ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى). ولا عبرة بفهم البعض الخاطئ أو لتأويل الجاهلين فى مقابل النصوص الصريحة والتطبيقات الواضحة. وعلينا أن نعمق ثقافة الحوار، وأن ندرس لأبنائنا من الطائفتين القديم المشتركة وما أكثرها وأن نبين لهم أن بناء المجتمع يحتاج إلى جهد مشترك وسفينتنا واحدة إن نجت نجونا وإن غرقت لا قدر الله غرقنا.

التعايش المشترك بين الديني والاجتماعي

د. ق. فايز فارس

أشعر بامتياز كبير أن أتحدث إلى مجموعة من المثقفين الذين أتعلم منهم كثيرا.

سأبدأ حديثي بقصتين أو حادثتين حقيقتين تعبران عن روعة التعايش المشترك فى بلادنا.

زارنى مرة فى مكتبى بالمنيا صديق قديم اسمه (أسامة رؤف على)، وكان معه ابنه وابنته، وقبل أن يجلس معى ويترك أولاده يلعبون فى حديقة الكنيسة مع أطفال فى عمرهم كانوا موجودين أيضاً فى الحديقة، وجدته يطلب منى أن يدخل ابناه إلى الكنيسة ليقفا خاشعين فى بيت الله ويتعلما توقير واحترام بيت الله، وقد حدث هذا فعلاً وخرج بعدها الولد والبنت لينضما إلى بقية الأطفال فى الحديقة. صورة جميلة ورائعة تركت فى نفسى أعظم الأثر وقلت لو أن جميع الناس يربون أولادهم بهذه الطريقة.

القصة الثانية حدثت الأسبوع الماضى، عندما قامت المدرسة الإنجيلية بالمنيا، برحلة عائلية إلى بور سعيد، حيث أقمنا هناك فى دار الضيافة بالكنيسة الإنجيلية فى بور سعيد، وكان من بين المشاركين معنا فى الرحلة أستاذ وزوجته، التى لم تكن

فقط محجبة وإنما أيضاً منقبة. فى نهاية الرحلة سألت زوجها الأستاذ عبد العزيز (المدام انبسطت؟ وانت انبسط؟) فأجابنى بعفوية وحماس إننا نشعر بارتياح عميق وسعادة غامرة، فهذا هو التعايش السلمى الجميل الذى نحسد انسفنا عليه.

هذه هى خبرة التعايش إذا قارناها بما يحدث الآن سوف تصدمنا النتيجة. إذا صدم شخص مسيحى بسيارته بنتاً تصادف أن كانت مسلمة، تقوم الدنيا ولا تقعد رغم أن الجميع يعرفون فى داخلهم أنه لم يكن يعرف من هى ولا ما هى ديانتها. أى مشكلة تقع بين طرفين مختلفين فى الدين ينجم عنها أزمة كبيرة وتوتر عميق. فما الذى حدث لهذا البلد وأهله؟.

عندما طلبوا منى فى الهيئة أن أقدم قراءة مسيحية عن الفكر الدينى وخبرة التعايش، كان جوابى أننى شخصيا لا أعتقد بأن مشكلة التعايش فى مصر مشكلة دينية، إنما هى مشكلة اجتماعية. وأنا الآن أتفق مع الأستاذ الدكتور سالم فى كل ما قاله وأؤيده تماماً، لأن الدين أصلاً ليس به تعسف ولا كراهية، الدين مودة رحمة، وأستطيع أن أقول بدون أى مبالغة أنه قادر أن يتكلم عن الإسلام وعن المسيحية من وجهة نظر أؤيدها ونؤيدها جميعاً. ذلك أن المشكلة كما قلت ليست مشكلة دينية، تتعلق مثلاً بموضوع الصوم فى الإسلام وفى المسيحية، ولا ترتبط بجانب عقيدى فى الديانتين أو إحداهما ، فندعو واحد مسلم وأخر مسيحى لكى يعرضوا لنا أبعاد هذه المشكلة. نحن نتحدث عن أزمة تعايش جوهرها اجتماعى وتحتاج إلى علماء اجتماع منصفين، يقدموا لنا تحليلا لهذه المشكلة، بأسبابها والعوامل التى ساعدت على انتشارها ، وكيفية التعامل معها وحلها. الديانات لا ولن تتغير، لكن الإنسان هو الذى يتغير، البيئة والمناخ والظروف يتغيرون، وتلك هى المشكلة.

وأنا كما تعلمون لست أكاديمياً ولا عالم اجتماع، لكن عندى رأى شخصى فى الموضوع، نعم هو رأى شخصى لا يعبر عن الكنيسة فى المنيا، ولا عن الطائفة الإنجيلية، هو مجرد رأى شخصى، ليس حتى باعتبارى (رجل دين)، فأنا أصلا أعترض على هذا المصطلح، الذى يوحى بالكهنوت، وأنا أؤمن أن المسيحية لا كهنوت فيها. يوجد علماء دين، يوجد وعاظ، يوجد دعاة... لكن رجال دين، لا أعتقد. أنا أقول رأيي الشخصى باعتبارى مواطن مصرى، وطنى يحب بلده ويخاف عليها، لو أننى ولدت فى عائلة مسلمة لكنت مسلماً، ولو أى مسلم ولد فى عائلة مسيحية لأصبح مسيحياً.

يمكن تلخيص المشهد بكلمات قليلة أن مصر وحتى نهاية النصف الأول من القرن الماضى كانت تعرف التعايش الحقيقى، ولم تكن هناك توترات حقيقية أو مؤثرة فى العلاقات الإسلامية المسيحية، صحيح كانت هناك أحداث تقع بين فترة وأخرى لكن سرعان ما كانت تجد من يتصدى لها ويعالجها علاجاً حقيقياً، عكس ما هو سائد اليوم. فما الذى جرى وما هى أسبابه؟

أعرف أن الأسباب كثيرة وعميقة، ربما لا أستطيع التوسع فيها والإلمام بها، سواء بحكم التخصص، أو نتيجة للوقت المحدد والمحدود، لذا سأكتفى بإشارات موجزة لبعض الأسباب.

حتى النصف الأول من القرن العشرين كان نظامنا فى مصر ملكية دستورية، نظام ليبرالى، عبارة عن مجموعة من الأهداف تضم مختلف الناس، وكان هناك هدف وطنى يجمع الناس ويحركهم، وهو هدف الاستقلال، ولازلت أذكر شعار (الاستقلال التام أو الموت الزؤام) الذى جمع المصريين، كل المصريين حوله. كان هذا

هدف وطنى عام، بينما كانت هناك فى نفس الوقت أحزاب مختلفة ومتعددة، أسلوبه الخاص به فى العمل.

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت لها أهدافها، وكانت أهداف طيبة بلا شك، وقد عرفناها وحفظناها وتجمعنا حولها، لكن بعض التطبيقات تركت آثاراً سلبية ظهرت على المدى البعيد، كانت النوايا طيبة لكنكم تعرفون أن الطريق إلى جهنم مفروش بالنوايا الحسنة، كانت هناك شعارات جميلة، لكنها كانت مثل كلمة الحق التى أريد بها باطل، منها مثلا (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة)، الذى استخدم لخنق كل الأصوات.

المسألة الأخرى الأشد خطورة أن الثورة فى سعيها لكسب تأييد الشارع، حاولت استغلال الدين، وقادتها يعرفون جيداً أن الشارع المصرى بطبيعته شارع متدين، فأخرجت بذلك الدين عن رسالته الحقيقية. لا أعنى هنا شعارات من نوع (لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة)، فهذه شعارات عامة لها تفسيرات كثيرة. لكن أقصد – على سبيل المثال – أنه عند إلغاء الأحزاب صدرت جريدة الأهرام بمانشيت رئيسى يقول (هزم الأحزاب وحده)، كان عمرى آنذاك حوالى ٢٢ سنة ولم أفهم هذه الجملة، ثم عرفت لاحقا أنها ترتبط بأمور وردت فى القران، لكن فى موضوع مختلف تماماً، بينما أرادت الثورة من استخدامها أن تستغل حالة التدين التى يتمتع بها المصريون وتحظى بتأييدهم لقرار إلغاء الأحزاب. وعندما انتهجت الدولة النظام الاشتراكى، بحثت عن آيات فى القران والإنجيل تؤيد الاشتراكية، ثم عندما اتجهت إلى الرأسمالية فعلت الشيء نفسه. كما أن الثورة أعطت القيادات الدينية دوراً كبيراً غير دورهم الأساسى المتمثل فى الدعوة إلى الخير والحق والعدل

الدعوة إلى الإيمان والتقوى، فامتد دورهم إلى ممارسة نوع من الوصاية على الناس وحياتهم وحتى على ضمائرهم، وبما أدى إلى خلق كهنوت، بشكل ما، ليس موجوداً فى أصل الدين، فأصبحت الدولة - فى تقديرى - دولة دينية، بهذه الصورة أو تلك. المفروض فى رجال الدين، مع التحفظ اللازم على هذا المصطلح، أن يعلموا الناس ويرشدوهم، دون أن يعتقد أياً منهم أنه يدافع عن الله سبحانه وتعالى، أو أنه المتحدث باسم الله على الأرض، لأن من يصل إلى تلك المرحلة يصعب أو حتى يستحيل الحوار معه، إذ كيف يمكن أن نختلف مع من يعتقد أنه يعبر عن رأى الله، أو كيف يتنازل من يتصور أنه يملك الحقيقة المطلقة؟. المشكلة إذن، كما أراها، ليست فقط فى شعار واسع يحتمل تفسيرات لا أول لها ولا أخر، مثل (لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة)، لكنها فى فهم دور ووظيفة الدين، الذى يجب أن يكون قوة ناقدة لكل نظام. الحكام بشر، معرضون للخطأ والضعف، ووظيفة الدين هنا مواجهة الخطأ والنقص، الدين يجب أن ينتقد أى نظام إذا لم يطبق الحق وإذا لم يطبق العدالة، إذا لم يطبق المساواة، إذا لم يطبق الخير، إذا لم يطبق النقاوة. الدين قوة ناقدة لكل نظام، وليس فكرة مؤيدة للنظام.

أنا أشجع الدولة المدنية، لكن ما هى الدولة المدنية؟ الإنجليز يسمونها Civiler Society، وهى الدولة العلمانية، التى لا يحكمها كهنوت فكر معين، وأنا لا أريد أن أدخل فى مناقشة مدلولات الألفاظ، لكن لا أستطيع تجاهل حقيقة أن تعبير "علمانى" أصبح تعبيراً مكروهاً جداً، حيث ارتبط فى الذهن بالإلحاد والكفر، مع إن هذا غير صحيح، فالدولة المدنية تحكمها قواعد الإنسان وقيمه وتنادى بالحق والخير والعدالة والمساواة والجمال، بصرف النظر عن أية اختلافات عرقية أو دينية أو جنسية (بمعنى النوع).

الدولة المدنية تشجع كل فرد أن يمارس طقوسه الدينية بحرية، وتترك لكل فرد أن يرتدى ما يشاء دون أن تتدخل فى اختياراته، يريد أن يتحجب فليكن، أن يتنقب له كامل الحرية، يبقى سافراً هذا حقه، يأكل حسب شرائع دينه، دون أن يفرض هذا على غيره من الناس. على العكس تماً من الدولة الدينية التى تفرض سلوكاً وفكراً بعينه على الناس، وأنا لا أقول هذا باعتبارى مسيحيا، لكن باعتبارى مواطناً مصرياً، والدولة الدينية لها نفس المسلك، سواء كانت دولة دينية مسيحية أو إسلامية، فهى دائما تتصرف وكأنها تملك سلطاناً إلهياً، تتصرف بموجبه، ولا يملك أحد أن يناقشها. والأمر لا يختلف كثيراً عندما يحاول البعض الحديث عن «دولة مدنية ذات مرجعية دينيه»، لأننا سنواجه نفس المشكلة، من الذى سيفسر النصوص الدينية؟ وهل سيعطى لغيره حق التفسير والاختلاف؟ أم انه سيحتكر وحده التفسير وعلى الجميع الالتزام به سواء كان تفسيراً وسطياً معتدلاً يتفق مع جوهر رسالة الدين، أم تفسيراً متطرفاً متشدداً؟. أنا أعتقد أن المرجعية الحقيقية التى تحكم الدولة المدنية هى العدل والمنطق والحق والمساواة ... الخ.. وهذه كلها من صفات الله سبحانه وتعالى. ولو كان نظامنا نظاما مدنيا بالحق لكان هناك تداول حقيقى للسلطة، بدلا من أن تحتكر جماعة أو أفراد أو وزارة السلطة لنفسها وتمارسها بكيفية لا نستطيع أن نتصرف إزاءها بشيء.

لو أراد الباحث المنصف أن يبحث فى نصوص الدين فإن عليه ألا يقتطع النص من سياقه، وعليه أن ينظر إلى النص فى إطاره التاريخى الاجتماعى، وإلا فإنه سيخرج علينا بنتائج قد تؤدى إلى تدمير العلاقات الاجتماعية بين الناس وربما تدمر الناس أنفسهم. وربما كان ما ذكره الصديق الدكتور سالم مثال نموذجى على ذلك، عندما أشار إلى القول «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا....». فهذا القول ما لم

يفسر فى إطاره التاريخى وظروفه وأسبابه، يمكن أن يؤدى إلى إشعال الحروب فى كل العالم.

فى كل دين سوف نجد آيات تبين أن هذا الدين هو الأفضل، وأن المنتمين له هم أفضل خلق الله، وأن غير المنتمين له مصيرهم جهنم وبئس المصير، والمستقبل سوف يشهد اكتساح هذا الدين لكل الأديان الأخرى وسحقها... هذا موجود فى اليهودية والمسيحية والإسلام.

فى نفس الوقت نجد نصوصاً أخرى، فى مختلف الديانات أيضاً، تقول بغير ذلك، فتتحدث عن أن جميع الناس هم خليقة الله، وأن الله صنع من دم واحد كل أمة من الناس، وأن أكرم الناس عند الله اتقاهم..الخ... وعلى الباحث الجاد والنصف أن يعرف كيف يتعامل مع هذه النصوص بما يتفق وجوهر رسالة الأديان، من حيث هو حق وعدل ومساواة.

تحضرنى الآن فى هذا السياق، قصة حكيم كان يسكن فوق قمة جبل ومشهور عنه الحكمة والقدرة على إرشاد الناس ومعرفة الخطأ من الصواب، واكتشاف الصحيح، وذات مرة أراد مجموعة من الأولاد أن يسخروا من هذا الحكيم، فاصطادوا عصفوراً، وأطبق أحدهم يده عليه، فلم يعد ظاهراً من العصفور سوى جزء صغير، وذهبوا إلى الحكيم يسألونه ما إذا كان هذا العصفور ميتاً أو حياً، وفى نيتهم أنه إذا قال الحكيم إن العصفور حى، فسوف يطبق الولد كفه بقوة على العصفور ليموت، أما إذا قال الحكيم إن العصفور ميت فسوف يفتح الولد يده فوراً ليطير العصفور، وفى الحالتين يكون الحكيم قد وقع فى الخطأ، لكن الحكيم نظر إلى وجه الولد الممسك بالعصفور وأجابه كما تريده يا بنى سيكون. وهذه بالضبط هى مشكلتنا مع التفسير.

الآن في مصر عندما تقع مشكلة بين مسيحيين ومسلمين، تسارع مختلف الجهات الدينية والسياسية والأمنية لعلاجها باللقاءات والقبلات والأحاديث الجميلة عن التسامح والمحبة...الخ.، وهذه محاولات مشكورة تدل على انشغال مختلف القيادات بالسلام الاجتماعي، لكنها محاولات شكلية وسطحية وغير كافية لأنها لا تحاول أن تبحث في الأسباب الحقيقية لما جرى، والمناخ السائد في البلاد، ولا تتعرض – هذه المحاولات – للعوامل المترسبة في النفوس المتراكمة فوق بعضها على مدع سنوات وسنوات.

لقد ذكرت في حديثي أحد هذه العوامل المهمة وهو استغلال الدين بواسطة الساسة وإخراجه بعيداً عن رسالته الحقيقية في تهذيب النفوس، لكن هناك عوامل أخرى مهمة أشير إليها بإيجاز:

– أسلوب التنشئة والتربية في المدارس، لا أريد أن أطيل في هذا الجانب لكنكم تعرفون كيف كان وكيف أصبح. فقط أريد أن أتساءل: هل تذكرون وقت أن كنا ننشد في طابور الصباح (مصر العزيزة لي وطن)؟ لماذا اختفى هذا النشيد؟

– ضعف الاهتمام بالقضايا الوطنية التي تشغل البلد وتهمها.

– التركيز على مجرد الانتماء للدين شكليا.

– أثر الإعلام في غرس الأفكار عند الناس.

– دخول العامل المادي في الاستحواذ على ولاء الناس.

– تأثير البترودولار الخليجي والدولار الأمريكي.

– التركيز على المظهريات في الدين، وأنا أشعر إن زيادة الاهتمام بالمظهريات دليل على إن جوهر الإنسان خاوي.

تغيير المناخ السائد ليس أمراً سهلاً ولا يتحقق بقرار أو قانون، أنه عملية متصلة وطيلة المدى، تشمل كل مناحى الحياة.

مبدأ المواطنة يحتاج إلى تفعيل حقيقى، من خلال مشروعات وأعمال مشتركة يقف فيها المسلم مع المسيحى فى ذات الخندق. والمهم أن نبدأ، وإلا فإننا سنواجه مستقبلا سيناريو بالغ السوء، سوف تخترق مصر كل مصر بمسلميها ومسيحييها. المصريون، كل المصريين يحتاجون إلى بعضهم البعض، والتنافس بين المسيحيين والمسلمين يجب أن يكون تنافساً فى التقوى، فى طهارة النفس، فى عفة اللسان، فى مكارم الأخلاق.

وأخيراً أود أن أقول لأخوانى المسيحيين، حافظوا على علاقتكم الجميلة بإخوتكم المسلمين. وأقول لإخوانى المسلمين حافظوا علينا نحن المسيحيين، ثم أقول للاثنين إن وجودنا معا هو التركيبة السحرية لاستمرار مصر. وما لم يحدث ذلك، سوف يسعى الجيل الشاب من المسيحيين إلى الهجرة كلاجئين، بكل ما فى اللجوء من معاناة ومتاعب، ولن يكون المسلمون وحدهم سعداء فى البلد. مصر هى مصر النيل والأهرام والتعايش بين المسلمين والمسيحيين، مصر الحضارة المتعايشة والمتماسكة والثابتة عبر القرون.

ودعونا نسترجع – معاً – النشيد الذى تعلمناه فى طفولتنا:

مصر العزيزة لى وطن وهى الحمى وهى السكن

فيما مضى رجحت على كل الممالك فى الأمم.

شملت معارفها الملا فى كل قطر أو زمن.

والآن قل مصيرها وتقدمتها غيرها هبوا اعملوا لرقيها.

رؤى وآراء

ق. إيهاب سمير: لا أعتقد أن مشكلة التعايش المشترك تكمن فى النص الدينى، لكنها توجد فى تفسير وتأويل الدين. ونحن المصريون لسنا شعباً متديناً، كما هو شائع، لكننا شعب متعبد، وهناك فارق كبير جداً بين الاثنين. فى دور العبادة (الكنيسة أو المسجد) نبدو فى منتهى الخشوع والتقوى والبر والإيمان، لكن ما أن نخرج إلى الشارع فإن سلوكنا يبتعد كثيرا وبمسافات كبيرة جدا عن مبادئ الدين ونصوصه. والتحدى أمامنا هو كيف نحول العقيدة إلى سلوك؟، وكيف نجعل من المبادئ السامية فى الدين (المسيحى والإسلامى) مرشداً لنا فى معاملاتنا وتصرفاتنا اليومية؟ كيف يمكن أن ننقل روح الخشوع والتقوى من داخل الكنيسة والمسجد إلى الشارع فى تعاملنا اليومى. إذا نجحنا فى هذا التحدى لن تعود أمامنا مشكلة اسمها التعايش المشترك.

لدينا فى المسيحية مدرسة اسمها «مدرسة الوعظ التفسيرى»، وهى تقوم على كيفية تفسير الكتاب المقدس بما يحكمه النص، وضرورة العودة إلى ما كان يفهمه المستقبل (بالكسر) الأول للنص، وبالتالى نستخلص القيم والمبادئ والمفاهيم المسيحية، وإلا يفقد النص صلاحيته، وحاشا لكلمة الله أن تفقد صلاحيتها فى أى عصر من العصور. هذه المدرسة فى التفسير هى النقيض الحقيقى لمدرسة القص واللزق التى تجعل الإنسان قادرا على أن يجد الشيء ونقيضه فى النص الدينى.

أريد أن أقول إننا مطالبون بتفسير النص الدينى فى سياقه وظروفه التاريخية بعيدا عن الاقتطاع من السياق والتعسف فى التفسير.

ق. إيهاب حلمي: أود أن أشكر فضيلة الشيخ الدكتور سالم وأستاذى الدكتور القس فايز فارس، تكلمتما فأحسنتما، لكننى أشفق عليكما وعلى كل رجل دين مستنير، لأن معركة الاستنارة طويلة وشاقة ومتعبة ومؤلمة، وذلك للأسباب التالية:

١ - هناك خطاب دينى شعبى متزمت ينادى بالفرقة وعدم التعايش.

٢ - ما نراه من بعض المؤسسات الإعلامية والفضائيات التى تقدم مادة تدعو إلى التمييز وتشجعه وبما يجعل التعايش فى حالة دائمة من التوتر.

٣ - سلوكيات بعض الجماعات المتشددة.

٤ - الأحداث التى تحدث فى منطقتنا وتتستر باسم الدين.

لذلك أرى أننا نحتاج إلى خطاب دينى معتدل مستنير يدعو إلى التعايش والمساواة، نحتاج إلى خطاب دينى حقيقى يكشف زيف ويُبطل الخطابات الأخرى بالمنطق والحجة.

أريد أن أشير فى الختام إلى حقيقة مؤلمة وهى ما كتبه اللورد كرومر فى مذكراته فى بدايات القرن الماضى، عن الشعب المصرى قائلاً: إنه لا يمكن التمييز بين المصريين سوى أن بعضهم يصلى يوم الجمعة والبعض الأخر يصلى يوم الأحد. لكن قبل أن ينتهى القرن كان من السهل جداً التمييز بينهم فى باقى أيام الأسبوع، والمظاهر كثيرة وتعرفونها جميعاً.

السفير عادل العدوي: أتفق بنسبة ١٠٠٪ مع ما قاله الشيخ الدكتور سالم والدكتور القس فايز، لكن للأسف المقارنة بين هذا الكلام الجميل وواقع الحال تبدو مريرة ومؤلمة. ومعذرة فأنا أحمل الشيخ سالم المسئولية، لأن وزارة الأوقاف هى الوزارة المسئولة عن التغيير، وعندها كل الإمكانات أن تعمل كل ما تريد، وخاصة فى المساجد والجوامع. لماذا – مثلا – لا تنظم الوزارة دورات تدريبية للائمة؟ أرجوكم المسألة أصبحت حياة أو موت، والمسئولية ملقاة على عاتقكم، ولديكم كل الإمكانات والحال لا يحتمل التأخير.

ق. رفعت فتحي: اتفق مع الذين سبقونى فى شكر المنصة الشيخ سالم والقس فايز. الحقيقة شعرنا بالفعل بوطنية صادقة ومتدفقة وبفكر راقى ومستنير، د. سالم تميز بالحماسة الشديدة وهو يعرض هذا الأمر ولو تمثلنا به فى حماسه لحلت الكثير من الأمور، تميز أيضاً بعدم ادعاء امتلاك الحق المطلق، قال: هذا هو ما أعلمه. أنا أجتهد وقد يكون اجتهادى صائباً، وهذا الأمر بالفعل نحتاجه، مرات نقول هذه الكلمات، لكن ليس عن شعور صادق فى دواخلنا، أمام هذا الفكر الصادق والمستنير دعونى أتساءل، لماذا لا يكون د. سالم عبد الجليل ومن هم على شاكلته من الذين يعلموننا دائماً فى القنوات الفضائية بدلاً من الصور التى أصبحت مكررة، مكررة فى كل شيء، لماذا؟ د. سالم عبد الجليل أيضاً قدم لنا مثلاً مهماً فى التأويل: «وقاتلوا الذين يقاتلونكم» حتى يؤمنوا وهنا أتساءل وأوجه السؤال للدكتور سالم يا ترى من هو الذى يؤول؟ وأيضاً هل يمكن أن يجتهد الشخص فى إخراج تأويل جديد يختلف عن التأويلات القديمة، أم أننا مرتبطون بكل ما ورد إلينا فى التراث من تأويلات؟. جناب الوالد د. فايز ركز على أن الدين هو الذى ينتقد النظام، ويعيد

الأمور إلى نصابها ويحرص أن تكون الأمور سائرة فى عدل وفى سلام ونحو الحق ونحو الفضيلة، فإذا كانت مرجعية الدولة دينية فلا يمكن أن يقوم الدين بهذا الدور، بينما الدولة ذات المرجعية الدينية تدعى أنها تحكم بما أنزل الله، فهل ترون - والسؤال للدكتور فايز - أن الاصطلاح هو العلمانية بكل ما يحمله هذا المصطلح من سوء فهم أو من معانى غير مفهومة على الأقل.

أ. د. حازم حسني: شكراً سيادة الرئيس، الحقيقة سعيد جداً بالمداخلتين، ولن أشير إلى ما قيل لأننا كلنا نتفق عليه، لكننى سأتوقف أمام ما لم يقل فربما يكون الأهم. الأب العزيز د. ق. فايز فارس -وأنا أستخدم كلمة «الأب» ليس بالمعنى الدينى وإنما بالمعنى الذى اختاره هو- فكرة اتهام الثورة فقط أو اتهام السياق السياسى بأنه وحده المسئول عن التحولات التى حدثت فى المجتمع المصرى، أعتقد إنها جزئياً صحيحة، لكن الوقوف عندها يعنى إغفال جانب مهم للغاية، أعتقد أننا لا نلتفت إليه كثيراً وهو دور التقدم التكنولوجى الذى حدث خلال نفس هذه الفترة. ولا أظن أنها مجرد مصادفة أن فترة السبعينات من القرن الماضى، التى حدث فيها التحول، هى نفسها الفترة التى بدأ فيها الكاسيت يجتاح المجتمع المصرى، بعد هذا بدأت الفضائيات وبدأ الإنترنت الخ. مع التقدم التكنولوجى حدث تغير مهم للغاية يجب أن نلتفت إليه، أن الوعظ الدينى لم يعد داخل المسجد أو داخل الكنيسة بل أصبح فى التاكسى وفى الشارع وفى الميدان العام... الخ .. وهو ما يستدعى مجهوداً كبير من المشتغلين والمهتمين بالقضايا الدينية، فى مراجعة المضمون أو المحتوى الدينى للخطاب، لأنه على الملأ يصبح للكلمة مداول خطير يختلف عن مدلولها وهى داخل حوائط لا يرتادها إلا أصحاب الشأن. الحديث الذى تفضل به الشيخ د. سالم عبد

الجليل، حديث مهم ولكنه يستدعى بعض الأسئلة. فضيلته تحدث عن الضرورات الخمس، وتحديداً العقل باعتباره أحد هذه الضرورات التى يجب الحفاظ عليها. السؤال: كيف؟ على سبيل المثال الشيخ د. على جمعة كتب مقالة فى جريدة الأهرام يوم ١٥ مارس ٢٠٠٧، حمل فيها حملة شعواء على من أسماهم أصحاب العقل!! وأعلى فى نفس الوقت من شأن العلم!! وأنا لم أفهم فقرأت المقالة مرة ثانية، فاكتشفت أنه يقصد بالعلم ما أسميه أنا "بالنقل" وبالتالى يصبح العقل مذموماً ويصبح النقل ممدوحاً، وكان يجب أن نتوقع وطالما أننا نحمل على العقل هذه الحملة الشعواء، علينا أن نتوقع أن نصل فى النهاية إلى ما وصل إليه الشيخ على جمعة بعد هذا.

الوظيفة ليست على أساس دينى، لكن ماذا عن الولاية؟ وخصوصاً الولاية العظمى؟ أعرف أننى أطرح سؤالاً شائكاً، لكنه ضرورى.

التحاكم إلى الشريعة، كل حسب شريعته، هذا يصح فى الشأن الدينى، ولكن هل يصح أن يكون القانون العام الذى يحكم مجتمعاً يفترض فيه أنه يمثل دولة واحدة أن يكون معتمداً على شريعة -سواء شريعة الأكثرية تطبق على الأقلية، أو شريعة كل فئة تطبق على نفسها- لأنه لو قلنا إن للمسلمين فى مصر شريعتهم وللمسيحيين شريعتهم، إذن نحن لا نتحدث عن دولة واحدة، نحن نتحدث عن دولتين فى إطار جغرافى واحد.

«استوصوا بأهل مصر خيراً» هذا حديث أنا أفهمه بأن الرسول (ص) وجهه ليس للمسلمين، وإنما لغير المصريين، والإصرار عليه يعمق فكرة أن المسلمين فى مصر جاءوا من جزيرة العرب بوصية، أنا شخصياً أرفضها، وأنا مصرى وجذورى

مصرية، ولا أفهم كيف يكون مطلوباً منى أن أستوصى خيراً بأهل مصر؟، هذا الحديث موجه لغير المصريين كى يحسنوا معاملتنا من موقع الند وليس من موقع صاحب السيادة.

أختم بالقول إننى سعيد جداً بما قيل فى الكلمتين عن استخدام المصطلح أو اللفظ أو الكلمة فى معنى خارج معناها الحقيقى وبالتالى تقود المجتمع إلى مهالك كثيرة، وهنا يجب أن نتساءل سؤالاً مشروعاً حول مدى سكوتنا عن المسكوت عنه. أخشى ما أخشاه أننا ننزلق وراء نفس ما نعيبه على المتطرفين، نعيب على المتطرفين أنهم ينتقون نصوصاً دون سياقها العام، بينما نحن ننتقى أيضاً نصوصاً ونترك غيرها، هم ينتقون نصوصاً تدعو إلى العداوة أو توحى بها، ونحن ننتقى النصوص التى توحى بالسلام ونترك أموراً أخرى، فى الإسلام هناك سورة كاملة، هى «سورة مريم»، يمكن أن يقرأها المسيحى فى كنيسته دون أن يشعر بأى شيء غلط من وجهة نظر عقيدته، لكن إذا قرأ بعد هذا سورة الملائكة فسيصاب بالفزع، هنا يجب أن تكون لدينا الشجاعة بأن نقول بأن هناك آيات، سواء فى الجانب الإسلامى أو فى الجانب المسيحى، تثير شيئاً ما، ونتحلى بما يكفى من الشجاعة اللازمة لإعادة قراءة النص من جديد لنفهم لماذا أو بأى معنى جاءت هذه الآيات الشائكة فى الجانبين، المعنى ورد ضمناً فى الكلمتين، ولكن إجرائياً ماذا فعلنا كى نتصدى للمقولات التى تثير الاختلاف.

أ. د. عاصم الدسوقي: عندى كلمة بسيطة، بعد التحية الواجبة، حول مسألة الرجوع إلى النصوص، أعتقد أن مرجعية النصوص غير مجدية فى موضوع التعايش، لأنه لا يوجد اختلاف أو خلاف بشأن النصوص، لا أحد يحاجج آخر

فى النصوص فهى نصوص قائمة وثابتة وتكرارها فى غير موضعها يؤدى بنا إلى مشكلة أو مشاكل. من عندما نتحدث مثلاً عن اختفاء المساواة فى موضوع اجتماعى، يأتى الرد الرسمي: «الدستور لا يفرق»!! طبعاً لا يوجد دستور فى الدنيا يقوم على التمييز، وبالتالى لا يجدى إن أرجع إلى النصوص للحكم على أى حالة. فى تقديرى تكمن المشكلة فى الاختيار للقياس، - مثلاً - بعض الناس يقولون «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون» ولا أعرف لماذا لا يعودون مثلاً إلى «لا تهدى من أحببت لكن الله يهدى من يشاء»؟ هذه هى المشكلة، اختيار المرجعية، هذا نص وهذا أيضاً نص، لماذا نختار نصاً دون الأخر؟ وهل يمكن الوصول إلى منطقة وسطى بين الاثنين؟، وكيف؟. أما توظيف الدين يا سيادة القس، فهذا شيء معروف ومستمر، شرقاً وغرباً، قديماً وحديثاً، ولم يكن قادة الثورة هم من اخترع التوظيف الدينى.

ق. راضى عطا الله: عندى بعض التساؤلات السريعة. أولاً حول العلاقة التاريخية بين المؤسسة الدينية والسلطة، هل كان للمؤسسة الدينية (فى كل الأديان) وعلى مدار التاريخ أى دور تقدمى؟ هل لعبت دور الضمير للحاكم؟ أم أنها كانت دائماً خادمة للسلطة تغض النظر عن، ولا أريد أن أقول تكرس، الظلم والاستغلال؟ لا أريد أن يكون هذا هو موضوعنا، أنما فقط مجرد سؤال تعليقاً على ما ذهب إليه أحد المتحدثين بخصوص علاقة المؤسسة الدينية بالسلطة.

النقطة الثانية، موضوع المطلق والنسبى، ما هو مفهومنا للمطلق والنسبى وما هى حدود كل منهما؟، أنا أرى أنه حتى نتاج الفكر البشرى فى الفقه واللاهوت أصبح عقيدة، المطلق لم يعد هو النص الدينى وحسب، إنما امتدت حدوده لتشمل

أيضاً الفقه واللاهوت، الذى أصبح فى نظر البعض غير قابل للنقد أو التجديد، فأصبحنا فى عصر يحكمنا فيه الأموات. فاختفت ثقافة التعايش بعدما سيطر علينا فكر بشرى ذهب فى تفسيره للنص الدينى مذهباً متشدداً لسبب أو لأخر. موضوع التأويل أيضاً من المواضيع المهمة جداً، عندنا فى المسيحية شيء اسمه الخلفية التاريخية، عندما أتناول آية فى الكتاب المقدس يجب أن أعود إلى الخلفية التاريخية، والحدث الذى استوجب هذه الآية. ولا أريد أن أسأل فضيلة الشيخ سالم كم من الشيوخ يقبلون تأويلكم للنصوص، لكنى أسأل كم من العامة تقبل هذا التأويل؟. سؤال أخر لفضيلة الشيخ سالم أيضاً، لمصلحة من إحياء ابن تيمية ومن هم على نفس الطريقة، على حساب الفكر المستنير الذى قدمتموه وتقدمونه؟. وهل لازال هناك أمل أن تقود المؤسسة الدينية حركة نهضة، أم ستبقى المؤسسة الدينية غائبة عن الواقع. أشير فى النهاية إلى حادثة حصلت سنة ١٨٣٢ عندما قرر محمد على إنشاء مدرسة لتعليم الفتيات، عندها خرج رجال الدين إلى الصحراء، لأن تعليم الفتاة وبالتالى خروجها من البيت، هو من علامات الساعة كما قالوا بالنص، فخرجوا إلى الصحراء، ولم يرجعوا حتى الآن.

أ. رياض سيف النصر: الحقيقة أنا سعدت جداً بكلام د. سالم، لكن لما عرفت أنه هو نفسه مدير الدعوة والإرشاد بوزارة الأوقاف سعادتى تراجعت قليلاً، لأنه إذا كان مدير الدعوة والإرشاد لديه كل هذا الوعى وكل هذه الاستنارة، فلماذا يتكرر ذات السيناريو دائما، مصلون يخرجون من المسجد لمهاجمة بيوت وممتلكات وكنائس المسيحيين، من قنا إلى القليوبية مروراً بالعياط؟ ولماذا نسمع دائماً فى صلاة الجمعة، وأنا اسمى رياض سيف النصر، وأصلى الجمعة حاضراً، وأسمع

دائماً كلاماً فى غاية الغرابة لا علاقة له إطلاقا بكل هذا الوعى الذى يتمتع به مدير الدعوة والإرشاد، إلا علاقة الضد والنقيض. ما هو دوركم فى توعية الناس وإعادة تثقيف الدعاة؟ وما هو مصير الدعوات المتكررة دائماً من أجل تجديد الفكر الدينى؟. إن الأمر حتى الآن لا يتجاوز حدود المبادرات الشخصية، عندما أتصل بالسيد وزير الأوقاف، وهو رجل واعى جداً ويتمتع بدرجة عالية من الاستنارة، لأبلغه بما أسمع من خطيب الجامع المجاور لى فى مدينة نصر مثلاً، فيبادر باتخاذ الإجراءات اللازمة، لكن إلى متى يستمر هذا الوضع؟ وهل يمكن للمبادرات الفردية أن تكون حلاً؟. كنت أتمنى أن أسمع منكم نقداً ذاتياً عن مسئولية الجامع فى توجيه تفكير ووعى الناس باتجاهات سلبية. ونحن نعرف أن دور الجامع لم يعد قاصراً فقط على الدور الدينى، وإنما هناك أيضاً دور اجتماعى متسع، يتمثل فى العلاج والدروس الخصوصية وحل الكثير من المشاكل الاجتماعية، وبالتالى فإن الناس عندما تسمع الشيخ الذى يحل مشاكلها، فإنها تتأثر به وتتشبع بما يعطيه لهم من مفاهيم، وهذه كارثة حقيقية. مصر تواجه فعلا خطراً حقيقياً، وتلك مسئوليتكم كرجل واعى ومستنير، ومسئولية وزارة الأوقاف.

الشيخ أحمد عشيبه: اشكر د. سالم عبد الجليل على ما طرحه من عرض مستنير، واشكر القس فايز على وضوحه وجرأته وصراحته ولأول مرة، من خلال رحلة هذا المنتدى الطويل، أسمع ألفاظ سيء وأسوأ، وأن أصل إلى صراع الأديان، وكلام عن أن الإسلام يريد أن يسحق ويقتل ويقضى على غيره من الأديان، وأقول له لقد قلت أنت تملك النصوص، فأين هذه النصوص التى تزعم أنك تملكها، ورئيس الجلسة يقول آه لو عمل الناس بالكلمتين الرائعتين للدكتور سالم والقس فايز لاختفت

المشكلات تماما، حسب نص كلامه، ولكننى أجد أن هناك تناقضاً كبيراً وبغيضاً بين هذا وذاك. لقد قرأ علينا قال الله تبارك وتعالى «يا أولوا الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء» فألا يعجبنا الوضوح والاستنارة حتى نأتى على الأفضل والورد الجميل، بحفنة تراب من فكر متهالك ونضعه على هذا الورد. ثانياً، كون المثقف والمفكر والكاتب والصحفى لا يفهم العبارة ولا معناها من العالم أو الشيخ، فعليه أولاً قبل أن يتهكم بأسلوب سخرية أن يتصل بهذا الشيخ وأن يحاول فهم العبارة وخاصة أننا قمة المثقفين وقمة العقلاء وقمة المفكرين، القس فايز يتكلم ويمجد فى المجتمع المدنى القائم على العدل والمنطق والحق، ولا تعجبه النصوص الدينية، هذا حقه، لكنى أسأل على أى أساس يقوم المجتمع المدني؟ ومن الذى يشرع له؟ أيخلق ويمشى ويعيش عبث؟ أم هناك قوانين تحكمه وتعدل من مساره وتنظم حياته؟ إن كلمة المجتمع المدنى كلمة مطاطة وهى مستغربة ومستوردة وآتية لنا ونحن نرددها، بينما الله سبحانه أكرمنا وتعالى أعظم كرم فى مصر، فى مصر الأمن والأمان، لأننا أهل دين، مسلم ومسيحى، وإن كان البعض لا يرغب فى العيش تحت مظلة هذا الدين الحنيف السمح مسلماً كان أو مسيحياً، كل على عقيدته. يقول إن المجتمع المدنى القائم على العدل والمنطق، والله يأمر بالعدل والإحسان، أليس هذا وحى من السماء نزل، وهذه أرجى آية فى كتاب الله سبحانه وتعالى نزلت، إن الله يأمر بالعدل والإحسان، فمن الذى يأمر بالعدل غير الله؟ ومن الذى يقيم العدل فى الأرض سوى الله سبحانه وتعالى، أبشر من البشر يشرع لبشر أم أن هناك وحى نزل ومسيحية نزلت ونزل بها المسيح عليه السلام ونزلت الأديان جميعاً؟ ومن أجل ذلك كان على الطبقة المثقفة الواعية المدركة، إذا أرادت أن تعرف فعليها أن تذاكر وأن تطلع وأن تقرأ حتى لا تشوه الصورة و أن نتفق جميعاً على كلمة سواء.

نشأت هلال: نحن نجلس هنا فى الساحل الشمالى، نتكلم كلمات رائعة جميلة، بينما الاحتياج الحقيقى عند رجل الشارع، المشكلة: كيف نوصل هذه الأفكار والمعانى والقيم إلى رجل الشارع؟. نحن نتحدث هنا عن مصر الأمن والأمان بينما أن لم أشعر لا بالأمن ولا بالأمان فى زاوية عبد القادر ولا فى الدخيلة ولا فى قرية بمها. وأود أن أسأل الفاضل د. سالم عن هذا الكلام الذى قاله وأثلج صدورنا جميعاً: هل تدرسون هذا الكلام فى الأزهر؟ هل تطلبون من شيوخ الجوامع أن يبلغوا هذا الكلام للشعب وللمسلمين؟ بالنسبة للوالد د. فايز، ذكرت حضرتك موضوع الكهنوت، ألا تشعر معى أننا نعود الآن مرة أخرى لسطوة الكهنوت؟ من أيام الفراعنة والكاهن مسئول عن كل شيء، من التحنيط إلى الهندسة والعمارة والطب، وفى القرن السادس عشر كان الأمر كذلك أيضاً فى أوربا، الكاهن مسئول عن كل شيء ويعرف وحده كل شيء، الآن يبدو لى أن أننا نعيد إنتاج نفس الحالة. واحد محتاج نقل قلب، نقل كبد، نرجع لرأى الدين، واحد يفكر فى وضع فلوسه فى بنك يعود إلى رأى الدين...الخ... أليست هذه عودة إلى عصر الكهنة؟ متى يمكن أن نفصل بين الدين من جانب والاقتصاد والدين والطب والعلوم الأخرى من جانب أخر؟.

الشيخ خالد فياض: هى رسائل سريعة، أولاً نحن نتفق جميعاً على أننا نرفض الدولة الدينية، نحن المسلمين نقول بأننا لا نرضى بالدولة الدينية، لكن النقطة التى ذكرها القس فايز، وربما كان فيها شيء من التهكم فى العرض فقط، إنه كيف تكون الدولة مدنية ولها مرجعية إسلامية؟، بينما الذى يعرف طبيعة الشريعة الإسلامية وما تتميز به من أصالة وتطور وسعة ومرونة، وتوازن بين العقل وبين العاطفة،

وحقيقة تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والحال، الذى يعرف كل ذلك يثق فى تطور التشريع الإسلامى، أو تطور الشريعة بمعنى أدق، وصلاحيتها لكل زمان ومكان. الإسلام لا يعرف الكهنوت، ولا يعرف الرهبنة، وفى حكم المرجعية الإسلامية عرفت الدنيا العدل، الحرية، الشورى، المساواة، حق الأمة فى عزل الحاكم، حق الأمة فى محاسبة الحاكم. هل نسينا السيدة التى أوقفت سيدنا عمر (رضى الله عنه) على المنبر عندما أراد أن يحدد مهور النساء فقال لها سيدنا عمر أصابت امرأة وأخطأ عمر؟ الدنيا نسيت إن سيدنا عمر الذى اتصف بالشدة والقوة فى تنفيذ الحق، كما ذكر الشيخ سالم، والذى قيل له لو وجدنا فيك اعوجاجاً لقومناك بالسيف. أعتقد أننا لو رفضنا الديمقراطية التى تجيء إلى الحكم بسلطة ذات مرجعية إسلامية، ستكون ديمقراطيتنا معوجة.

أ. حلمى نمنم: كلام الدكتور سالم أثار فىَّ مزيجاً غير متجانس من المشاعر، حيث أشعرنى بالسعادة لأنه استند إلى هذه النصوص الجميلة الواضحة المحددة، لكنه فى نفس الوقت أشعرنى بالقلق لأن هناك نصوصاً أخرى فى القرآن الكريم يمكن أن تضرب هذه النصوص التى أختارها سيادته، ولعلى أكتفى بإشارة الدكتور عاصم الدسوقى إلى نصوص الحاكمية على سبيل المثال، والتى خرج منها فكر سيد قطب وفكر كافة الجماعات الأخرى التى تقتل وتذبح، والتى لها السيادة الآن بكل أسف، فالكلمة العليا فى مصر الآن ليست للنصوص التى اخترتها سيادتك للأسف. وحقيقة الأمر أننى أشعر بقلق عميق عندما نعود فى كل شيء إلى النص الدينى، وخاصة أننا نفتقر إلى الآن لوجود مدارس معتبرة ومحترمة فى تأويل النص. دعونا نكون أكثر صراحة ووضوحاً، إذا أردنا أن نكون معاصرين فعلا، فإننا نحتاج

-أولا- إلى فقه كامل معاصر وجديد، لأننا حين نعود إلى الفقه القديم فى هذا الزمن المغاير للزمن الماضي، يوقعنا في مشاكل لا أول لها ولا أخر، يعنى مثلاً فضيلة الشيخ سالم أخذ نصاً، لكن المفتى يمكن أن يعتمد نصاً أخر، وفى النهاية، فضيلتكم موظف بينما هو المفتي!، بمعنى أن الأمر لم يزل خاضعاً لأهواء واختيارات شخصية. ونحن نعلم، منذ زمن، أن الدين كالحبل المطاط، في أى اتجاه تسحبه ينسحب معك، تريد حرية تجد فيه حرية، تريد اشتراكية يعطيك، تريد حرباً مع إسرائيل تجد فيه ما يدعمك ويسندك، تريد كامب ديفيد يبرر لك ما تريد...الخ.. الدين مرن يمكن أن يعطيك الشيء ونقيضه، فالمشكلة إذن هى كيف نصيغ ونضع ضوابط استخدام الدين؟. وكما قلت فإن الكلمة العليا ليست للنصوص الجميلة التى اختارها فضيلة الدكتور سالم، فنحن لا نسمعها في المساجد، كما أنها لم تطبق كثيراً فى التاريخ الإسلامي، وإلا بماذا نفسر حروب الردة فى عهد أبو بكر؟ وبماذا نفسر قصة دخول العرب إلى مصر وهناك الكثير من المراجع تؤكد إنه لم يكن فيها استوصاء بالخير، ولم يتم فيها إعمال هذه النصوص؟. أريد أن أقول إن درس التاريخ مؤلم، ودرس الواقع أكثر إيلاماً، بشهادة ما يحدث فى العراق، فى أفغانستان، وما يجرى على حدودنا الشمالية فى «غزة»، وما يحدث فى مصر أيضاً من الصعيد، وحتى بنها. ما جرى فى بنها هو أن خطيب مسجد تابع لوزارة الأوقاف، يتبع سيادتكم، طلع قال هذا الكلام وعمل هذه المشكلة، وبالتالى الاعتماد على النصوص والتوقف عندها هو مشكلة حقيقية، وهو ما يعيدنا إلى أصل وجوهر المشكلة وهو كيف نقدم فقهاً دينياً إسلامياً جديداً، بدلاً من الاعتماد على فقه مضى عليه عشرة قرون. الإمام أبو حنيفة، والإمام الشافعى وغيرهما، على عينى راسى كلهم لكن هؤلاء الناس عاشوا فى زمن، كانت وسيلة الموصلات فيه – وأسف فى التعبير – الحمار أو الجمل. أنا الآن اركب طيارة، وأحتاج إلى فقه يناسب هذا.

أ. د. فتحى أبو عيانه: الهدف من لقائنا هو أن نتحاور والاختلاف أمر وارد، وهو طبيعة بشرية، لكننا فى النهاية نحن أبناء هذا الوطن، أمامنا رؤية واضحة أننا مصريون نحمى هذا الوطن، نفتديه بأرواحنا، وهذا أمر غير قابل للمناقشة. فالاختلاف فى الرأى داخل هذه القاعة لا يفسد للود قضية عندما نغادرها.

ما أريده باختصار أن أحيي الدكتور القس فايز فارس راعى الكنيسة الإنجيلية بالمنيا لأنه مصرى مهموم بحاضر مصر ومستقبلها، شأنه فى ذلك شأننا جميعاً، وهذا المصرى القابع فى عروس الصعيد، يعيش الواقع مدركاً أنه جاء من هذه الطين وسينتهى إليها، جاء من هذه الأرض وسينتهى إليها، وقلقه على المستقبل قلق مشروع، ومن أجل هذا نعقد هذه المؤتمرات، لكى نزيل الشوائب ونقرب البعيد ونتحاور مع الآخر حتى نحاول أن نقلل من المشكلات التى نعانيها فى مجتمعنا ولذلك أنا أحيي سيادتك بشكل رائع جداً.

وانتقل مباشرة لأحد شباب مصر د. سالم عبد الجليل، وأنا سعيد بكم جداً، لكننى أشاطر أصدقائى أ. رياض سيف النصر أ. حلمى النمنم ود. عاصم الدسوقى على تقييم دور وزارة الأوقاف فى الفوضى التى تجتاح عالم التفسير. ويحضرنى الآن شيئان، فإن نسيت لا أنسى فيلم الزوجة الثانية، وشيخ القرية يردد «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولوا الأمر منكم» لكى يطلق الرجل الفقير زوجته، من أجل أن يتزوجها عمدة القرية، والشيخ هنا يردد آية من القرآن الكريم لا يمكن لأحد أن يتكلم أو يناقش فيها. الشيء الثانى كنا ذات مرة فى لقاء من لقاءات تنظيم الأسرة، وكان معنا أحد المشايخ الأعزاء من وزارة الأوقاف، ومن الذين لا يؤمنون بحكاية تنظيم الأسرة، فقرأ فى اللقاء التعميم الصادر من وزارة الأوقاف بشأن تنظيم

الأسرة على النحو التالى: أرسلت لنا وزارة الأوقاف أن تنظيم الأسرة واجب قومى وأن الأسرة الصغيرة فيها كذا وكذا، ثم ختم كلامه بعد التعميم بتأكيد أن ناقل الكفر ليس بكافر. المشكلة يا سيدى هى التفسير. أنا أعرف الكثير عن المشاكل التى تواجهها وزارة الأوقاف، لكننى أسأل باختصار شديد هل تعجز وزارة الأوقاف مع الأزهر الشريف على أن يكون لهما قناة فضائية تقدم للناس هذا المعنى الجميل للدين الذى تفضلتم به اليوم، ومعكم رجال من مصر يتحدثوا عن القواسم المشتركة بين المسيحية والإسلام، بدلا من فوضى الفضائيات التى نعانيها، يكون لدينا هذا البلسم المقترح قناة مصر الفضائية المسيحية والإسلامية؟.

القس رأفت رؤوف: اشكر الدكتور سالم على هذا الحديث الشيق الذى يعطينا أملاً كبيراً فى إمكانية تغيير الكثير من المفاهيم المغلوطة، أما الوالد القس فايز فأنا مدين له بالكثير، وقد تربيت على يديه فى الكنيسة الإنجيلية الثانية بالمنيا، وتعلمت منه الكثير جداً. بعد هذه التحية الواجبة أريد أن أقول إن كل مجال له متخصصون، فى الطب، فى الهندسة..الخ.. بينما كل الناس تبدو متخصصة فى الدين، وهذا فى تقديرى هو الطامة الكبرى، لأن كل واحد يقول ما يريد ويجعل من نفسه مرجعية دينية أصلية.

النقطة الثانية، أنا أعرف وأدرك يقيناً أننا جميعا وطنيون، لكن الغريب أنه عندما يحصل غليان فى الشارع المصرى نجد من يتعامل معنا كمسيحيين على إننا خواجات أو أمريكان أو إننا تابعون للأمريكان أو لبوش، لماذا هذا الخلط المتعمد فى أحيان غير قليلة، فى تجاهل متعمد أيضاً لما قاله قداسة البابا، مصر ليست وطناً نعيش فيه، لكنها وطن يعيش فينا. وهذا نموذج سيء للتعايش المشترك، نحن بالكاد

نجتاز مرحلة الجوار المشترك، ناس متجاورين وفقط، وهذا جديد وغريب بالنسبة لجلينا، على الأقل الذى تربى على التعايش دون أن يفكر أحد منه فى موضوع (أنت دينك أيه).

الشيخ خالد حسن: أرجو أن يسمح لى الدكتور سالم عبد الجليل بالإجابة على جزئية صغيرة، أنا والشيخ خالد فياض من تلاميذ الدكتور سالم، وقد تزاملنا مع فى الجامعة، وكل ما قاله اليوم، من الألف إلى الياء، تعلمناه فى الجامعة، ونقوم، بفضل الله، بتوصيله للناس، كل هذا الكلام وهذا الفكر يصل للناس، ويمكنكم أن تنزلوا الشارع وتسألوا، لو أردتم. نحن لسنا موظفين، إنما أصحاب رسالة، نعامل الله أولا. الأمر الثانى، هناك مشكلة كبيرة فى المجتمع، تجعل الناس لا تشعر بشخصيات من نوع الدكتور سالم. وانظروا إلى السياسة الإعلامية وكيف تهمش هذه النوعيات، أو تحيل الأمر إلى غير أهله، أنا شخصياً عندما أتابع التلفزيون أشعر أنه لا يوجد فى مصر سوى التمثيل والغناء والرقص وكرة القدم. لذا أضم صوتى لصوت د. فتحى أبو عيانة، وأطالب بمنبر ثابت للأزهر وربطة بوسائل الإعلام، هناك منابر للشيعة ومنابر للوهابيين، بينما لا يوجد منبر ثابت للأزهر، ولو كان لنا منبر صدقونى سنجد ألف ألف دكتور سالم.

د. نبيل صموئيل: حاولنا عبر تاريخ المنتدى أن نميز بين ثلاثة أشياء:

الأول : هو الدين فى نصوصه وهذا يحتاج فعلاً إلى اجتهاد حقيقى مستمر، الثاني: هو الفكر الدينى، وكيف يتحول النص إلى فكر، وما تؤديه الرسالات عامة للبشر، الثالث: هو الخطاب الدينى، وما الذى ينقله هذا الخطاب، من خلال وسائل الإعلام وغيرها، إلى الجماهير.

وفى بحث مختصر رصدت ثلاثة اتجاهات فى الفكر الدينى المسيحى بشأن الموقف من التعايش المشترك، وأوجه كلامى بشكل خاص إلى الوالد القس فاين، الاتجاه الأول يدعو إلى انعزال المؤمن عن العالم، بمعنى أنه لا يرتبط بالناس أو بالعالم لأن فى العالم شر ودنس، بينما يجب على المؤمنين، أصحاب هذا الاتجاه، أن يحفظوا نفسهم من شرور العالم، وبالتالى فهم لا يشتركون فى الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية فى المجتمع. الاتجاه الثانى لا يقول فقط بالانعزال عن العالم، بل يلقى على المؤمنين، أصحاب هذا الرأى، مسئولية محاربة العالم الشرير، وطبعاً «بوش» واحد من زعامات هذا الاتجاه، الاتجاه الثالث هو اتجاه معتدل، يرى أن العالم جميل، وهو من صنع الخالق وأن البشر كلهم من صنع الخالق وعليهم أن يتعاونوا ويعملوا معاً فى الأرض. وأنا هنا لا أتحدث فى أو عن النصوص الدينية، إنما أناقش كيف نشأت هذه المدارس، وكيف أصبح لكل منها مرجعية دينية استناداً على آيات معينة، أو بالأحرى أجزاء من آيات، وبما يعنى أن كل من هؤلاء يتعامل مع النص فى إطاره المجرد، وليس مع النص المقدس فى إطاره الأوسع والأشمل، وهذا يجسد المشكلة التى نعانى منها الآن، عندما نختار بعض الأجزاء ونقتطعها من سياقها التاريخى ونعزلها عن مجمل النص المقدس، هذا يحدث فى المسيحية والإسلام على السواء، وإن كنت لا أعرف ما إذا كانت هناك فى الإسلام مدارس شبيهه بالمدارس الثلاث التى عرضت لها فى المسيحية. لكن الواقع أننا نحتاج – سواء فى الإسلام أو المسيحية– إلى اجتهادات جديدة، وهى مسألة صعبة وطويلة لكنها ضرورية، نريد جهوداً حقيقية تبذل من أجل لاهوت وفقه جديد يناسب العصر ويتوافق مع روح وجوهر الدين، وهذا يدعونى أن أحيي الدكتور سالم الرجل المستنير بما يحمله على عاتقه من مسئولية كبيرة وبما يقوم به من جهد ضخم،

وأيضاً الدكتور محمد زقزوق وزير الأوقاف وأنا أعلم ما يقوم به من جهود ضخمة جداً. أريد أن أخلص من هذه النقطة بسؤال لجناب القس فايز عن رأيه فى تلك الاتجاهات الثلاث التى أشرت إليها، وكيف نتعامل معها، خاصة أن الاتجاه الذى يدعو إلى عزلة المسيحى عن المجتمع يبدو مؤثراً بصورة كبيرة فى المسيحيين؟ كما أتوجه للدكتور سالم باستفسار عما إذا كان فى الإسلام مدارس واتجاهات شبيهه بتلك الموجودة فى المسيحية؟ وما مدى تأثيرها فى سلوك الأفراد المسلمين؟. النقطة الثانية تتعلق بدورنا، ونحن ندرك تماماً أننا أقلية فى المجتمع، لا أقصد (نحن المسيحيين) وإنما نحن كمفكرين مستنيرين، لأن الأغلبية متأثرة بأفكار رجعية، وتقع تحت ضغوط تجهيل كبيرة، من الفضائيات وغيرها، كما أنها تعانى – فى نفس الوقت – من ظروف اقتصادية بالغة الصعوبة، حيث تعيش فى بؤس وفقر وحرمان، وهذا هو الخطير فى الموضوع، وعلينا نحن – كأقلية – أن نتعامل مع هذه الجموع، ونقوم بدورنا فى التوعية والتغيير، علينا أن نعمل معاً، مسيحيين ومسلمين، وخاصة فى المناطق الملتهبة، مدافعين عن الاستنارة التى نؤمن بها. ثم علينا أن نلاحظ أنه لا يجب ولا يمكن أن نعتمد فقط على الدكتور سالم، ونطالبه وننتظر منه تحقيق المعجزات، بل يجب أن يكون لكل منا دوره فى موقعه، سواء كأفراد فى مؤسسات، أو كمؤسسات تعمل معاً جنباً إلى جنب. نحن أقلية مستنيرة، ويجب أن نتعاون معاً فى مواجهة التحديات المفروضة على المجتمع.

رد وتعقيب

الشيخ الدكتور سالم عبد الجليل:

أنا أشكركم جداً، أشكر من تكلموا إيجابياً ومن تكلموا إيجابياً أيضاً بلغة أخرى، لأن الحقيقة أنا مؤمن تماماً بأنه ليس بالضرورة أن أتفق معك أو تتفق معى فى كل حرف أو كل كلمة فنحن بشر والاختلاف من مقتضيات الطبيعة البشرية. هناك اتفاق فى ضرورة أن نتعايش، أن نبنى، أن نحترم بعضنا بعضاً، لكن دون أن يعنى ذلك أنك يجب أن تكون نسخة منى، أو أكون أنا نسخة منك. فى النهاية يجب أن نتعايش مع شيء من الاختلاف. أنا أتفق تماماً مع القس إيهاب فى كلامه عن التدين والتعبد، وأظن أن علماء النفس يوافقوننى، أن المسلم، وأنا أتحدث عن المسلمين فقط، عنده انفصام فى شخصيته، إنه يبكى فى صلاته ولكن ربما يخرج للشارع فيغش، لهذا سيدنا النبى لما ضرب يده فى الصرة ووجد البلل تحت قال من غشنا فليس منا، وكلمة غشنا هنا شاملة المسلم وغير المسلم، فالغش هو الغش، الأمانة هى الأمانة، الخيانة هى الخيانة، أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك، هذه تعليمات واضحة. نعم لدينا مشكلة انفصام فى الشخصية وفصل بين العقيدة والسلوك اليومى. نحن شعب ربما يكون متديناً، لكنه غير فاهم للدين. القس إيهاب تفضل أيضاً وقال «الفضائيات»، وأريد أن أوضح أننا لا نعيش وحدنا، وبالتالى فلسنا وحدنا فقط من نوجه الناس أو نؤثر فيهم. أنا ربما أكون أحد المؤثرات، لكن ليس كل المؤثرات، وربما هناك مؤثرات أخرى أقوى منى. والدين

أيضاً أحد المؤثرات، فهناك تأثير الإعلام والتعليم وغيرهما، حتى إن اعتقدنا أن الدين مؤثر أقوى، فإنه لا يحظى بمساحة زمنية ومساحة قيمية كافية أو موضوعية. وللتوضيح أريد أن أسأل القس إيهاب، هل أعطى الإعلام للشيخ والقس المهابة اللازمة والكرامة الواجبة؟ في مختلف وسائل الإعلام المأنون، مثلا، لا يظهر إلا ليطلق، مأنون طلاق فقط!! وهذه هي الصورة المطبوعة في أذهان الناس عن المأنون بتأثير وتوجيه الميديا، هو رجل لا يصنع الحياة، إنما يظهر من أجل أبغض الحلال. أنا سعيد وفخور بتقديركم لما قلت، لكن لا تستبعدوا أن يسمعني فريق أخر فيتهمني بالتطرف، وربما يرى فريق ثالث أنني مرتد ومبتدع. أما الذين يسألون أين أنا من الإعلام، فأقول لهم أنا لست مسئولاً عن الإعلام، ووزارة الأوقاف بعيدة تماماً عن الإعلام وليس من حقها أن تتكلم. وبالتالي فالغياب عن الإعلام ليس مسئوليتنا. لكن هذا شيء ومسئوليتنا عن خطيب الجمعة شيء أخر، نعم نحن مسئولون عن خطيب وخطبة الجمعة، وهي مسألة تحتاج لمراجعة وجهد كبير، وهذا ما نقوم به حالياً في الوزارة، والدكتور زقزوق يبذل جهداً في هذا الأمر. ولعلي لا أكشف سراً إن قلت إنه في فترة من الفترات كانت القوى العاملة هي التي تعين الخطيب، باعتباره موظفاً بدرجة إمام!. في الأزهر الشريف الحاصل على درجة أعلى من ٥٠٪ يدخل كليات غير الدعوة وأصول الدين، بينما الناجح بمعدل ٤٩٪ مستفيداً من درجات الرأفة هو من يدخل كليات أصول الدين والدعوة ليصبح خطيباً، من يستنفد مرات الرسوب في الطب والصيدلة والهندسة، يتحول إلى الدعوة ليصبح خطيباً. نعم كنا نعاني من هذه المشكلة، لكن د. زقزوق رفض هذا الأسلوب مفضلا ترك منبر فارغ أفضل من أن يقف عليه جاهل، ولا أريد أن استخدم وصف أخر. وأصبح لدينا مسابقة لاختيار الأئمة، يتقدم لها حوالي عشرين ألف من خريجي كليات الدعوى وأصول الدين،

ينجح منهم بالرأفة ألفين أو فى أحسن الأحوال ألفين ونصف! أكرر: بالرأفة!!!، يجب أن نعترف، وأقولها بصراحة، نحن أمام منظومة مجتمعية فاسدة، سواء كان فى التعليم أو الإعلام أو.. أو.. الخ، ونحن جزء من هذه المنظومة شئت أم أبيت. مسألة القناة الفضائية، أنا أتمنى، لكن للأسف الموضوع تاه بين الوزارة والأزهر، رغم أنه يمكن أن تكون القناة الفضائية لكلينا معاً، وتركنا الساحة لكل من معه فلوس، وأصبحت الفضائيات سوبر ماركت، تحكمها قوانين السوق: (المشاهد عايز إيه؟ الجمهور هايشترى إيه، المادة اللى ها تجيب له إعلان إيه؟ واللى هاتجيب له فلوس إيه؟). الأستاذ الكريم د. حازم، نحن نؤمن تماماً بأن العقل هو الذى يدرك معرفة الله سبحانه وتعالى ومن غيره لا نعرف، وبالتالى غير العاقل ليس مكلفاً، فالعقل والشرع يسيران معاً على خط واحد، العقل يعرف الشرع، والشرع يضبط العقل. وأنا لست مسئولاً عما يقول الآخرون، مع احترامي الكبير لكل الأشخاص.

أما عن انتقاء النصوص، المسألة ليست انتقاء، لكنها ضرورة فهم النصوص بكليتها، الإنسان العاقل هو الذى يوفق بين نص ونص. القس رأفت قال إن كل صاحب مهنة يتكلم فى مهنته، ما عدا الدين الذى أصبح مهنة من لا مهنة له، أنا أقول التدين حرية، تدين كما شئت، لكن أن تتكلم فى الدين، هذه ليست حرية، بينما هؤلاء فعلوا العكس، تكلم فى الدين كما شئت، فهذه حرية، لكن أن تتدين أو لا فتلك ليست حرية. وبالتالى لم يعد هناك ضابط للكلام، وأصبحت أصوات غيرنا هى الأعلى، وأنا يؤسفنى هذا، فوضى التفسير مثلا «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم»، هذه الآية واضحة جداً، القرآن كرر الفعل «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول» لكنه لم يقل أطيعوا أولى الأمر لماذا؟ لأن طاعة أولى الأمر مقيدة بما يمكن أن يتفق مع شرع الله

ومع كلام رسول الله، حيث لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق.

مع احترامى لأساتذتنا الذين تكلموا عن الأئمة العظام، هؤلاء الأئمة لهم قدرهم وسيظل، فهم أنفسهم الذين علمونا أن الفتوى تختلف باختلاف الزمان والمكان والأشخاص. عندما جاء شخص يسأل سيدنا أنس ابن مالك هل للقاتل توبة، أجابه: لا، ليس له توبة، وبعد قليل وفى نفس المجلس تصادف دخول شخص أخر سأل سيدنا أنس نفس السؤال، فرد عليه: من يحجبك عنها، فسأله الحاضرون تفسيراً لهذا الاختلاف فى الفتوى خلال دقائق، فقال رأيت فى عين الأول الشر، كأنه يريد أن يأخذ رخصة لكى يقتل، فقلت له ليس لك توبة، لأمنعه من القتل، أما الثانى فقد قتل وانتهى الأمر ويريد أن يتوب، فمن يحجبه عن التوبة؟. الفتوى أذن ترتبط بالزمان وبالمكان، وأيضا تختلف من شخص لأخر. لكن المشكلة هذه الأيام أن الأمور قد آلت إلى غير متخصص.

د. ق. فايز فارس

قبل أن أتكلم، تعليقا عما قيل، أنا أريد أن أحيى من كل قلبى الأخ د. سالم عبد الكريم، لأنه وضع النقط فوق الحروف وأعطانا أروع صورة للعالم المسلم نشكر الله من أجله ونرجو أن يزيد من أمثاله فى هذا الوطن.

عن استغلال الدولة للدين، هناك عوامل كثيرة جداً من ضمنها التقدم التكنولوجى وأثره فى الإعلام، ونحن هنا فى هذا الملتقى لم نحاول أن نبحث بحثاً علمياً فى الأسباب لكننا ذكرنا الأمور فى معرض مجيئها.

الأمر الثانى، مشكلة الانعزال عن المجتمع، طبعاً مرفوضة مائة فى المائة من

كل النواحى، أنا أعتقد أن الفكر المسيحى يسعى إلى تغيير المجتمع عن طريق التغلغل والانتشار بالقدوة، مثل النور والملح، نحن جميعاً مجتمع واحد ولا يمكن أن ننفصل أو ننعزل عنه بالمرة. أنا شخصياً لى أصدقاء كثيرين جداً من المسلمين بعضهم يقول لى (أنت عندك أخلاق الإسلام)، وأنا يسعدنى جداً هذا القول لأن صاحبه يصفنى بأفضل وأسمى ما عنده، وأنا لا أخاف أبداً من وجود مسلمين فى مختلف المراكز والقوى، بل بالحرى هم يخدموننى أكثر مما يخدموننى المسيحيين، لكن فى نفس الوقت مسألة الدولة المدنية هى فكر نظرى، يعنى نحن لا نريد أن نترك الدين أبداً، لأنه لو حدث هذا فإنه يعنى أننا تركنا كل حياتنا، فالدين هو حياتنا كلها، لكن لا نريد أن تكون النصوص الدينية هى المرجعية لأن هناك اختلافات كبيرة وعميقة فى التفسير، إنما نريد إن تكون المبادئ الإنسانية العامة هى مرجعيتنا فى نظم وقوانين الدولة، والمبادئ الإنسانية العامة مأخوذة أيضاً من الدين، وفى نفس الوقت أريد أن ننسب أنفسنا جميعاً إلى المبادئ الإلهية، مبادئ الله، منت أتكلم ذات مرة فى كنيسة مصر الجديدة وختمت كلامى بكلمة «الله أكبر، الله أكبر من الكنيسة والله أكبر من الأزهر الله أكبر من كل شيء» فلا نخاف على أنفسنا ولا على الكنيسة، لأن الله أكبر منا جميعاً ولا يمكن أن نستوعبه أبداً، نحن فقط نسعى باستمرار وراء معرفة الله بقدر ما نستطيع. أما موضوع الكهنوت، ففكرة الكهنوت سلطة روحية وأنا لا أؤمن بالسلطة الروحية التى تمارس على الناس، ومع احترامى للمذاهب المسيحية التى لديها كهنوت، لكن نحن الإنجيليين ليس لدينا كهنوت ولا نؤمن بالكهنوت، نؤمن إن جميع الناس سواسية أمام الله.

أخيراً أقول لفضيلة الشيخ الذى طلب منى نصوص عن سيادة الدين على العالم، يمكن أن تعبيرات «اكتساح» أو ما شابه ذلك احتوت أو تضمنت بعض المغالاة، ولكن توجد نصوص فى كل من القرآن والإنجيل والتوراة عن أنه فى يوم من الأيام، هذا الدين سيملأ العالم وسيكتسح العالم وابحثوا عنها ستجدونها.

وأختم بأنني سعيد جداً معكم، وأرجو إننا جميعاً كمسيحيين ومسلمين وعلمانيين ومتدينين، ندعو في صلاتنا أن يحفظ الله مصر.



مستقبل التعايش المشترك

١- التعايش المشترك .. نحو مستقبل أفضل

أ. د. عبده الراجحي

٢- مستقبل التعايش بين السلطة والسيادة

أ. د. حازم حسني

٣- رؤى وآراء

التعايش المشترك .. نحو مستقبل أفضل

د. عبده الراجحي

أعتذر إليكم أولاً لأن حديثى يخلو من أشكال التنظير الذى نعهده فى مثل هذا الموضوع مستنداً إلى رؤى فى الفلسفة أو الاجتماع أو السياسة أو التاريخ، فالمتحدث إليكم فقير جداً فى هذه البضاعة، ومن ثم فما أقدمه هنا لا تحكمه «أصول الصنعة» بل هو ما أشعر به فعلاً شعوراً حقيقياً فى تعبير تلقائى قد يبدو ساذجاً فى أغلب أحواله.

وأرجو أن تأذنوا لى فى البداية أن أؤكد أنى أخالف الكثير مما قدم هنا عن هذا الموضوع، ومما كتب فيه هنا وهناك عن سيطرة جو من «الأزمة» على العيش المشترك في مصر، وكذلك ما ورد فى الدعوة الكريمة التى تلقيتها من هذه الهيئة الجليلة من «أن المشهد الراهن فى مصر ربما يبدو قاتماً نتيجة انتشار ثقافة العنف والتعالى ورفض الآخر على حساب ثقافة الحوار وقبول الآخر».

وغنى عن البيان أن «العيش المشترك» ينصرف هنا إلى العلاقة بين المسلمين والأقباط فى مصر، وهذه هى القضية التى أراها داحضة لكثير مما يسود الوقت بين أدبيات الخطاب فى هذا الموضوع، نعم تحدث وقائع هنا وأخرى هناك، وتنحرف لغة الحوار فى بعض الأحيان، وربما يكون الإيقاع قد زاد توتراً فى بعض الأيام

الأخيرة، ولكنها فى نهاية الأمر لا تمثل «ظاهرة» مطردة تتسم بالخصائص المعروفة فى علم الظواهر.

واليقين عندى أن ما بدا من «شروخ» فى جدار العيش المشترك فى مصر ليس إلا شروخاً «متوهمة» أو هى على أكثر تقدير شروخ «جزئية» «معزولة» لا تهيمن على السياق العام ولا تمس الأسس التى ينهض عليها هذا العيش.

ويبدو لى أن ثمة إجماعاً على أن هذه العوارض ليست إلا منتجاً جانبياً ثانوياً للمناخ السياسى الراهن فى مصر، وهو يماثل ما يحدث داخل بيوتنا حين يشعر ولد من الأولاد بالإحباط أو انسداد الأفق أو اليأس من تحقيق رغباته، بسبب تعنت الوالدين أو انقطاع الحوار الصحى الصادق أو ضيق ذات اليد، فيلجأ هذا الولد إلى إفساد جهاز فى البيت، أو ضرب أخته الصغرى أو شتم أخيه الأكبر مما قد يبدو أزمة فى العيش المشترك داخل الأسرة.

ومهما يكن من أمر فلست أعرف دراسة إمبريقية حقلية جرت فى مصر عن العيش المشرك تقدم معطيات موضوعية عن النجوع والقرى والمؤسسات والشركات والنوادى وغيرها، بحيث يمكن أن يقال إن ثمة ملامح لأزمة تعرض للعيش المشترك فى مصر.

على أن ذلك لا يعنى أن نغض الطرف عن القضية، أو أن نستهين بما قد يقع هنا أو هناك من عوارض بل لابد أن تكون شاغلاً للعقل وللقلب معاً، لذلك فإنى أؤيد تأييداً قوياً هذا العنوان الذى وضع لحديثنا الليلة «العيش المشترك.. نحو مستقبل أفضل»، لأنه لا يقر وجود أزمة بل يدعو إلى استشراف مستقبل أفضل.

من المعلوم بالواقع بالضرورة، وبالحق بالضرورة، وبالعدل بالضرورة أنه لا أمل فى مستقبل أفضل للعيش المشترك فى مصر إلا بوجود ديمقراطية حقيقية تنهض على ثقافة المواطنة بمعناها الشامل، وحين تغيب الديمقراطية تغيب ضمانة المستقبل الأفضل للعيش المشترك، وحين تنقص الديمقراطية تضعف هذه الضمانة بقدر ما فى الديمقراطية من نقص. ولعلى أيضاً أؤكد هنا أننا يجب أن نكف عن الحديث عن الأرقام الإحصائية فى عدد السكان بين المسلمين والأقباط، وأن نكف أيضاً عن الحديث عن المادة الثانية من الدستور، فكل ذلك لا معنى له حين تكون «المواطنة» أساساً للديمقراطية، ولعلى أشير كذلك إلى أن ثقافة «المواطنة» يجب ألا تكون مطلقة من حيث الدلالة الاصطلاحية، بل أراها فاعلة حاسمة حين تكون مقرونة «بالإنجاز»، ونحن لا نقصد بهذا الإنجاز التوصل إلى الفيمتو ثانية ولا إلى وضع برامج عبقرية، بل نريد إنجازاً واقعياً، يقاس بالقدرة على خدمة هذا الوطن وبنائه، ونشر الرفاهية والعدالة والحق بين أبنائه، ودعم العيش المشترك فيه. وهذا الإنجاز نجده عند أهلنا فى الريف، وعند العمال الذين يكدحون صباح مساء فى توفير رغيف خبز، أو شارع نظيف بعيداً عن مقاهى التنظير المنتشرة فى وسائل الإعلام.

والمستقبل الأفضل للعيش المشترك لا يتصور إلا بضمانيين أخريين:

الأولى: قضية التعليم، والعيب أن هناك إجماعاً بين المصريين على أنه لا أمل فى استقرار ولا فى تنمية إلا على أساس تعليم صحيح. والتعليم الصحيح فى مصر لا يقتضى إصلاحاً، إنه يكاد يكون الشيء الوحيد الذى ينطبق عليه الإعلان المشهور «انسف حمامك القديم». وكل المحاولات الجارية ليست إلا رقعاً لشيء فقد صلاحيته منذ زمن. إن التعليم الذى نطلبه من أجل مستقبل أفضل للعيش المشترك

تعليم يؤسس لثقافة علمية، ويكون الشخصية الموضوعية، ويجعل العقلانية مهيمنة على التناول والتحليل والمعالجة. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أصوات غير قليلة تنادى - حين يطرأ عارض ما يمس العيش المشترك - تنادى بإلغاء المقررات الدينية من المدارس أو حذف جوانب معينة منها، وهذا - فيما نراه - تبسيط بائس للمعالجة.

إن التدين مكون جوهرى فى ذهن الشعب، وهو فى حقيقته داعم للعيش المشترك وليس عائقاً له، ولست أريد أن أفيض فى هذا الأمر، لأن عناصره شاخصة أمام كل مبصر منصف، بل لعل هذا التدين المصرى - باستناده إلى ثقافة النهر - يكاد يكون فريداً فى بابه، والمعجم المصرى المعاصر يصور تماسكاً اجتماعياً صحياً، ويعكس أصرة قوية فطرية فى العيش المشترك، وقد شهدت - شخصياً - على مدى عقود مناسبات قبطية فى الأفراح والمآتم فلم أجد فرقاً بين ما ينصح به القسيس العروسين وما يقوله المأذون لنظيرهما المسلمين، ولا بين العظات التى تلقى فى مآتم الأقباط وخطب المواساة فى مآتم المسلمين، بل إن القصص الوعظية التى سمعتها هناك هى هى التى أسمعها هنا وليس من العسير على أى باحث أن يردها جميعاً إلى أصل واحد.

ولقد وقر عندى أن المتدينين من المسلمين والأقباط بعضهم أقرب لبعض، وأن ما يبرز من مشكلات أحياناً مرده إلى جهالة فى التدين وابتعاد عن التدين ابتداء. وعلى ذلك فإن موضوع المقررات الدينية فى التعليم ليس هو القضية، بل هى ضرورية فى التعليم فى شعبنا على شرط أن ينطبق عليه ما أشرنا إليه من الثقافة العلمية والعقلانية فى التناول، وإنى لأطمح أن أرى يوماً مقرراً دينياً لجميع الدارسين يضم الأسس الكبرى للإسلام والمسيحية على السواء.

وأما الضمانة الثانية فهى الممارسة الاقتصادية فى مصر، ولست من المتخصصين بطبيعة الحال، غير أننى أعبر عما أتمناه وهو غير قليل، أوله إننى أتمنى اختفاء المؤسسات الاقتصادية الطائفية، واختفاء أسماء المؤسسات التى تتخذ من الرموز الدينية عنواناً لها، ولقد رأيت فى مرات كثيرة أن هذه الأسماء تسيء إلى الرموز الدينية التى اتخذتها من الإسلام والمسيحية على السواء.

وقد ينبئ التطور المعاصر عن سيطرة الاقتصاد الحر، ومن ثم هيمنة الأعمال الخاصة غير الحكومية، وهنا أتمنى ألا تكون لدينا هيئات اقتصادية «قابضة» بل هيئات «حاضنة» ترعى العيش المشترك وفق القدرة على الإنجاز لا وفق أرقام الإحصاء أو أشكال التوجه، ولعلى أحلم بازدهار المشروعات الاقتصادية الصغيرة، على أن تكون مشروعات مشتركة عند التأسيس والإدارة والممارسة.

أيها السادة، أعود لما بدأت به من أننى لا أرى أزمة فى العيش المشترك لها خصائص الظاهرة، بل نرى حقيقة ذات جذور بعيدة عن تماسك أصيل فى هذا العيش، ومن ثم فإن المستقبل الأفضل يبنى على ما هو قائم، والدعاوى التى تستمسك بوجود أزمة وتروج لها لا أظنها تستشرف أصلاً أى شكل من أشكال المستقبل الأفضل.

مستقبل التعايش بين السلطة والسيادة

أ.د. حازم حسني

فكرت كثيراً – رغم ما كان من ضيق الوقت المتاح أمامي – في ماذا يكون حديثي، وهل أتحدث فقط عن الشكل الذى يوحى بالتعايش، وبأن كل شيء على ما يرام، فأكرر ما يقال من أن ما يعانى منه التعايش المشترك هو مجرد انحرافات عشوائية تحدث فى كل المجتمعات، حتى بين المسلم والمسلم أو بين المسيحى والمسيحى، أم أحاول مجتهداً الاجتراء على مثل هذه الأفكار بأن أنفذ إلى جوهر الحقائق، وبأن أتعامل مع الأسباب الحقيقية التى تقف وراء ما نشعر به من مشكلات.

قد أتفق مع ما يقال من أن ما نراه من مشاكل التعايش المشترك فى مصر ليس فى أساسه مشكلة دينية، لكننى لا أوافق على تبسيط المشاكل والذهاب إلى أنه لا توجد مشكلة دينية، فالقضية أكثر تعقيداً بكثير من هذا؛ إذ قد يكون صحيحاً القول بأن المشكلة لم تبدأ دينية، لكن البدايات لا تتفق بالضرورة مع النهايات، فقد أمست المشكلة دينية، وأقول «أمست» لأننى أخشى أن نكون مقبلين على ليل أدعو الله أن لا يكون بكل هذه الظلمة التى يخشاها الكثيرون.

أرجو أن تسمحوا لى أيضاً – فى مستهل حديثى – بانتقاء المصطلحات: فأنا لا أقول بأن مشكلة التعايش التى نحن بصدد تناولها هى أن شرخاً قد أصاب

العلاقة بين المسلمين والأقباط، وإنما المشكلة -كما أراها- هى أن شرخاً قد أصاب العلاقة بين أقباط مصر المسلمين وبين أقباطها المسيحيين، وهو شرخ يمس جوهر الوجود المصرى؛ أما الحديث المستمر عن علاقة بين مسلمى مصر وأقباطها فإنه يوحى بأن مسلمى هذا الوطن قد جاءوا من طينة أخرى غير تلك التى جاء منها مسيحيوها، وهو قول يخالف حقائق التاريخ بقدر ما يخالف الحقائق الاجتماعية والأنثروبولوجية.

هناك بكل تأكيد شرخ قبطى أدى فى النهاية إلى ظهور مشكلة نسميها مشكلة «التعايش المشترك»، لكننى أريد أن أقفز بطموحاتى إلى ما وراء حالة «التعايش»، إلى حالة «الانسجام»، هذه هى القضية: أعنى أن لا يتجاور العيش فقط فى المكان والزمان، وإنما أن يجمعنا معاً منطق وجود مشترك.

اسمحوا لى أن أبدى ملاحظة شخصية، لكنها ملاحظة قد تفتح أمامنا باب الأمل، فقد حضرت زوجتى مناسبتين حضرهما القس فايز فارس، وفى حديث لى معها أبدت إعجابها بهذا القدر الكبير من التفاؤل فى حديثه عن حتمية التعايش الحميم بين المسلمين والمسيحيين، وإيمانه الكبير بمصر التى تتآلف فيها الأديان والمذاهب، على عكس نبرة التشاؤم التى تغلف حديث الكثيرين بهذا الشأن؛ وكان ردى عليها، وقد وافقتنى عليه، أن القس فايز فارس قد عاصر - بحكم السن - فترة من تاريخ مصر كان فيها هذا الانسجام الحميم قائماً بين المسلمين والمسيحيين، فهو لا يتحدث إذن عن أمل مغرق فى النظرية، وإنما عن واقع عاشه بالفعل ويتمنى فقط أن يعود هذا الواقع من جديد؛ والفارق كبير بين أن يعيش المرء واقعاً سيئاً ويتمنى واقعاً أفضل، وبين أن يعيش المرء واقعاً جميلاً ثم يسوء هذا الواقع، فساعتها تكون

هناك مرجعية تجعل الأمل فى العودة إلى الواقع الجميل باباً واقعياً لتحقيق الأفضل؛ لكن باب الأمل – حتى وإن اتسع – يجب ألا يصرفنا عن رصد المشكلة القائمة، ولا يجوز أن يلهينا عن تناول أسبابها.

كان د. نبيل صموئيل قد دعانا فى بداية هذه الجلسة لتجاوز مرحلة التشخيص، وللقفز إلى الحلول وإلى رؤية المستقبل؛ وقد أستأذنه فى عدم الالتزام بدعوته، وأن أعود للتشخيص، ذلك أن تحولات كثيرة قد حدثت لتشخيصى للمشكلة خلال الفترة الماضية، وأرانى مستريحاً لهذا التشخيص الجديد الذى توصلت إليه بفعل ما مر بنا من أحداث خلال الفترة الماضية.

قد نتذكر جميعاً أنه حتى فى أيام الرئيس عبد الناصر، وفى خضم مشاعر المد القومى العروبى، وخلال فترة الحرب مع إسرائيل، كنا نتابع مسرحيات كوميدية للفنان فؤاد المهندس تشارك فيها ممثلة يهودية مصرية معروفة، أو هى كانت معروفة فى ذلك الوقت، اسمها فيكتوريا كوهين، ولم يكن المصريون يجدون حرجاً فى هذا، وكان هناك فنانون يشاركون فى الأعمال الدرامية المصرية مثل نجوى سالم وسامية رشدى، وهما – إن لم أكن مخطئاً – يهوديتان. بالطبع كانت هناك بعض المشاكل الصغيرة، لكن الأمور الدينية والعرقية كانت تسير فى مجملها بشكل طبيعى، ولم تصل المشاكل أبداً لهذا القدر من الحدة التى نستشعرها الآن؛ وكان أقصى ما يمكن أن يحدث فى هذا الزمان أن تخرج علينا مسرحية «حسن ومرقص وكوهين»، التى لم يكن يزيد تناولها عما نتناوله أحياناً من مفارقات بين «الصعيدى» و«البحراوى»، وهى مفارقات بريئة – حتى وإن تضايقنا منها أحياناً – يحدث شبيهها فى كل بلاد العالم بلا استثناء.

فجأة – وأنا أريد أن أخرج هنا من إطار العلاقة بين المسلمين والمسيحيين، التى أراها تدخلنا فى حلقة مفرغة – أقول فجأة، وفى ظل هذا الجو الحضارى، خرجت علينا الدولة بقضية شغلت الرأى العام فى مصر، أعنى إلقاء القبض على الفنان «بيكار»، وأعتقدكم تتذكرون معى هذه القضية؛ فقد وجهت الدولة للفنان «بيكار» فى ذلك الوقت اتهاماً بكونه «بهائى»، على الرغم من أنه كان يحمل بطاقة هوية أصدرتها وزارة الداخلية مكتوب فيها فى خانة الديانة أنه «بهائى»، وعاش بهذه الهوية سنوات طويلة لم يكن يعترض عليه أحد؛ هذا الأمر يكاد يشابه إلى حد كبير أن أستيقظ من نومى يوماً على من يلقى القبض علىَّ لأنه مكتوب فى بطاقتى فى خانة الوظيفة إننى أستاذ جامعى!

دعونا ننتقل من قضية «البهائيين» إلى مشكلة أخرى قريبة منا فى الزمان (بالطبع فإن قضية البهائيين مازالت مستمرة، لكننى أريد أن أتناول قضية أكثر غرابة)، أعنى بها قضية «القرآنيين»، فقد ألقت الدولة القبض على مجموعة من المصريين فى قضية أمن دولة، وهى ليست قضية تجسس أو تخابر أو محاولة قلب نظام الحكم، وإنما وجه جهاز «أمن الدولة» – وأؤكد على أنه «أمن الدولة» – إلى المتهمين تهمة إنكار السنة النبوية! نحن هنا لا نتحدث عن يهود أو مسيحيين أو بهائيين، وإنما نحن نتحدث عن «مسلمين» –لست هنا بصدد الاتفاق أو الاختلاف معهم– يرون أن يكون القرآن الكريم وحده هو مصدر معلوماتهم عن الدين الإسلامى! مرة أخرى لسنا هنا بصدد قبول أو تفنيد حجتهم، وقضية القرآن والسنة ليست هى ما يقلقنى هنا، وإنما ما يقلقنى هو أن «الدولة» قد رأت فى مثل هذا الأمر اعتداءً على «أمنها».

لو أن «الأزهر» اعتبر جماعة «القرآنيين» جماعة مارقة خرجت عن الدين الإسلامى

لكان الأمر مفهوماً، بغض النظر عما إذا كان رأى الأزهر فى هذا الشأن صحيحاً أو خاطئاً؛ أما أن يصدر الاتهام من جهاز «أمن الدولة» فهذا هو الأمر غير المفهوم؛ وهذا هو ما أريد أن أصل إليه، أعنى أن هناك أزمة فى تكوين وأداء الدولة المصرية، ونخدع أنفسنا حين لا نرى أن هذه الأزمة هى المسئول عن أزمة التعايش فى مصر.

حسبما أعلم فإنه لا يوجد فى القانون المصرى، ولا فى الدستور المصرى، نص يجرم الاعتقاد بأن القرآن هو مصدر العلم بالإسلام؛ فما هو السند القانونى إذن؟ أنا أطرح هنا قضية قانونية لا عقائدية، ما هو السند القانونى الذى استندت إليه الدولة فى التحرش الأمنى مع هذه الجماعة، حتى وإن اختلف معها البعض – أو حتى الكثرة الغالبة – فى الرأى حول أسس العقيدة الإسلامية؟ ما هو العمل المناهض لأمن الدولة الذى تثيره اختلافات فقهية؟ وماذا كان العمل الذى هدد أمن الدولة قبل هذا فيما يتعلق بالبهائيين؟ أعلم أن قبر قائدهم الروحى موجود فى إسرائيل، لكن المسجد الأقصى صار موجوداً تحت الاحتلال الإسرائيلى، وكذلك كنيسة القيامة، فهل نلقى القبض على مسلمى مصر ومسيحييها لأنهم يقدسون مسجداً أو كنيسة تحت الاحتلال الإسرائيلى؟!

لست هنا بصدد هجوم على مفهوم «أمن الدولة»، فكل دولة لابد لها من جهاز يحمى أمنها، لكن هناك بكل تأكيد مشكلة تتعلق بتعريف «الدولة»، هل نحن بصدد دولة حديثة، أم نحن بصدد دولة عقائدية دينية تسخر أجهزتها لحماية ودعم عقيدة بعينها؟ ما هو معنى أن تتهم أجهزة «أمن الدولة» جماعة من الجماعات بأنها تنكر السنة النبوية؟ مرة أخرى، ما هى الحدود الفاصلة بين مؤسسة دينية كالأزهر أو

الكنيسة وبين مؤسسة أمنية أو مؤسسة قضائية؟! هناك حتماً مشكلة، لكننا من كثرة الغبار - الذى أشار إليه د. صفوت العالم فى مداخلة سابقة - فنحن لم نعد قادرين على رؤية الأمور حق رؤيتها، كى نعرف أين يوجد الخطر، ومن أين يأتى، وما هو جوهر المشكلة.

جوهر المشكلة - ولا أعتقدنى مخطئاً فيما أقول - هو أن الدولة المصرية قد صارت الآن دولة حديثة من حيث الشكل، فعندنا دستور شكلاً، ولدينا قانون شكلاً، ولدينا محاكم شكلاً، وسلطة تشريعية شكلاً، وأجهزة رقابية ... *الخ*؛ وإذا كانت هذه الدولة الحديثة شكلاً مازالت تمتلك السلطة، فإنها فقدت أو تنازلت عن سيادتها، فصارت السيادة هى سيادة دولة أخرى لا تملك السلطة، أو هى لم تملك السلطة بعد؛ وقد حدث أن اتفقت الدولتان - دولة السلطة ودولة السيادة - على التعايش فيما بينهما، فكأن لسان حال دولة السلطة يقول لدولة السيادة نحن نملك السلطة، وأنتم تملكون السيادة، وسنتعايش معاً على هذا الأساس؛ فإذا خرجت الدولة صاحبة السيادة عن قواعد اللعبة، وحاولت ممارسة مظهر من مظاهر السلطة، تبدأ السلطة - أو الدولة صاحبة السلطة - فى التحرش، وهذا هو ما حدث مع طلبة الأزهر الذين حاولوا فرض سلطة الجماعة بتكوين ميليشيات شبه عسكرية تفرض نظامها على رئيس الجامعة، فهى بداية إعلان عن رغبة فى القفز على السلطة.

حين تتوتر العلاقة بين الدولتين تكون رسالة دولة السلطة واضحة: أنتم أصحاب سيادة، الشارع ملككم، بإشارة منكم يتحرك الشارع -ربما- وتريدون من خلال هذه السيادة تحقيق أشياء - لا بأس - ولكن من خلال السلطة التى أملكها، فمفتاح الترمومتر والترموستات فى يدى أنا صاحبة السلطة، وهى نفس الرسالة التى

توجهها «الدولة» أيضاً للكنيسة الأرثوذكسية المصرية من وقت لآخر.

هذا هو سبب الأزمة الحقيقية التى يعيشها المجتمع المصرى الآن، أعنى أنه مجتمع لا يعيش فى ظل دولة واحدة، وإنما فى ظل دولتين أو - ربما - أكثر؛ دولة منها تمتلك السلطة، والدولة الأخرى تمتلك السيادة، أو ربما هى دول أخرى تتقاسم السيادة فيما بينها، ولكى تحافظ دولة السلطة على حالة التعايش مع دولة - أو دول - السيادة، فإنها تتحرك فى اتجاه ما يرضى هذه الدولة غير المعلنة؛ فحين تتحرك أجهزة «الدولة» لإلقاء القبض على شخص لأنه بهائى، أو لأنه قرآنى، أو حين ترفض الاعتراف بأى شخص أو جماعة تزعج المؤسسة الدينية، رغم عدم وجود مبرر دستورى أو نص قانونى، فإن مثل هذه الممارسات تكون تعبيراً عن رغبة «الدولة» فى إرضاء «مجهول» غير معترف به نصاً لكنه قائم فعلاً وعملاً، وإلا فما معنى الحديث المستمر عن «الجماعة المحظورة» نصاً التى هى «جماعة غير محظورة» فعلاً.

الأمر يبدو وكأنه حالة «شيزوفرينيا» تعيشها «الدولة»، لكنها فى الحقيقة ليست فصاماً فى الشخصية، وإنما هى حالة «فصام دولة» انقسمت إلى دولتين تتعايشان معاً دون الإعلان عن أن هذه صاحبة السلطة، وهذه صاحبة السيادة! ومستقبل هذه «الدولة» المصرية التى انقسمت هو الذى سيحدد مستقبل التعايش المدنى فى مصر.

إحدى الدول صاحبة السيادة فى هذا التكوين السياسى الشاذ تريد إقامة دولة الخلافة، وليس هذا سراً، فالدعوة إلى إحياء دولة الخلافة قائمة، لكنها فى الحقيقة ليست حتى دولة خلافة بمفهومها التاريخى، وإنما هى بالأحرى كيان هلامى، ذلك أنه حتى فى ظل دولة الخلافة كان الخليفة العباسى قائماً على كرسيه فى بغداد

ومن حوله كان الصابئة والآشوريون وغيرهم كثير يعيشون حول عاصمة الخلافة في بغداد، أما دعوة إحياء دولة الخلافة فقد ارتبطت بتصور أحادى للأشياء لا يعترف بأى قدر - ولو متواضع - من التعددية.

أريد أن أربط بين هذا الحديث وبين ما قيل عن أن أسباب التوتر في مصر ليست أسباباً دينية، وقد يكون هذا صحيحاً في بداياته، ففى البداية تبدأ الأمور بأزمة اقتصادية، تعقبها إحباطات اقتصادية وسياسية واجتماعية ... الخ؛ لكن هذه الإحباطات لم تعبر عن نفسها فقط في صورة أخ تشاجر مع أخيه، إنما أخذت مسارات أخرى، فقد ذهب صاحب الإحباطات يعالج إحباطاته بعيداً عنا، فتلقفه آخرون، وأجروا له عملية غسيل مخ واسعة، وعاد إلينا مرة أخرى وقد تخلص من كل إحباطاته، وكان ثمن «الشفاء» من الإحباط هو هذا التحول الخطير الذى حدث لصاحب الإحباطات، فتحول إلى أداة صراع دينى تعمل لمصلحة مشروع آخر أكثر خطراً من مشروع إحياء دولة الخلافة، أعنى مشروع الدولة الوهابية.

أريد أن أكون واقعياً، فمشروع الدولة الوهابية ليس هو الخطر الوحيد الذى صار يهدد الدولة الحديثة في مصر، فهناك أيضاً على الجانب المسيحى بعض التحركات التى لا يمكن وصفها إلا بأنها تسعى لتأسيس دولة دينية موازية تقوم على أنقاض الدولة الحديثة الآفلة.

السؤال الحقيقى إذن ليس هو سؤال التعايش، وإنما السؤال هو: هل سيكون لدينا في المستقبل دولة حديثة تجمع بين السيادة والسلطة، أم سنبقى على ما نحن عليه: دولة صاحبة سلطة تتعامل مع دولة - أو دول - أخرى صاحبة سيادة هى التى تحرك الأمور على أرض الواقع لصالحها من خلال تعاون - وربما أيضاً عجز - صاحب السلطة.

إجابة هذا السؤال المصيرى هى التى ستحدد مستقبل قضية التعايش فى مصر؛ فإذا لم تعالج هذه المعضلة، بمعنى أن تكون لدينا دولة حديثة شكلاً وموضوعاً، دولة حديثة بكل عناصرها، دولة تمسك بأدوات السلطة والسيادة معاً، دولة لا تترك السيادة فى يد آخرين، فإن معضلة التعايش ستبقى قائمة، بل هى ربما ستتفاقم، وعلينا أن نعترف بهذا.

هل هناك ذرة أمل فى أن تقوم هذه الدولة، أو فى أن تعود من جديد باعتبار أنها كانت قائمة قبل هذا (ولو جزئياً)؟ أقول ما أعتقد أنه حكم التاريخ، وهو أن الدولة التى تفقد سيادتها لا تستعيدها أبداً! الدولة التى تفقد الأرض تستعيدها، والتى تفقد السلطة تستردها، والتى تفقد شعبها تسترجعه، أما السيادة فهى كهيبة الإنسان وشرفه، إذا ضاعت لا تعود؛ هذا هو حكم التاريخ، وقد يراه البعض حكماً جائراً، فإذا أثبت مستقبل الأيام أن «الدولة» قد استعادت سيادتها التى فقدتها –أو هى تنازلت عنها – فسأكون سعيداً بذلك، لكنها – على حد علمى – ستكون الحالة الأولى فى التاريخ!!

فى تصورى – واقعياً – أننا أمام مستقبل من ثلاثة: المستقبل الممكن الأول هو أن يبقى الوضع على ما هو عليه إلى أمد لا يعلمه إلا الله، بل وربما يتفاقم الوضع وينحدر بنا إلى الأسوأ؛ أما المستقبل الممكن الثانى فهو أن دولة الحاضر صاحبة السلطة هذه ستذهب كما ذهبت قبلها دول وإمبراطوريات، لتحل محلها الدول صاحبة السيادة التى ستنجح فى اغتصاب السلطة من أصحابها؛ وكلا المستقبلين –كما نرى– لا يبشر بالخير فيما يتعلق بمستقبل التعايش فى مصر.

المستقبل الممكن الثالث هو أنه لا الدولة صاحبة السلطة حالياً، ولا الدولة صاحبة

السيادة حالياً، سيكون لأيهما وجود فى المستقبل، وإنما ستنشأ على أنقاضهما دولة أخرى تجمع بين السلطة والسيادة، وتعيد ميزان الأمور مرة أخرى لاعتداله الذى كان عليه، وتسمح للدين بدوره بأن يعود إلى طبيعته التى بدأ بها، وتعيد الشعب المصرى لوسطيته التى كان عليها، فلا تترك المصرى يبحث عن علاج لإحباطاته فى بلاد أخرى تزيد من تفاقم المشكلة.

ما هو المستقبل الممكن الذى أرجحه على المستوى الشخصى بين هذه الثلاثة؟ أعتقد أن منطق التاريخ، وطبيعة الشعب المصرى، وحجم المشكلات الذى وصلنا إليه، وطبيعة التعقيدات التى تحيط بنا، كل ذلك يجعلنى أرى أنه لا دولة السلطة ولا دولة السيادة القائمتين لهما - مجتمعتين أو منفردتين - أى مستقبل ممكن فى مصر؛ ومن ثم يبقى المستقبل الممكن الحقيقى فى مصر هو دولة أخرى ستنشأ بعد انقضاء هاتين الدولتين القائمتين؛ وحديثى هذا لا يعنى أننى أدعو للتمرد أو الانقلاب أو أى عمل عمدى مناهض للسلطة؛ فلست من أنصار مثل هذه الممارسات؛ وإنما أطرح فقط منطق التاريخ، وأعنى بذلك أن طبيعة التفاعلات التى ستحدث فى مقبل الأيام ستنشئ بذاتها كياناً آخر هو الذى يجب أن نراهن عليه، أما أن نراهن على دولة السلطة الحالية فهذا هو الخسران بعينه.

حتى وقت قريب كنت على المستوى الشخصى أراهن على دولة السلطة القائمة، وكنت آمل أن تنجح فى استعادة سيادتها بعلاج ما بها من أمراض، لكن ما أراه يحدث أمامى إنما يؤكد لى - حتى درجة اليقين - أنه لم يعد لدى هذه الدولة أى عنصر من عناصر السيادة، وإنما كل ما بيدها هو فقط بعض عناصر السلطة؛ وكلما استشعرتم قبضة السلطة تثقل فاعلموا أن السيادة تنتقل أكثر فأكثر ليد آخرين.

لا يعرف صحة تحليلى هذا سوى الله، لكننى أراهن على الجديد القادم، فلا أمل فيما هو قائم؛ هدفنا جميعاً هو إنقاذ مصر مما هى فيه ومما هى مقبلة عليه من شرور أحسبنا قادرين على مواجهتها. متى يأتى هذا الجديد؟ وكيف سيأتى؟ هذه أسئلة لا يعلم إجاباتها إلا الله، الذى هو رب المسلمين، ورب المسيحيين، ورب البهائيين، ورب القرآنيين القابعين وراء القضبان، حتى وإن كنت أختلف بعقيدتى الدينية عن أولئك أو عن هؤلاء؛ فأنا لا أكفر أحداً، والتعايش المدنى لا يكون بين متشابهين وإنما بين مختلفين.

التاريخ فى مصر - وإن كانت له استثناءات قليلة - ليس فى مجمله تاريخاً عنيفاً حتى وإن كان قاسياً، والمصريون بطبيعتهم يتعاملون مع الأمور بحكمة وروية؛ المشكلة هى أن هناك من يتعسف فى تعامله مع هذه الحكمة ومع هذه الطبيعة الوادعة للشعب المصرى، وبسبب هذا التعسف تنازل أصحاب السلطان عن سيادة الدولة وكأنها ملك خاص يملكون التنازل عنه للغير، وسبب هذا الفصام الذى حدث للدولة - وربما نتيجة له - حدثت كل الشروخ التى نراها وقد أصابت بنيان الوطن؛ فهناك شرخ بين المسلمين والمسيحيين، وشرخ آخر بين العمال والفلاحين من جانب وباقى شرائح الأمة من جانب آخر؛ وأرجو أن ننجح فى رأب هذه الصدوع التى حدثت فى جدران الأمة، وأدعو الله أن يكون فى عون مصر والمصريين، ما دمنا فى عون أنفسنا، وشكراً على حسن الاستماع.

رؤى وآراء

أ. د. رفعت لقوشه: شكراً سيادة الرئيس – استمتعت كثيراً بالمحاضرتين، ولعل د. عبده – أولا – يسمح لى ببعض الملاحظات: أولها أننى أعتقد إن هناك أزمة ومن الحكمة أن نعترف أن هناك أزمة بعض شواهدها حاضرة وبعض قضاياها موجودة، أتذكر فى أحد المؤتمرات فى مدينة أسيوط كان الطلبة المسيحيون يجلسون وحدهم والطلبة المسلمون يجلسون وحدهم تماماً، لم تكن ملاحظتى، كانت ملاحظة كل من فى المؤتمر. الأزمة حاضرة لأن هناك أسئلة تبحث عن إجابات لدى كل جانب، وهناك انطباعات بعضها خاطئ لدى كل جانب، ولا توجد مكاشفة حقيقية ما بين الجانبين فى كثير من الأحيان قد يقود النجاح إلى الفشل، عندما نثق فى أدواتنا أكثر من اللازم، ولكن بالشكل المعاكس، ربما عندما نعترف بالفشل والأزمة نبحث عن طريق يقودنا إلى نجاح. علينا أن نعترف – ولا أريد أن أطيل – بأن هذا العنوان «ثقافة التعايش المشترك» يطرح قضية يصعب أن نتحدث عنها فى ظل وجود هذه الثقافة السائدة، والتى لابد أن نتجاوزها، ثقافة القبول بالتهميش وثقافة القبول بالإقصاء، فى هذه الحالة علينا أن نبحث عن إجابات لأسئلة لدى الجانبين ولابد أن نملك الشجاعة للإجابة وللتفاهم وللفهم، ولكنى أختلف تماماً مع الطرح القائل إنه لا توجد أزمة، هناك أزمة بالفعل، وعلينا أن نعترف بها. هذا الاعتراف هو الخطوة الأولى لتجاوزها نحو مستقبل أفضل.

ثم أستأذن د. حازم – ثانياً – فى عرض لرؤية مختلفة، فقد طرح قضايا كبيرة

على الطريق، وسوف أسلك نفس الطريق بالتوازى بجانبه على نفس القضايا. من الناحية المبدئية، القضية الاصطلاحية أكاد أتحفظ على مقولة دولة السيادة ودولة السلطة. الأصل أن السيادة للدولة ولكن عندما تعانى الدولة الشيخوخة وتبدأ فى الانهيار تنقل سيادتها إلى السلطة فيصبح على الأرض ما يمكن وصفه بالسلطة السيادية، وهذا خطر فى إدارة مجتمع، لأن هذه السلطة السيادية تتحول إلى قوة تحكم ولكن لا يمكن أن تكون قوة تقود، نحن نكون إزاء قوة حاكمة، نعم، ولكن ليست قوة قيادة، وربما ما يحدث الآن فى مصر يقترب من هذا إلى حد بعيد. ولكن هل الإخوان حقاً دولة سيادة؟، أنا أظن أنهم تيار له تأثير ولكن لا يصل إلى درجة التعبير عنه بالمعنى السيادى، دعنا نطرح سؤالاً مباشراً بمنطق المخالفة، هل الإخوان - بتأثيرهم السيادي - هم الذين قادوا الحزب الوطنى، على سبيل المثال، إلى عدم طرح أى مرشح مسيحى فى الانتخابات باسمه؟ هل هذا هو التأثير السيادى للإخوان؟ علماً أننا نعلم، ودون أن يغضب أحد، أن الانتخابات ليست نزيهة بما يكفى، وأنه أحياناً يذهب ١٪ فيعلن أن الذين ذهبوا ٢٧٪، إذن إذا لم تكن نزيهة بما يكفى كان يمكن التلاعب لصالح على وأيضاً لصالح جورج والاثنان ينجحان، هل هذا التأثير السيادى للإخوان هو الذى قاد الحزب الوطنى أن يفعل هذا؟ أشك. وهل التأثير السيادى للإخوان هو الذى دفع بأحد يوماً أن يقول واصفاً رئيس إنه لا يُسأل عما يفعل؟ هل كان هذا هو التأثير السيادى للإخوان، أنا أظن أنه عندما تنهار الدولة أو تصيبها الشروخ المميتة تتنازل عن سيادتها إلى سلطة، تتحول إلى سلطة سيادية تمارس الحكم وتعجز عن القيادة وفى هذه الحالة تفعل ما نراه الآن، دون ادعاء مسبق بأن هناك آخرين يملكون سيادة تدفعها إلى هذا. أوافقك تماماً على أن المستقبل فى مصر ينتظر دولة جديدة، هذا أمر لا خلاف عليه، ولكن فلنتوقف

عند نقطة. أنا أظن - وهذا طرحي ووجهه نظري - أننا منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى الآن نعيش فى دولة محمد على بعصرها الخديوى ثم عصرها الملكى ثم عصرها الجمهورى، ولم يكن من قبيل المصادفة أن جمال عبد الناصر انقلب على أسرة محمد على ولم ينقلب على دولة محمد على، ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أيضاً أنه فى عصر عبد الناصر كنا ندرس ونحن طلبة أن محمد على هو مؤسس مصر الحديثة وكان يحتفى به فى عهد عبد الناصر وكان يحتفى بابنه، نحن بعد ٢٠٠ سنة من عمر دولة محمد على، إلى المشهد الأخير فى حياتها التاريخية. إذن هناك دولة لابد أن تبنى على أنقاض دولة محمد على هذه قضيتنا.

ولكن ما يتعلق بأن دولة محمد على ارتبطت طيلة ٢٠٠ سنة بما يمكن وصفه بأيديولوجية الوسط الدينى إسلامياً ومسيحياً، عندما ندرس جيداً قضية الدين فى عهد دولة محمد على من ٢٠٠ سنة وحتى الآن هى أيديولوجية الوسط مسيحياً وإسلامياً، مع أزمة الدولة الآن أيديولوجية الوسط دينياً - إسلامياً ومسيحياً - تعيش فى أزمة. إذن مع دولة جديدة يفترض أنها دولة أكثر ديمقراطية وتحرراً، علينا أن نفكر فيمن سيملأ فراغ أيديولوجية الوسط إسلامياً ومسيحياً، لن يملؤه إلا رؤية دينية مستنيرة على الجانبين الإسلامى والمسيحى وتأسيس لمدارس فقهية حديثة والارتفاع بالدين من مجرد استعادة موروث فتاوى من قرون مضت إلى تحرير عقل لبناء فكر أكثر استنارة لمستقبل قادم. شكراً

د. مصطفى راشد: أرجو أن يسمح لى أستاذنا د. عبده، أن أختلف معه فى رأيه أنه ليس هناك أزمة فى ثقافة التعايش المشترك، لأن الواقع دائماً ينتصر - كما تعودنا - على النظريات التى نبحثها، وعلى آرائنا الأكاديمية. الواقع يراه الجميع

بشكل مستمر، مسلسل نعيشه، نقرأه فى الجرائد، لا يخفى على أحد المشاكل التى تواجهنا ويجب أن نواجه هذه المشاكل بشجاعة وجرأة وبدون خجل، إذا كنا فعلاً نريد لبلدنا أن تكون بلداً عظيماً متقدماً، ونتعامل معها بفكر متحضر متقدم، وأن نضع يدنا على المشكلة وعلى الحلول، نحن نعيش هذه المشاكل منذ فترة بعيدة وليست قريبة ويجب أن نعترف بذلك كيف ولماذا؟، بكل بساطة فى رأيى المتواضع لأنه لم يأت لنا الحاكم الذى يقتنع بالدولة المدنية المتحضرة، الدولة العلمانية التى تؤمن بحقوق الإنسان، هذا هو باختصار شديد.

أ. د. بهية شاهين: أضم صوتى لصوت د. عبده الراجحى فى تشبيه جميل جداً وهو أن ما يدور اليوم داخل الوطن هو ما يدور داخل الأسرة الواحدة، وإن ما يحصل من أزمات داخل الوطن يحصل أيضاً داخل الأسرة الواحدة، أنا أتشرف بوجودى داخل الجامعة وداخل المجلس القومى للمرأة، وألتقى كثيرا، وفى أماكن ومناسبات مختلفة مع مستويات متعددة ومتنوعة من الناس، ودائماً أواجه نفس السؤال: (طب احنا يعنى هانروح فين فى الآخر؟)، ورأيى الذى أقوله لكل من يحمل هموم هذا السؤال هو أن هذا بيتنا ومهما حصل داخله لا يمكن لأحد أن يتركه، ولا مطلوباً منه ذلك. عندما تطالعنا صفحات الحوادث بأخبار الابن الذى يقتل أمه أو أباه أو أخاه، هذه وقائع فعلا، لكنها ليست حقيقة الشخصية المصرية، إنما مجرد ظواهر عارضة. التشبيه الذى قال به الأستاذ عبده الراجحى هو بالضبط ما كنت شخصياً أبحث عنه، ما يحدث فى المجتمع بين المسلم والمسيحى أو بين الفقير والغنى ... الخ .. مشابه تماماً لما يحدث من أزمات داخل الأسرة. أما الدكتور حازم حسنى فأنا أرى أنه قدم لنا تشخيصاً علمياً دقيقاً فيما يخص ازدواجية الدولة، لكن حضرتك تصورت ثلاثة سيناريوهات، أنا أؤمن جداً بحكمة تقول (لا تتوقع أى شيء

حتى لا تصاب بخيبة أمل) يعنى لست متحمسة لحلول وسيناريوهات تبدو بعيدة عن الواقع وليس هناك ما يدعمها أو يعززها، أتمنى أن يكون هناك حلولا على المستوى القريب وأخرى على المدى البعيد.

أ. د. صفوت العالم: بسم الله الرحمن الرحيم أشكر د. عبده الراجحى على هذه الإطلالة العميقة، إلا أننى أحاول أن أؤكد أن الدعوة إلى التعايش يجب أن يحكمها العديد من الأنساق بقدر ما قد تتأثر بالممارسة الاقتصادية والزوايا الخاصة بقضية التعليم، إلا أننى أرى أن غياب المسئولية الاجتماعية والأخلاقية عن كل ما ينشر وما يبث فى وسائل الإعلام عن حادث عارض هنا أو هناك يتم نشره فى الصفحة الأولى، وبالتالى يجد الجمهور العادى حالة من حالات التعصب تنشر وتبث على مستوى الجمهور العام وبالتالى تبدأ عملية الحذف والإضافة فى النقل من مواطن لآخر، وتنتشر الشائعات ويتم تعظيم حالة فردية هنا وحالة فردية هناك، وهذا التعظيم يخلق وينمى ثقافة قد تقوم على التأويل، التأويل الذى قد ينتشر داخل بعض البيوت المسلمة أو بعض البيوت القبطية، وبالتالى يأتى الإعلام غير المسئول والذى يتضمن درجة من درجات التعصب أو حالة من حالات الانتقائية التى لا تراعى المسئولية الاجتماعية للمجتمع ككل. الجانب الثانى هو دور قادة الرأى رجال الدين، أو المدرسين، أو أساتذة الجامعات وغيرهم على كافة المستويات، فعوامل التنشئة الاجتماعية، دينية أو تعليمية، قد تلعب دوراً مغايراً للثقافة التى ننشدها جميعاً.

ثم هناك جانب يتعلق بالممارسات التى تعبر عن مكنون كل جانب، فى بعض المؤسسات، تظهر مثلا فى الترقيات، فى اختيار المعيدين، وتؤدى إلى تعظيم طرف دون طرف، أو خلق نمط من الشللة هنا أو هناك، هذه الممارسات نلحظها جميعا ولا

نناقشها مناقشة واعية، انطلاقاً من أنها قد تأتى نتيجة قرار أو سياسة من مسئول أول هنا أو هناك هذا الأمر فى حاجة إلى الطرح العام الذى يحقق صالح المجتمع فى إطار رؤية التعايش المشترك.

لا نريد شعارات تؤكد أننا نعيش أبهى مظاهر الوحدة الوطنية والتعايش المشترك وأننا أعظم شعوب العالم .. الخ ...، نريد أن ننقح الجراح التى نعانى منها واقعياً فى السنوات العشرين الأخيرة، فهى تعطينا الكثير والأدلة والشواهد التى تبرز أننا أحوج ما نكون إلى مناقشة صريحة وجادة ترعى صالح المجتمع ولا ترعى طرف هنا أو هناك.

أ. د. ثروت أسحق: أتفق مع الدكتور عبده الراجحى فى أن المشاكل بين المسلمين والمسيحيين ليس لها أسباب دينية، إنما هى نتاج لظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، وهو ما ذهب إليه أيضاً الدكتور طارق البشرى، النقطة الأخرى تتعلق بدور رجال الدين فى مواجهة ما يعرف بالتدين الشعبى الراسخ فى الوجدان الجمعى، وهذا النمط من التدين يختلط دائما بأفكار غريبة عن الدين، وأساطير لا أصل لها، وقيم وعادات وأعراف لا علاقة لها بالدين، ويجب على المؤسسة الدينية أن تقوم بدورها فى تنقية التدين مما علق به. كما أن الإعلام أيضاً يجب يؤدى دوره من خلال الأعمال الدرامية، وليس بالوعظ المباشر الذى لا يجد لها أى صدى أو مردود. المسألة الأخيرة، هى عن دور المثقفين، نخبة المجتمع، يجب أن يكون لها دور فى مواجهة الأزمة التي تهددنا جميعا، حتى وإن كانت الأزمة ناتجة عن عدم فهم جوهر الدين.

أ. د. فتحى أبو عيانة (رئيس الجلسة): سؤال مكتوب من سيادة القس إكرام.

للدكتور عبده الراجحى يقول محاضرة سيادتكم عبارة عن عناوين عامة كان من المفروض أن تكون هناك أمثلة، فمثلاً ماذا تقصد بالمؤسسات الدينية؟ وماذا لو عرف المسيحيون عددهم؟ هل هذا يدل على نوع من التعصب؟ ماذا عملنا عندما ظهرت مؤسسات اقتصادية دينية كالريان وغيرها؟ ومن استطاع منعها؟

أ. **عادل كامل:** أناشد الإعلام المصرى مرئياً أو مكتوباً عدم إثارة الرأى العام وإثارة موضوعات كثيرة ليس لها أية فائدة.

القس فايز يوسف: أحيى د. عبده على هذا التقديم الرائع حيث ذكر أن الأحداث الفردية لا تمثل النسيج الرائع لبلدنا الحبيبة مصر، وأن التعايش عمل جميع الأجهزة التعليمية من الروضة إلى الجامعة. هل يمكن إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة؟، الإعلام والإعلان، المسجد والكنيسة وهذا كله يحدث عندما نركز على قبول الآخر حيث هو، حيثما يوجد وأين يوجد.

د. عزت عزين: أؤيد أ. د. عبده الراجحى وأشاركه الأمل فى وجود مقرر دينى يجمع بين الأسس الدينية المشتركة فى المسيحية والإسلام واليهودية.

د. أحمد خاطر: مع كل التقدير للدكتور رفعت وقدرته المتميزة على عرض رؤاه بأسلوب ممتع ومشوق، أقول له، إذا كنت قد رأيت طلابك يجلسون منقسمين، المسيحيون فى جانب والمسلمون فى جانب أخر، فإننى رأيت طلابى لا تستطيع أن تميز المسيحى فيهم عن المسلم. وأنا شخصياً لا تشغلنى كثيراً قضية التعايش او الاختلاف فى الدين، وأظن أن كثيراً جداً من الأحداث التى تقع يكون فيها شيء من التخطيط المسبق، دون أن نغرق فى نظرية المؤامرة. أنا الآن فى السبعين من عمرى، وعملت دراسة حالة عن نفسى وجدت أن ٧٥٪ من أصدقائى مسيحيين.

أ. د. محمد رفيق خليل: أود أن أحيي أ. د. حازم حسني على قضيتين أساسيتين عرضهما بمنتهى الوضوح، الأولى هي تأكيده على أن كلمة «قبطي» معناها مصرى ولا تعنى عنصراً معيناً. والثانية هى ازدواجية الدولة بين دولة السلطة ودولة السيادة، وأرجو أن تسمح لى بإضافة صغيرة، فأنا أعتقد إن دولة السلطة تحاول أن تزايد ديماجوجياً على العواطف الدينية لكي تستقطب أو تسرق رجل الشارع من دولة السيادة. والآن ما هو الحل؟ أعتقد أنه يجب علينا أن نتجاوز الارتباطات الأولية، مثل الدين والعنصر والجنس وارتباطات القبيلة والعائلة، لأن هذه الارتباطات من سمات المجتمعات القبلية، أما الدولة الحديثة فهى تقوم على الحوار وفهم الأخر وقبوله. ونحن نريد دولة مدنية حقيقية يعتمد فيها الحوار على الارتباطات الثانوية الارتباطات العالية لأيديولوجية بدل من الارتباطات القبلية. وشكراً

الشيخ مايكل زكي: أنا دائماً استمتع بكلام بالدكتور حازم سواء كان متحدثاً أو مداخلاً، وما عرضه اليوم عن دولة السيادة ودولة السلطة، جعلنى أتمنى لو أن عرضه اكتمل بالحديث عن المواطن، الذى هو موضوع التعايش، ما هو موقع هذا المواطن فى الصراع بين السلطة والسيادة، وهو يتعرض لضغوط قاتلة ومدمرة يمكن تدفعه لليأس، وتضطره أن يبيع نفسه حتى يعيش، يبيع نفسه للسيادة أو للسلطة وبأى ثمن، بأى ثمن. موضوع أخر كنت أتمنى أيضاً أن يظهر فى الصورة التى عرض لها الدكتور حازم، وهو الفساد المتفشى سواء فى دولة السيادة أو دولة السلطة، فساد مع دين أو تدين شعبى. وأنا سمعت أخيراً إن الشيطان قرر أن يرحل غاضباً من مصر فقابله شيطان أخر وسأله عن أسباب غضبه وعزمه على الرحيل من مصر، قال له علمتهم السرقة والنصب والنهب وبنوا عمارات وجابوا عربيات وعملوا استثمارات وفى الآخر يقولوا هذا من فضل ربي!!!.

أ. د. هشام صادق: أشكر الدكتور حازم على هذه المحاضرة الجميلة جداً وأنا سعيد بها، وأيضاً سعيد بمحاضرة الدكتور عبده، رغم الاختلاف معه، وهو وإن كان قد غادر مضطراً فسوف أقابله وأتناقش معه بعد عودته بسلامة الله. وأريد أن أقول إننى متفق مع الدكتور رفعت فى تحفظه على تفاؤل الدكتور عبده، ونفيه وجود أى أزمة، جميل جداً أن نكون متفائلين، لكن ليس لأننا نرى الواقع على غير حقيقته. أيضاً العلاقة بين غياب الديمقراطية وأزمة التعايش المشترك، هى ليست صحيحة دائماً، لأن غياب الديمقراطية ليس هو السبب الوحيد لأزمة التعايش المشترك، هناك فترات فى تاريخ مصر غابت فيها الديمقراطية تماماً، لكن التعايش المشترك كان حاضراً ومزدهراً، فالديمقراطية سبب مهم ولكنها ليست السبب الوحيد. وربما لذلك أسعدنى أن د. حازم لجأ إلى فكرة إعادة التشخيص مرة أخرى، وهذه مسألة مهمة أن نعيد تشخيص المشكلة، فيما لو ظهر ما يستدعى ذلك. أنا أظن أن السيادة والسلطة وجهان لعملة واحدة. وأنا فهمت أنك تعنى التيار الدينى عموماً وليس فصيلاً ما منهم، الأخوان مثلا، ومع اقتناعى الكامل بما ذهبت إليه، أريد أن أنظر إلى الأمر من زاوية أخرى، فأرى أن المسألة ليست سيادة وسلطة، وإنما هى اختراق الدولة، نتيجة ضعفها بسيادتها وسلطتها على السواء، وهذا الضعف ليس خاصاً بالدولة المصرية وحدها، إنما يشمل معظم الدول النامية لأنه أحد نتائج العولمة.

د. فايزة صقر: مساء الخير جميعاً، بحكم دراستى للتاريخ، وتاريخ مصر الفرعونية بالذات، أتفق مع النظرة التاريخية التى عرضها د. حازم، وأرجو أن تسمحوا لى بالتعليق على محاضرة د. عبد الراجحى بملحوظتين مختصرتين. أولاً أتفق مع الدكتور الراجحى فى أننا نمر بحالة استثنائية، وقد ذكرنى هذا الكرم بمقولة شاعت فى عصر السادات تقول إن من لن يتمكن من تكوين ثروة فى هذا العصر،

لن يتمكن من ذلك أبداً، وقد كانت تلك حالة استثنائية، وأعتقد أننا نعيش الآن حالة استثنائية أخرى نتيجة الظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي مرحلة تسبه إلى حد بعيد عصر الانتقال الأول أو عصر الاضمحلال في مصر الفرعونية، حيث كانت هناك دولة قوية ومحترمة بكل المقاييس لكن الثقافة السائدة كانت ثقافة انهيار أو اضمحلال. نحن فعلا في عصر اضمحلال، لعله الخامس أو السادس في مصر منذ أقدم العصور. ثم أريد أن أقول للدكتور حازم الأيام بيننا وسوف تشهد كيف ستسلم الدولة سلطتها للإرهابيين، الاستبداد يسلم للإرهاب. والتاريخ يؤكد أن المثقفين كانوا دائما هم دعاة التغيير، من عصور مصر الفرعونية وحتى الآن، وهذا الدور يجب أن يكون بعيداً عن توجيهات الحكومة وتوجهات الجماعات الدينية الأصولية المتطرفة.

أ. د. محروس خليفة: الحقيقة أنا أختلف مع ذهب إليه أستاذنا د. الراجحي بنفي واستنكار وجود أزمة، بالعكس هناك أزمة حقيقية بين الأقباط والمسلمين، وقد تكررت كثيراً ووصلت إلى درجة تستحق منا ليس فقط الاعتراف بها، لكن أيضاً دراستها جيداً، وقد يتفق معي الأستاذ الدكتور ثروت أسحق أن هذه الظاهرة في جوهرها هي ظاهرها اجتماعية أكثر من كونها ظاهرة دينية. أنتقل بعد ذلك إلى الأستاذ والصديق الدكتور حازم حسني، وله عندي بعض التعليقات السريعة. أولاً مسألة أمن الدولة، وأنا بالمناسبة أستاذ في الجامعة ولست ممثلاً لأمن الدولة ولا عضواً فيه، أعتقد أن اهتمام أمن الدولة، حسب ما أفهمه أنا كمواطن عادي، ببعض القضايا التي أشرت إليها، ينطلق من مفهوم أمني بحت قائم على التخوف من اشتعال الصراع بين فئات من الناس حول قضية معينة. قضية الجماعة القرآنية، مثلاً، ربما تثير فتنة ومشاكل كبيرة جداً بين أهل السُنة وبين الذين ينكرون السُنة،

فإذا تدخل أمن الدولة هنا ربما يكون ذلك محاولة منه لرش الثلج على النار المشتعلة، وربما يكون هذا أيضاً صحيحاً فى قضية البهائيين. التعليق الثانى حول دولة السلطة ودولة السيادة، أنا حقيقة لا أعتقد أن هناك دولة ودولة، دولة السلطة ودولة السيادة، ولكن فى ممارسة الدولة لسيادتها يجرى توظيف أدوات القهر وذلك من خلال شرعيتها فى السيادة. هذا التوظيف يجرى بشكل خاطئ ومشوب بسلبيات كثيرة؟ نعم. لكن ليس هناك فجوة تمكنى من أقول إن هناك دولة للسلطة ودولة للسيادة. التعليق الثالث حول الدولة الوهابية ودولة الخلافة، واسمح لى أن أختلف مع ما ذهبتم إليه. قضية الدولة الوهابية وهى تنتمى إلى فكر الشيخ محمد عبد الوهاب، ومن تاريخ المجتمع السعودى نعرف أن الدولة الوهابية نشأت فى ظل تيار إصلاحى قاده الشيخ محمد عبد الوهاب ضد بعض الانحرافات التى كان يعانى منها المجتمع السعودى فى ذلك الوقت، كونه متشدداً، أو ينتمى لفكر ابن تيمية أو غيره، فإن علينا أن نقرأ هذا فى سياقه التاريخى وفى ظروف زمانه، أما ما نعانى منه الآن فهو فى اعتقادى ناتج من نواتج الهجرة إلى النفط وليس مطالبة بدولة وهابية، الأعداد الكبيرة من المسلمين التى ذهبت إلى المجتمع السعودى وعاشت فيه وتأثرت بما يدور فيه اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، أعتقد أنها اكتسبت إلى جانب ما اكتسبته ثقافة وهابية، لكن هذه الجموع لا يمكنها أن تسعى لتكوين دولة ولا تمتلك أداة لقيام دولة وهابية، ولا أظن أن هذا خطر حقيقى يستدعى التوقف أمامه. والأمر نفسه ينسحب على موضوع دولة الخلافة التى يجب أن تمتد على اتساع رقعة العالم الإسلامى كله، فالموضوع لا يعدو أن يكون أكثر من حديث شجون يظهر بين الحين والآخر بين بعض الجماعات الإسلامية، لكنه لا يستحق حتى مجرد الاهتمام. فمن غير الممكن أن تقوم فى مصر يوماً دولة خلافة بالمعنى الاصطلاحى للكلمة.

أ. د. فتحي أبو عيانه (رئيس الجلسة): وردنا تعليق مكتوب آثر صاحبه أن نقرأه وهو صديقي العزيز أ. مراد حبشي، يقول فيه إننا نتناقش ونتحاور على هوامش مشكلة التعايش المشترك بدون التعمق في المشكلة الأساسية وهي انتشار ثقافة عدم قبول الآخر، فإذا حدثت أية مشكلة بين مسلم ومسيحي يتصاعد الاحتقان إلى الحد الذي يحتشد المسلمون لمهاجمة المسيحيين بدون رحمة ولا تمييز، وبمجرد انتشار إشاعة بأن المسيحيين يبنون كنيسة أو حتى سور حول أرض فضاء تشتعل فتنة طائفية مع ما يصاحبها من تدمير وتخريب، كيف نعالج هذا السلوك لدى العامة بحيث نقلل من الإثارة والتهييج في مثل تلك الأمور؟.

أ. وفاء نعيم: أريد أن أعرف ما إذا كان من حق المواطن المصري أن يسجل ديانته في بطاقة الهوية، إذا كان منتمياً لإحدى الديانات غير السماوية؟ يعني مثلاً «بهائي»؟ هل يعطيه الدستور هذا الحق؟ وهل يحق له أن يرشح نفسه في الانتخابات، ليكون رئيس جمهورية مصر مثلا بهائي؟، وسواء كانت الإجابة بالسلب أو بالإيجاب ما هو رأيكم الشخصي في هذا؟

أ. محمد البسيوني: بسم الله الرحمن الرحيم أريد أن أضيف لموضوع التعايش المشترك مشكلة العزوف عن المشاركة، وسأوري واقعة صغيرة لكنها تحمل بين طياتها أكثر من جرس إنذار، ففي العام الماضي كنت أغطي للصحيفة التي أعمل بها انتخابات اتحاد الطلاب في جامعة الإسكندرية، وكان من بين من سألتهم من الطلاب طالبة وطالب مسيحيين كل على حدة، فقالا إنهما لم يشاركا في الانتخابات، لماذا؟ فكان الرد (مليش دعوة) أو (الموضوع مش في دماغي)، هذا أمر خطير يجب التنبه له. الشق الثاني يتعلق بالإعلام حيث لاحظت أن الذين تناولوا دور الإعلام

فى مثل هذه المشاكل تناولوه بالسلب ووضعوا كل وسائل الإعلام فى سلة واحدة، وأظن أن هذا غير صحيح. هناك وسائل إلام موضوعية ورصينة، والإعلام يبقى أحد الركائز الأساسية لنشر الفكر الصحيح وتكوين وبناء اتجاهات الرأى العام، وعندما نتحدث عن الإعلام يجب أن نميز بين صحيفة وأخرى.

الشيخ محمود عاشور: بسم الله الرحمن الرحيم، الحقيقة المناقشة جيدة وعظيمة وأنا أحيى د. الراجحى وأثنى على كل ما قاله وكان عظيماً ورائعاً فى تشخيصه للواقع، وأستطيع أن أؤكد ما قاله بوقائع حقيقية. كنت أحد المحكمين فى فتنة طائفية قامت فى العياط وحين ذهبنا إلى هناك وجدنا سبب المشكل كله هو الجهل بالأمور الدينية، وبالتالى تتحمل المؤسسة الدينية، سواء كانت إسلامية أو مسيحية، مسئولية هذا العبث الذى يقع وهذه المشاكل التى تحدث بين الناس فى المجتمع نتيجة عدم فهم الدين كما ينبغى، فالمؤسسات الدينية عليها عبء عظيم وتتحمل مسئولية الإيضاح للناس، وتوضيح حقيقة إن دور العبادة، سواء كانت إسلامية أو مسيحية، هى دور يتعبد فيها الناس لله سبحانه وتعالى، كل على طريقته، ما الذى يضير الإسلام فى بناء كنيسة وما الذى يضير المسيحية فى بناء مسجد؟ وبالتالى فعندما يهيج الناس بسبب بناء كنيسة هذا غباء وجهل بالدين، وناس لا يعرفون شيئاً عن الدين. القضية الثانية: كنت فى محاضرة فى بنى سويف عن التسامح وقبول الآخر، وكان الحاضرون مجموعة من شباب الجامعات، وقد حكوا لى أنه قبل امتحانات الثانوية العامة الكنيسة عملت دروس مفتوحة للمسلمين والمسيحيين، فقام أحدهم وحذر الناس من هذه الدروس ومن الذهاب إليها لأن المسيحيين يريدوا منها تنصير المسلمين!! فسألتهم إن كان أحد قد ذهب إلى هناك وتعرض لمحاولة تنصير فكان الرد إن الذين ذهبوا قليلين ولم يستمروا طويلاً، فقلت لهم لماذا لم تجربوا (ابعتوا

ولادكم وشوفوا النتيجة ايه) سوف يتعلموا ونستفيد جميعاً فائدة عظيمة جداً، هنا أيضاً نكتشف واحد جاهل يقود الناس ليخلق مشكلة بين المسيحيين والمسلمين من لا شيء. واقعة أخرى، كنت مشاركاً من فترة قصيرة فى ندوة، وأنا كا ترون غير ملتحى، فقام أحد الشباب الحاضرين وقال لى لن أسمعك لأنك كافر، سألته لماذا؟ قال لأنك غير ملتحى، حاول المنظمون طرده لكنى رفضت ذلك وقلت لهم لو خرج هذا الشاب سأخرج معه، وطلبت منه أن يأتى إلى جانبى. قلت له يا بنى خير ليه بتقول انى كافر؟ قال لأنك غير ملتحى، سألته ما هو حكم اللحية فى الإسلام؟ قال فرض، فطلبت منه أن يقرأ الآية التى جاء بها هذا الحكم، لكنه صمت. سألته أنت مؤهلك أيه؟ قال: بعون الله وتوفيقه أنا معى دبلوم صنايع، فأجبته إذن تستطيع أن تفتى فى الميكانيكا أو الكهربا، إنما اللحية والدين ليس عملك، فقال لى أنا بعون الله وتوفيقه اشتغلت فى السعودية ٢٥ سنة، سألته اشتغلت ميكانيكى ولا مفتى؟ قال لكنهم علمونى وتعلمت منهم. قلت له مباشرة تعلمت منهم الخيبة. وشرحت له الموضوع، ففهم وقام أمام الناس واعتذر. هذا يكشف لنا حقيقة النماذج التى تأتينا من هناك كلها نماذج متهرئة وغلبانة وليست على قدر من العلم الدينى يعصمها من أن تعتنق هذا أو ذاك، إنما حين نأتى ونصحح لها تعود إلى الحقيقة وتعود إلى المعرفة الصحيحة فى حياتها.

كما يؤكد ما قاله د. عبده الراجحى أيضاً أن أحمد وبيشوى غرقا فى النيل معاً، ولدان فى عمر الزهور ونقائها هربا معاً من حرارة الجو إلى ماء النيل للاستحمام، وفى لحظة رأى بيشوى صديقه أحمد يغرق، جرى نحوه لإنقاذه فغرقا معاً، وأقامت لهما أسرتيهما عزاء واحداً، أفلا تؤكد هذه أن نسيج وطننا واحد وقوى ومتين وطيب وجيد لكنه يتعرض لبعض التدخلات التى تفسد العلاقة بين المسلمين والمسيحيين.

وفى أسيوط من حوالى أسبوعين نشب حريق كبير فى منازل مجموعة من المسيحيين بإحدى القرى، حيث طار الشرر من فرن الخبيز فأشعلت الحريق، فكلن المسلمون هم الذين أسرعوا إلى إطفائه، ومات عم همام المسلم فى المستشفى من أثر الحريق، وأصيب ١٥ من المسلمين أثناء إطفاء الحريق. نحن نسيج واحد قوى ومتين، ولا نريد أن نتشاءم أكثر مما يجب. والتعايش المشترك لم يحدث بيننا اليوم ولا أمس، لكنه قديم وممتد فى التاريخ، وما يحدث من حين لآخر بين مسلمين ومسيحيين من مشاكل، يحدث مثله تماماً فى الأسرة الواحدة، ويحدث بين مسلمين ومسلمين، كما يحدث أيضاً بين مسيحيين ومسيحيين. فى قرية ولاد علام فى قنا مات ٢٩ مسلم فى ساعة واحدة فى صراع ثأر، وفى أحدى قرى المنيا مات أكثر من ١٥ مسيحيى فى صراع بين عائلتين مسيحيتين.

الدكتور حازم تكلم عن البهائيين والقرآنيين، وأحب أو أوضح أولاً البهائية لا تكتب فى البطاقة، وهذا قرار صدر من المحكمة العليا سنة ١٩٤٦ بأن البهائيين غير معترف بهم ولا يكون لهم هوية ولا تكتب ديانتهم فى البطاقة لأنها ليست ديانة سماوية، الديانات السماوية كلنا نحترمها ونجلها ونقدسها ولا نستطيع أن نتكلم فى أمرها. إنما هؤلاء منحرفون وخارجون وليس لهم دين سماوى مثل البوذية والشنت شنت وما إلى ذلك، والبطاقة لا تتضمن سوى الديانات السماوية. والقرآنيون ينكرون أصلاً من أصول الدين وهو السُنة، لأن السنة النبوية الشريفة تمثل الأصل الثانى من أصول التشريع الإسلامى، سيدنا النبى عندما بعث معاذ ابن جبل اليمن قال له بما تحكموا فيهم قال بكتاب الله قال فإن لم ترد قال بسُنة رسول الله قال فإن لم تجد قال اجتهد رأيى ولا آلو، يعنى السُنة أصل من أصول التشريع، بينما هؤلاء

ينكرون السُنة النبوية تماماً والقرآن الذى يدعون إنهم يؤمنون به كما قال د. حازم يعترف بالسنة، ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا أطيعوا الله أطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم، ومن يطع الرسول فقد أطاع الله، فإن اختلفتم فى شيء فردوه إلى الله والرسول، فالقضية إنهم ينكرون أصلا من أصول الدين وبما يؤدى إلى حدوث فتنة فى هذا المجتمع. وقضية الوهابيين، أنا أجزم أنهم لن يستطيعوا أن يقيموا دولة فى مصر، ولا أن يحكموا دياراً، لأن الوهابيين مجموعات متناثرة من الناس ذهبوا إلى بلاد النفط وعاشوا هناك لفترات طويلة، تبنوا هذا الفكر أو اعتنقوا هذا الفكر وجاءوا مقتنعين به تماماً، إنما هل يؤثرون فى بلد الوسطية وفى بلد الاعتدال، لن يستطيعوا أن يؤثروا فى بلادنا مطلقاً، قد تجد بعض الأفكار منقولة من فلان أو علان أو منسوبة إلى هذه الجهة أو تلك، إنما الأصل فى الشعب المصرى كله الوسطية والاعتدال ويستنكرون هذا التوجه لأنه توجد متشدد ونحن نعتنق الدين المعتدل. وأريد أن يطمئن الدكتور حازم أن الوهابية لن تحكم ولن تسود ولن تسيطر فى بلادنا. وأؤكد لكم جميعاً أننى متفائل بمستقبلنا إنشاء الله.

رد وتعقيب(*)

أ. د. حازم حسنى:

شكراً وربنا يكون فى عونى فى إن أنا أقدر أعلق على كل ما قيل.

اتفق مع الدكتور محمد رفيق أن دولة السلطة تزايد على العواطف الدينية، وأعتقد أن هذا يؤكد وجهة نظرى، فهذه الدولة التى هى دولة السلطة تتصور أنها يمكن أن تستعيد السيادة عن طريق المزايدة على من يملكون السيادة وبمداعبة المشاعر الدينية فى الشارع المصرى. الملاحظة صحيحة وتعكس، فى تصورى، غباء سياسياً لأنه لا يمكن إطلاقاً أن تنافس شخصاً بأن تتبنى آراءه ثم تزايد عليها، هذا يؤكد أنه هو على حق وليس أنت، ويؤدى إلى اتساع مساحة وجوده وتأثيره وسيادته. الشيخ مايكل، وأنا عندى فكرة بسيطة عن الشيوخ لدى الإنجيليين، الشيخ مايكل يسأل عن المواطن والفساد فى الدولتين، وهذا موضوع كبير، وإن كنت أتفق معك أن المواطن فى النهاية أسير إما لدولة السيادة أو لدولة السلطة، وهو يحاول فقط أن يعيش الأمر الذي يعمق المشكلة. وأريد أن أوضح أن دولة السيادة ليست دولة واحدة، بل أكثر من دولة، لأنها فى الواقع مجرد مشروع دولة امتلك عنصر السيادة ويحاول استكمال بقية العناصر، وأهمها عنصر السلطة الذى لم يمتلكه بعد، لذلك ربما يكون من الأصح أن نقول مشروع دولة السيادة. الآن أين المواطن فى هذا المشروع؟ أنا

(*) بسبب ارتباطه بموعد سفر لأداء فريضة العمرة، غادر الدكتور عبده الراجحي المكان قبل انتهاء المناقشات، ولم يتسن له التعقيب- المحرر

أعتقد أنه مواطن ضائع وأن الرهان عليه في الوقت الحاضر رهان خاسر إلى حد كبير، ليس فقط على المواطن، ولكن، حسب ما قيل في بعض التعليقات، الرهان خاسر أيضاً على المثقفين، فأنا أعتقد أن المثقفين من أكثر الفئات التي أصابها الفساد في هذا الوطن، ودعونا نتحدث بصراحة ونرى الأمور على حقيقتها. هناك من المثقفين من باع نفسه لدولة السلطة ومنهم من باع نفسه لدولة السيادة، صحيح أن هناك قلة لم تزل متماسكة ومتمسكة بمبادئها، لكنها كالقابض على الجمر، وعلى هؤلاء يتوقف في النهاية شكل الخريطة العامة للمثقفين، وليس مهماً أنهم أقلية، فهناك تعبير جميل في القرآن، يصف إبراهيم، عليه السلام، أنه كان أمة وحده، يعني لم يكن محتاجاً لأحد معه، واستطاع وحده أن يأتي أشياء كثيرة. فليس بالضرورة أن يكون لدينا عدد كبير كي يؤثر، لكن المهم أن هذا العدد الصغير لا يراهن كثيراً على المجاميع الكبيرة ولا يتصور أنها معه، وهذه عموماً قضية متشابكة وتحتاج لندوات خاصة. أستاذ د. هشام صادق والتفرقة بين السلطة والسيادة، هذه نقطة مهمة، فالسلطة بحكم وظيفتها وطبيعتها آمرة ملزمة، يعني بالضرورة السلطة ذات طبيعة خشنة، وهي تمارس في الحقيقة نوع من العنف المقنن، بينما السيادة ليست لها هذه الطبيعة، بل على العكس السيادة بطبيعتها ناعمة، السيادة تتحقق بمجرد نظرة عين، أو إشارة يد، أو لفته، ينقاد وراءها الكل بدون خوف من عقاب، لكن لأنهم يعرفون حكمة هذا الإنسان وصواب رأيه، فهو بهذا يمتلك السيادة. ولعلنا نلاحظ أن الوحيد الذي وصفه القرآن بالسيد هو يحى (يوحنا) عليه السلام، رغم أنه لم يكن ملكاً ولم يكن باطشاً، وكان يلبس الخشن. فالسيادة ليست هي القدرة على البطش أو الإلزام أو القهر، السيادة هي عنصر التحكم الناعم في مسارات الأمور، بالقوة الناعمة، بعكس السلطة التي هي خشنة بطبيعتها.

موضوع اختراق الدولة وضعفها، نعم بالتأكيد حدث اختراق للدولة، وهو الذى بترها وعمل فيها هذا الشرخ واغتصب منها السيادة. د. فايزة قالت إن حديثى يتضمن لمحة تشاؤم، بالعكس أنا إنسان متفائل جداً، لكننى بعكس الجميع متفائل بأننا نذهب نحو المجهول، الذى وحده يمكن أن يحمل لنا حل مشاكلنا، لأن المعلوم مرعب وبالتالى الأمل الوحيد هو المجهول وأنا متفائل بأن المجهول أو الغيب هو الحل. أنا متفائل جداً ليس بالمعلوم، ليس بالسيناريو الأول، إنما متفائل عموماً بالمجهول. عن دور الأمن فى الدولة، أنا فى حديثى لم أهاجم الأمن، يعنى لو أننى رئيس دولة -لا قدر الله- لازم أعمل عندى جهاز أمن دولة ويجب أن تكون لدى القوة التى تبطش وقت اللزوم، وإلا لا أستحق أن أكون رئيساً، أرجو ألا يفسر حديثى بأننى أنضم لجوقة الذين يهاجمون الأمن، لا الأمن يقوم بدوره ودوره طبيعى ودوره أن يكون خشناً، ولو لم يكن كذلك لما استحق أن يكون أمناً، وأنا شخصياً أندهش عندما أرى وزير الداخلية يوزع ماكينات خياطة على عائلات المساجين، لأن هذا ليس دور وزير الداخلية على الإطلاق، هو دور ومهمة أجهزة أخرى فى الدولة. ولدى شخصياً من الشجاعة ما يكفى لأن أقول إن الأمن لابد وأن يكون خشناً وأن يحافظ على هيبته، وأظن أن جزءاً من السيادة قد ضاع عندما فقد رجل الأمن كثير من الهيبة رغم الكثير من مظاهر السلطة. المشكلة الحقيقية، تظهر عندما تنطلق - مثلاً - مظاهرة من الجامعة باتجاه السفارة الإسرائيلية ويتصدى الأمن لها، فالخطأ هنا ليس خطأ الأمن الذى يقوم بدوره، لكنه خطأ من سمح للسفارة الإسرائيلية أن تكون قريبة من الجامعة. أريد أو أوضح أننى عندما أتكلم عن أمن الدولة أتكلم عن العلاقة بين القبض على البهائيين وبين أمن الدولة! أنا لا أستطيع أن أفهم كيف أن البهائيين يهددون أمن الدولة؟ أو أن القرآنيين شكلوا تهديداً لأمن الدولة؟ أو أن الشيعة هددوا أمن الدولة

أو حتى الكفرة خطر على أمن الدولة، أنا لا أناقش هنا معتقدات أيا من هؤلاء، ولا أهاجم جهاز أمن الدولة، لكنى ابحث فى مفهوم أمن الدولة، فتهديد أمن الدولة له مواصفات محددة ومعروفة، وفى حدود علمى فإن أيا من هؤلاء ليس لديه مخطط يهدد أمن الدولة. هذه هى القضية. د. محروس تحدث عن نشأة الفكر الوهابى، وأنا أتفق معه فى أن الفكر الوهابى نشأ فكراً إصلاحياً وفكر ابن تيمية يتضمن الكثير من الفقرات الإصلاحية، وأضيف أيضاً أن الحاكم بأمر الله، كان إصلاحياً، لكننى أتكلم عن مدرسة موجودة وقائمة الآن تحاول أن تخرج تماماً عن سياق الزمن وعن السياق الذى ظهر فيه هؤلاء وعما كان يعالجونه من مشاكل وقضايا، أنا أتحدث عن الزمن الراهن والسياق الحالى. أما الكلام عم دولة السيادة ودولة السلطة، فأنا أزعم أيضاً أنه حتى فى المملكة العربية السعودية توجد الدولتان، دولة السلطة لآل عبد العزيز ودولة السيادة للجماعات الوهابية، وهناك اتفاق دائم بين الطرفين أن لكل مجاله، وأنه لا يجب لأحد الطرفين أن يطغى على حدود الطرف الآخر، وأعتقد أن استقرار الدولة السعودية قائم على هذه العلاقة الحرجة بين الدولتين، وهذا هو النموذج الذى جرى نقله وتطبيقه فى مصر، وأعتقد - وهذا نوع من المضاربة العلمية - أن العلاقة الوطيدة التى كانت قائمة بين السادات وكمال أدهم رئيس المخابرات السعودية، كانت هى البوابة التى جرى عبرها نقل هذا النموذج السعودى إلى مصر. لكن الأمور هنا فى مصر مختلفة عنها فى السعودية، ولأن آليات تنظيم مجتمع بدوى تختلف عن تلك اللازمة لتنظيم دولة حديث، فقد حدث أن أفلتت منا الأمور وفشلنا هنا فى تحقيق توازن نجحوا هم هناك فى تحقيقه. الدكتور رفعت لقوشة طرح القضية الاصطلاحية، ومعه أيضاً الدكتور هشام صادق، وأنا أتصور أنه لم يحدث عندنا فى مصر نقل السيادة، من قال إن السلطة كانت ساحبة سيادة؟

السلطة لم تكن صاحبة سيادة، يعنى الأخوان، أو دعونا من الأخوان، أنا مرة سألت صديق وقلت له قل لى بصراحة لو أن الرئيس قال كلمة والبابا شنودة قال كلمة أخرى، لمن سوف يسمع الشعب الأرثوذكسى؟ أجابنى على الفور: كلمة البابا طبعاً. هذا لا يعنى أن الباب سوف ينافس الرئيس يوماً، لكنها فقط إشارة لموقع السيادة. لماذا لم تتضمن قوائم مرشحى الحزب الوطنى أى مسيحى؟ لأن دولة السلطة تزايد على دولة السيادة، بأنه لا يوجد فى قوائمنا مسيحى واحد، لا قدر الله!. والأمر نفسه ينسحب على الموقف من البهائيين والشيعة والوهابيين والقرآنيين، إنها رسالة إلى دولة السيادة بأننا لن نسمح لأحد أن يفسد ديننا، ورسالة إلى الشارع أننا أكثر إيماناً من أصحاب السيادة. وعن دولة محمد على أنا مقتنع تماماً أننا مازلنا نعيش فى دولة محمد على، ذات البعد والمضمون الدينى، وعلينا ألا ننسى أن محمد على كان يطمح لأن يكون هو الخليفة، والحرب التى خاضها ضد الخليفة العثمانى كانت تستهدف إسقاط الدولة العثمانية، وليس إسقاط الخلافة التى كان يطح لها ويتطلع إليها، ويسعى لأن تحل الخلافة العلوية محل الخلافة العثمانية. وقد بقى المشروع قائما والطموح مطروحاً حتى الملك فؤاد، الذى راح يجهز نفسه خليفة للمسلمين بمجرد سقوط دولة الخلافة العثمانية على يد كمال أتاتورك، وانتقل الحلم بعد ذلك إلى الملك فاروق. دولة محمد على جزء أساسى منها هو البعد الدينى الذى لم يتغير، ولو أننا فكرنا فى أى دولة سواء كان فى السيناريو الأول أو الثانى أو الثالث، سنجد أن الدين دائماً أحد أعمدة الدولة. وأى إنسان يعتقد أن الدولة المصرية يمكن أن تقوم دون أن يكون الدين أحد أعمدتها هو واهم، من بدء التاريخ حتى اليوم الدين عنصر أساسى. والمشكلة لم تكن أبداً فى الدين، إنما هى فى الآليات التى تحكم تعامل الدولة مع الدين، ثم فى دور الدين فى تشكيل صورة الهيئة السياسية. الأستاذ

مراد حبشي قال إننا نناقش الهوامش دون جوهر الموضوع، وهو انتقاء ثقافة قبول الآخر، وأنا حقيقة أخشى إن يكون غياب انتقاء ثقافة قبول الآخر هو الخارج عن الموضوع، لأن الموضوع الحقيقي هو الفصام الذى يحدث فى الدولة المصرية والذى بسببه ظهرت ثقافة عدم قبول الآخر. طوال تاريخها، وباستثناءات بسيطة لم تعرف مصر ثقافة رفض الآخر، والأفلام المصرية فى الأربعينات والخمسينات كانت تعكس كيف كان التعايش جميلاً ليس فقط بين المسلمين والمسيحيين، لكن أيضاً مع اليهود والجريج والأرمن..الخ.. ولم يكن أحد يستغرب هذه الأمور. سؤال الأستاذة وفاء نعيم، عما إذا كان الدستور المصرى يسمح بتسجيل ديانة غير الإسلام والمسيحية واليهودية فى البطاقة؟، على حد علمى فإن كلمات البطاقة والمسيحية واليهودية، غير موجودة فى الدستور المصرى، الموجود فى الدستور هو كلمة الإسلام، مرة فى مادة الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى فى التشريع، ومرة أخرى فى النص على أن مصر دولة إسلامية، وبغض النظر عن رأيى فى هذه المواد، فإن عدم وجود كلمات المسيحية أو اليهودية فى الدستور لم تمنع المسيحى ولا اليهودى من أن يكتب ديانته فى البطاقة. أما حكاية الديانات السماوية، فأنا شخصياً لى تحفظ عليها، ذلك أن كل الديانات بلا استثناء تدعى، وأكرر تدعى، أنها سماوية، وكل من يؤمن بدين مقتنع تماماً أن دينه أتى له من السماء. والقرآن لم ينص على أن الديانات السماوية هى ثلاثة فقط، ولم يتضمن أصلاً تعبير (الديانات السماوية)، بالعكس هناك فى القرآن عن المجوس والصابئة مثلا، وفى حدود علمى ليس هناك حصر للديانات السماوية.

المواطنة هى الإطار الحيوى الجامع، هى حركة الناس على أرض الواقع، عندما نتحرك جميعاً فى إطار الجماعة الوطنية، وكل منا فى مجاله وفى دائرته، فإن هذا يؤدى إلى حالة الاندماج الوطنى، أو التعايش المشترك، والذى لا يمكن أن يتحقق لو تحرك كل منا بمعزل عن الأخر، حركة فى جزر منعزلة عن بعضها، فالاندماج أو التعايش يتحقق فقط فى الإطار الحيوى الجامع الذى يجمع كل المصريين فى لحظة تاريخية من أجل تقدم مصر فى المجالات المختلفة لكن علينا أيضا أن نعترف أن ثمة عقبات ومعوقات تحول دون تحقيق الاندماج الوطنى، أو التعايش المشترك، من بينها ما يمكن تسميته حالة التجاوز، وهى الحالة التى تبدأ بانكفاء كل منا داخل دائرته الفرعية الصغيرة، مستبعداً ونافياً الأخر/ نعيش حالة من التجاور، كل منا بجوار الأخر لكن دون اندماج أو حتى تفاعل، ب[illegible] العكس ندخل فى سجال، حيث يحمل كل منا فى يده أفعل [illegible] فى علاقته بالأخر "أنا الأحسن"، "أنا الأفضل"... ن[illegible] هوياتنا الخصوصية وندخل فى خصومة مع الأخر